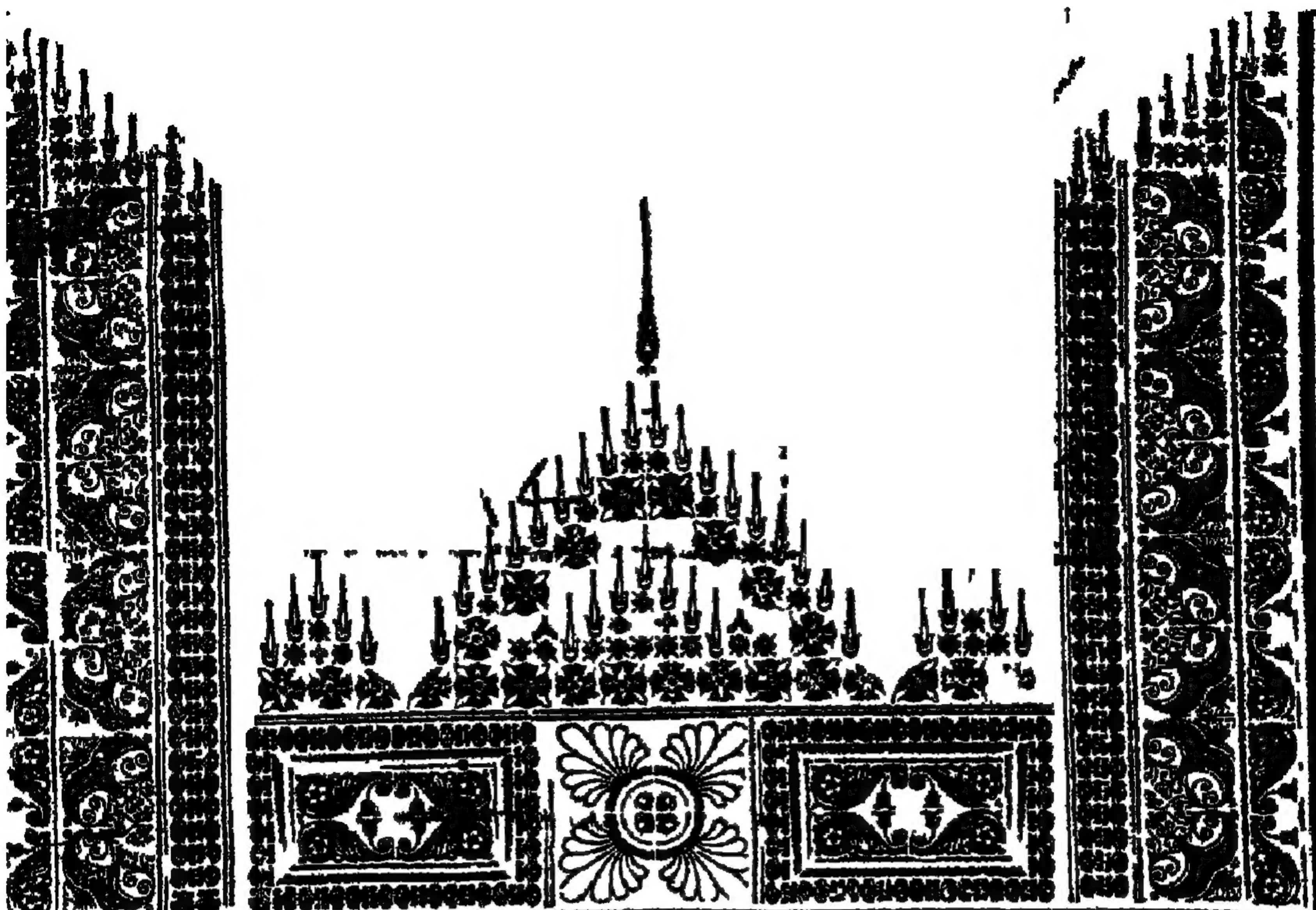


46006
SIX

مترشح خلافة الفرائض نظم من السراجيه
للقدير الى رجة مولاه الغنى عبيد
الملك بن عبد الوهاب المكي
اليتق عني الله عنهما
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أورث من التجا إليه جزيل المواهب وقرب منه المخلص في عبوديته فله
يجب عنه حاجب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أصل الفرائض
وصحح مسائلها بالحجج النواض ^و وعلى آله وصحبه وعترته ^و الذين تعصبوا بالحق
في نصرته ^و فكان نصيبهم من الفيض الاسمي ^و سعادة الدارين العظمى ^و
^و يقول الفقير إلى رحمة ربه الغني ^و عبد الملك بن عبد الوهاب المكي
اليتني ^و لما كان علم الفرائض مع سهولة تساوله نصف العلم ^و رأيت مما يحامل في
تعلمه لا حظي من شطري العلم باقرب قسم ^و فطالعت المنظومة الرحبية على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فراقني حسن وضعها ^و وغرارة نظمها ^و
ووددت لو يكون مثلها منظومة محكمة البنيان ^و على مذهب الامام أبي
النعيمان ^و فراجعت ذوى الفضل في ان ينظموا متن السراجية للشيخ سراج
محمد بن عبد الرشيد السجواني الحنفي فانها موضوعة على أحسن ترتيب ^و وشر
للسيد الجرجاني لقصد دوى كل عجب ^و فاستمروا يقولون سوف ننال الامل
حتى نحلج خاطري قول الاجل ^و وما للنفس شافية سواها ^و فان تجلت نظمه ما ^و

وضعت اليها زيارات يستحسن اللبيب ضمها * وأغفلت غير المقتضى به
في المسالك العثمانية * وأدرجت فيها من مذهب الشافعي مسئلة في
المشركة والا كدرية * ثم شرحتهم بأبيابها * مما يشرح صدر قاريها *
ناقص لا من شرح السيد الجرجاني وحاشيته لجهنم زاده والدرو وحاشيته
السيد الطحطاوي والسيد ابن عابد بن والرحيق المختوم له وشرح
الرحبية للشنشوري وحاشيته للخضري والشيخ طاهر سنبل المكي
السمائة بالعوائد النبوية والفواكه الشهية شرح السراجيه
الكازروني والجواهر البهية للازهرى وغيرها ثم الحقته بالمسائل التي
وقفت عليها مما وقع فيه الخلاف * بين الشوافع والاحناف * ولا أقل
من أن يكون فيه من أسباب التأليف جمع المفرق وبالله التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القديم الوارث * الدائم المحي الميت الباعث
وأفضل الصلاة والسلام * على مؤصل هدى الاسلام
محمد من جاء بالفرائض * والآل والصحب هداة الفارض
ثم يقول بعد ذاع يد الملك * البتني المتجنى الى الملك
ان الفرائض لنصف العلم * وانه يسهل حفظ النظم
وقد رأيت الرحبية التي * في كتب الميراث كالفريدة
فانها عديمة المنافع * لكنها فيها نفع الشافعي
وحبذا لو كان للعاني * نظيره في مذهب النعمان
وطالما راجعت في أن ينظما * متن السراجية نظما محكما
فتلك ما أحسن ترتيبا * وشررها لقد حوى العجبا
أعنى الذي للسيد الجرجاني * فقد دنت قطوفه للعاني
ولم أزل مسوقا نيل الامل * حتى ارتجلت نظمها ولم أمل
وزدت فيها ما يروق النظرا * دون خلاف في النقول اشتهرا
وحين أن تمت بيمن فائض * سميتها خلاصة الفرائض
ال الله بها ان ينفعها * فانظروا ومن عليها طلعها

مقدمة

ن) جمع فريضة وهي فعيلة من الفرض وله في اللغة معان
كقوله تعالى فأنصف ما فرضتم اي قدرتم * والقطع كقوله تعالى
اروضا اي مقطوعا محدودا * وما يعطى من غير عوض كقول

(قوله اسباب
التأليف) هي معدو
اختراع مفرق جمع
ناقص كما مل مجمل
فصل مهم عين
خطابين مختلط
رتب ما قول هذب

في كافي الاشعوني) نصه الرابع ما غلب جفري مجري الاسم العلم كقولهم في الانصار انصارى
 انصار انصارى اه وهم قوم من فارس وما ذكر فيه من أن الانبار قبائل من بني سعد لعل
 واه الانشاء بتقديم الموحدة ع وبالمهمزة بدل الراء كما أفاده بعض المشايخ وهم غير

العرب ما أصبت منه فرضا ولا قرضا * والآنزال كقوله تعالى ان الذي
 فرض عليك القرآن أي أنزله * والتبيين كقوله تعالى قد فرض الله لكم
 تحلة ايمانكم أي يدها وهو الاحلال كقوله تعالى ما كان على النبي من حرج
 فيما فرض الله له أي أحل الله له (ولما) كان علم الفرائض أعنى العلم بقسمة
 الموارد مشتملا على هذه المعاني الستة لما فيه من السهام المقدرة
 والمقادير المقطعة والاعطاء المجرد عن العوض وقد أنزل الله تعالى فيه
 القرآن وبين لكل وارث نصيبه واحله له سمي بذلك وهو الفارض العالم
 بالفرائض كالقاضي بفحتمين وأجاز ابن الهائم أن يقال فرائض أيضا وإن
 قال جماعة انه خطأ أي لانه اذا أريد النسبة الى الجمع فانهما ينسب اليه
 مفردة والجواب أن الجمع اذا كثرا استعماله حتى شابه الواحد بالوضع
 حازت النسبة الى لفظه وذلك في أربعة أقسام رابعة كتمانها كافي
 الاشعوني (وتعريفه) كافي الدر المختار عـ لم ياصول من فقه وحساب
 تعرف حق كل من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة عـ
 ذكر الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي العمد في ذلك
 اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم
 فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافررض او عصبية أو ذارح
 ومعرفة أسباب الميراث والتصحیح والعول والردوغـ بذلك ودخل في
 مسمى الحق الارث وغيره كالوصية والدين وما يجب بالصلىح والاقرار كافي
 الخضرى (وموضوعه) التركات لا العدد هو فان قلت يلزم على جعل
 مركبا من الفقه والحساب جعل العدد موضوعا له هو قلت نعم لكن لا علم
 الانفراد الذي هو المنفى بل مع موضوع الفقه أعنى افعال العباد من
 حيث تعلق الاحكام الشرعية بها فموضوعه كلا الموضوعين المعبر عنهم
 بالتركات هو فان قلت كيف اندراج التركات تحت افعال العباد التي هي

لبناء الذين في
 من لمافي الباب
 بن الاثير كل من
 به بالين من ابناء
 لفرس الذين
 نهزم كسرى مع
 سيف بن ذي يزن
 وليس من العرب
 يسمونهم الانباء
 على ان هذا العلم
 سمي بالفرائض
 بيا لبعض مسائله
 ذبعضها تعصّب
 من فهو علم جنس
 عليها قال الاكمل
 لفرائض جمع
 فريضة وهي من
 لاعسلام الغالبة
 باب من أبواب
 سمية للشي
 باتوى أقسامه عند
 الفقهاء اه وعلى
 هذا فلم يبق الفرائض
 على جمعته وحيث

النسبة الى لفظه ليست بخطا (قوله فموضوعه كلا الموضوعين) اعلم
 موضوع
 موزان يكون الموضوع امورا متعددة بشرط ان تكون متناسبة بان تتشارك في أمر ذاتي
 كسطح والجسم التعليمي اذا جمعت موضوع علم الهندسة فانها تشترك في ان كلا منها
 ات به وكالكامة والكلام بالنسبة الى علم الفقه على قول فان كلا منهما لفظ

أو امر عرضي كبدن الانسان والاغذية والادوية اذا جعلت موضوع علم الطبيب فاشتركت في ان كلا منهما منسوب الى الصفة التي هي غاية الطب وهو المناسبة بين العدد وانفصاله في صحة جعلها موضوعا لعلم الفرائض في امر عرضي وهو اشتراكهما في ان كلا منسوب الى اتصال الحق لنفسه الذي هو غاية علم الفرائض ه وان كان الاتصال في الاول

بما زاد في الثاني حقيقة (قوله نصف العلم) أي لتعلقها بالموت وغيرها بالحياة أو لتعلقها بالضروري وغيرها بالاختياري كالتبني والشراء وقبض الوصية أو لغير ذلك (قوله وابن سلمة) كذا في رد المحتار وعلامة (قوله ابن سـ) لامة (قوله مورث) بتشديد الراء اسم فاعل من ورث قال في القاموس أورثه أبوه وورثه جمع له من ورثته (قوله أو من الميتة) ثمرة الخلاف في أن تزج بأمة مورثة ولا وارث غيره فقال اذا مات

بموضوع الفقه هو قلت هو بتقدير مضاف أي تناول التركات أو استحقاقها قسمتها كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي أكلها وأما اندراجها في العدد فباعتبار كيتها كما في الخضرى (وغايته) اتصال الحقوق بأربابها أو الاتصال على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح وهذا لا يظهر في الاول الاظهر (واستمداده) من الكتاب والسنة في ارث الام بشهادة المغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث ام الاب باجتهاد رضى الله عنه الداخلة في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل في ما س هنا أي في تقدير المواريت خلافا لمن زعمه في ام الاب أي لان قياما على ما تقر في موضعه مظهرا لما ثبت والكلام هنا فيما تستند به القسمة ثبوتا لا ظهورا وهو من الثابت بالسنة ارث العصباء لقوله لي الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت منه فلا ولي رحل ذكر (وحكمه) أن تعلمه فرض كفاية (ومسائله) القضايا التي تطلب نسبة بولاتها لموضوعاتها ككون النصف للبنت كما في الطحطاوى (ونسبته) يخص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما (وواضعه) المجتهدون كما في خضرى (وفضله) يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض علموها الناس فانها نصف العلم (واركانه) ثلاثة وارث ومورث وحق وروث (وشروطه) ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما كفقود أو تقديرا كجنين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقديرا كالجنين العلم بجهة ارثه قرابة أو زوجية أو ولاء وهذا يختص بالقضاء كما في رحيق المختوم (ووقته) قال في الدر المختار هل ارث الحي من الحي أي يمل في آخر جزء من أجزاء حياته أو من الميت المعتمد الثاني

يعين التي يتعلق بها حق الغير وما يتعلق بالتركة

تسرة فعلى الاول تعتق لانه أضاف العتق الى الموت والمالك ثابت من قبله وعلى الثاني نعم لثبوت المالك بعده أفاده في شرح الوهبانية وهو تظهير الثمرة أيضا في الوعاء طلاقها وتولاها كائن عليه البيرى اقول وبه تظهير فائدة تصويرها بالزوج والام يتعلق العتق بتوقف على الزوجية تأمل اه من رد المختار (قلت) وفي الصورة الاخيرة نص في ملكه

ل موت المولى على الاول فيبطل النكاح فلا يقع الطلاق بموته وعلى الشافى يقع وقد عرفت
في محتمد (قوله قبل التوى ٦ كرهته) التوى الهلاك والمراد به الموت والزهر اسم للمهر

من كافي كليات
واى البقاء (قوله قبل
لا ينفذ الثمن) أى ولم
يكن كذا مانع
يز من الفسخ فيمكن
بائع منه فان وجد
لفسخ من الفسخ
تعلق حتى لازم به
أن يشتري عبدا
ذمته ويكاتبه
يسمى موت المشتري
بغيره من فليس
البائع الفسخ
لتعلق حق الحرية
ذمه و يقدم التجهيز
من بدل الكتابة كما
في حاشية المحضرى
على الشنشورى
أنه بزيادة (قوله
نمرة) التركة بفتح
الراء وكسر الراء
بمعنى المفعول
بأنه تركه ويجوز
أن يقرأ كسر التاء
وقتها مع سكون
الراء وكذا كل ما

(قدم حقوقا علق بالعين * قبل التوى كرهته في الدين)
لما كان ما يتعلق بعينه حق الغير ليس بتركة كان حق الغير فيها مقدما
على كل ما يتعلق بالتركة وذلك في سبع مسائل (الاولى) اذا هن شيئا
وسلمه ولم يترك غيره ومات فدين المرتهن يقدم على التجهيز فان فضل بعده
شئ صرف اليه (الثانية) العبد الجاني في حياة مولاه ولا مال له سواء كان
المجنى عليه أحق به من المولى إلا أن يفضل شئ بعد أرش المجنونة
في تنبيهه لو كان العبد الجاني هو المرهون قدم حق المجنى عليه (الثالثة)
المأذون المدين اذا مات المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز
(الرابعة) المبيع المحبوس بالثمن كالأشترى عبدا ولم يقبضه فأت قبل نقد
الثمن فالبايع أحق به من تجهيز المشتري أما اذا قبض المشتري المبيع فان
البائع أسوة الغرماء فيه كافي الدر المختار قبيل خيار الشرط (الخامسة)
الدار المستأجرة فانه اذا أعطى الاجرة أو لاثم مات الا جرسارت الدار
رهنا بالاجرة (السادسة) العبد الذى جعل مهرا يعنى اذا مات الزوج وهو
في يده ولا مال له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج كافي الطحطاوى
(السابعة) المقبوض بالمبيع الفاسد اذا مات البائع قبل الفسخ فان
المشتري مقدم على التجهيز وقد نظمها في قولي

وقدم على التجهيز كل معاق * بعين الميت مثل دين مرهون
ومحبوس ما قد بيع في ثمن واجبر دارو عبدا قد حنى دين مأذون
ومقبوض بيع فاسد قبل فسخه * كذا عبد مهر لم يسلم به معين
(وما عداها تركة تعلقت * بها حقوق أربع قدرت)

التركة لغة ما يتركه الشخص ويبقى واصطلاحا ما بقي بعد الميت من ماله
صافيا عن تعلق حق الغير بعينه ويدخل فيها الدية الواجبة بالقتل
الخطأ وبالصلح عن العمد أو بانقلاب القصاص مالا يعفو بعض الأولياء
كافي الذخيرة وهي تركة حكماء وما ذكر اندفع ما عسى ان يقال ان الدية
حصلت بعد موته فليست بتركة اذ هو لم يتركها ويتعلق بها حقوق

كان على فعلة كنبقة وهي في البيت بسكون الراء فقط للوزن (قوله حقوق أربع) يجوز أربعة
في مثله اثبات التاء في العدد وحذفها لما في حاشية الصبان في اول باب العدد اذا اخرج العدد وجعا
صفة للعدد وجازت كبر العدد وتانيته تقول مسائل تسع أو تسعة ورجال تسعة أو تسع لكنه في

اربعة مرتبة أي بعضها مقدم على بعض

(تجهيزه كذا الذي له يجب * عليه اتفاق اذا كان عطف)

(قبيله كزوجة أو ولد * وان تكن غنية في المعتمد)

(يكفن السنة أمان منع * دائنسه فبالكفاية يجمع)

(الحق الأول) التجهيز وهو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه وتعلقه بها بالتوسط أي من غير اسراف ولا تقتير ويكون ذلك في الكفن من حيث العدد ومن حيث القيمة * فاما التوسط فبأن يكون في الكفن ثلثة أثواب ازار وقيص ولبانة وفي المرأة خمسة أثواب ازار وقيص ولبانة وخمار وخرقة يربط بها ثدياها * وأما التوسط فيه من حيث القيمة فهو بيان يكون من أوسط ثيابه فان كان له ثوب يلبسه في الأعياد وآخر يلبسه بين أقرانه وثالث يلبسه في داره يكفن بالثاني لانه المتوسط أو من الذي كان يترين به الرجل في الأعياد والجمع والمرأة من الذي تلبسه لزيارة أبيها كافي شرح السديد * والاسراف فيه نوعان من حيث العدد بأن يراد في الرجل على ثلثة أثواب وفي المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بأن يكفن فيما قيمته تسعون مثالا وقيمة ما يلبسه في حياته ستون وهذا إذا لم يوص بذلك أو وصى به تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا الوترع الورثة أو أجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد إلا ان الأفضل الاقتصار كذا في شرح مصنف السراجية * والتقتير فيه نوعان عكس الاسراف عدد او قيمة وهذا عند القدرة والاختيار اما عند العجز والاضطرار فيكفن بأي شيء وجد وان منع الدائن عن كفن السنة فيكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان ولو غسيلين وللمرأة ثلثة ثياب * وتنبه * لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن ذكره ابن الكمال اه طحاوي وأما ما ذكره من تركته بتجهيزه كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته * ولو غنية على المعتمد اذا ماتا قبله ولو بلحظة كافي رد المحتار

رفدين خلق صحة فرضا * ثم وصية فارت فرضا

(ثاني) قضاء دينه الذي له مطالب من جهة الخلق وهو عرفا

بحوب مال في الذمة بدلا عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع

تحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها تسليم مال من غير ان يكون بدلا

الميت بدون ثوبا
للوزن (قوله ويكون)
ذلك في الكفن الخ
انما اقتصر على بيان
التوسط في الكفن
دون غيره مما يعمه
التجهيز كالغسل
والقبر لظاهر ذلك
(قوله وهو في الرجل الخ)
أما المصنف
الذي لم يراهم
فيكفن في خرقتين
ازار ورداء وان كفن
في واحد آخر
والصبيبة التي لم
تراهق كفنها عند
محمد ثلثة وهذا
كثرة والسقط يلف
ولا يكفن كالعض
من الميت والمنبوذة
الطري يكفن في
لم يدفن والمنبوذة
المتفسخ يكفن في
ثوب واحد كافي البحر

قوله أو يوصي بها) اعلم ان الوصية اما ان تكون لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وعلى كل فاه
 من يفي بها الثلث أو يضييق عنها فان وفي فيها وان ضاق عنها فما كان لله تعالى فان كان كلها
 فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالسكفارات والندور وصدقة الفطرا أو تطوعات كالنحو
 أو التطوع والصدقة للفقراء فيبدأ بما بدأ به الميت وان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصي
 لأن أو آخرها ثم بالواجبات وما كان للعباد فيه قسم بينهم على قدر حقتهم وما جع فيه بين سعة
 من تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفرد
 بجزء بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى

عن شيء آخر فاذا كان الدين لواحد فبدفع له ما بقي بعد التجهيز فان وفي
 فيها والا فان شاء عفا أو تركه لدار الجراء (وان) كان لجماعة وتفاوت
 في الاولوية كدين الحق حقيقة وهو ما كان ثابتا بالبينسة أو بالاقرار
 في زمان صحته أو حكما وهو ما أقربه في مرضه لكن علم ثبوته بطريق
 المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه يقدم على دين
 الارض الثابت بأقراره فيه أو فيها وفي حكمه كقراره من خرج للبار
 أو خرج للقتل قصاصا فان استوروا يقسم بينهم على حسب حقوقهم
 على الوجه الاخر في آخر قسمة التركة هي اما دين الحق تعالى كدين
 زكاة وكفارة وفدية وغیره من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت
 عند فالاتها عبادة والعبادة شرطها الأداء بالنفس فاذا مات الشريك
 الا أن يتبرع بها الورثة أو يوصي بها فتنفذ من الثلث وتسميته دين
 مجاز باعتبار ما كان ولو جع عنه الوارث بلا وصية يرجي من الله تعالى
 قبوله كما في شرح السيد واذا اجتمع دين الله الموصي به مع دين العباد
 ولا وفاء قدم دين العبد لا احتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه (الحق
 الثالث) تنفيذ وصيته من ثلث ما بقي بعد الدين لا من ثلث أصل المال

الا ان كل واحدة
 لغف منها في نفسها
 مقصودة فتنفرد
 كوصايا الادميين
 ثم يجمع فيقدم منها
 الا هم فالاهم هو فلو
 قال ثلث مالي في
 الحج والزكاة ولزيد
 والكفارات قسم
 على اربعة اسمهم
 ولا يقدم القرض
 على حق الا دمي
 محتاجته وان كان
 الا دمي غير معين
 لا بان اوصي بالصدقة
 على الفقراء فلا

تتم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يفي بحقه الله اذا لم يكن ثمة
 فيستحق معين كما في رد المحتار (قوله تنفذ من الثلث) فلو فاته صلاة أو وصي ان يطعم عنه فعلم
 الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف صاع من بر وان فاته صوم رمضان بمريض
 أو سفر وتمكن من قضاؤه بعد برئه أو اقامته ولم يتض حتى مات أو وصي بالا طعام فعلى الورثة ان
 يطعموا كل يوم نصف صاع من بر كما في شرح السيد (قوله تنفيذ وصيته) أي صريحة كانت
 فيه تنق المدبر من الثلث وان يسعي في ثلثه اذا لم يكن لاولاه مال سواء بعد موته ويسعي في
 اذا كان له دين مستغرق وتنتي ام الولد من كل ماله ولا تسعي لخريم مولاها شيئا اذا
 عليه دين مستغرق وصحت الوصية له لاولئك بثلث ماله تفاوت وتكون وصية بالعتق فان في

الثالث فيها والاسمى في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء فهو له (قوله وتقدم على الارث
 في المختار لا يخالف في تقديم الوصية بعين كالدأر والزوج مثلاً بمعنى انها اذا خرجت من الثلث
 لاحق للورثة فيها فترزوها وبقسم ما سواها بين الورثة اما الوصية المطلقة فنظر الى انما
 ائتمعت في التركة تزداد بزيادتها وبالعكس قال لا تقدم فيها أصل الا بل الموصى له شريك للورثة
 ائتمعت في انه لا يمكن ان يتفرد بالانحداد ومن نظر ٩ الى ان قسمة الميراث لا تكون

الا بعد ان اخرج
 نصيب الموصى
 قال انها مقدمة لان
 لم يفرز نصيبه اولا
 بل اعتبر شر يكاف
 مع الورثة يسلم ان
 يقسم له معهم كانه
 واحد منهم له ثلث
 التركة ويلزم منه
 الحمل في مثل
 لو تركت زوجا
 واختين شقيقتين
 وأوصت بالثلث
 لزيد فيخرج الثلث
 الموصى به اولا
 فيأخذ زيد واحدا
 من ثلاثة ثم يبق
 الباقي وهو اثنتان
 سبعة فالزوج ثلث
 وللشقيقتين أربعة

تقدم على الارث سواء كانت الوصية مطلقة كثلث ماله أو ربعه
 بقية بعين كثلث دراهمه على الصحيح خلافه لان قال المطلقة في معنى
 يرث لشيوخها في التركة فيكون شر يكال للورثة لا يتقدم عليهم وكذا
 أوصى به من حق الله تعالى كذا في الرقيق المختوم قال شيخ الاسلام
 واهل زاده ويدل على شيوع حقه فيها كحق الورثة انه اذا زاد المال بعد
 وصية زاد على المحقين واذا انقص نقص عنهم حتى اذا كان ماله حال
 وصية ألفا مثلاً ثم صار ألفين فله ثلث الالفين وان انعكس فله ثلث
 الفاء وهو اذا زادت الوصية على الثلث فتبطل في الزيادة اذا لم يجزها
 يرثة واذا أجازوا نفذت ويصير الموصى به ملكاً للموصى له بالقبض
 لم الرجوع قبل القبض واذا أجاز بعض الورثة دون البعض جاز في
 نداد حصصه المجيز دون غيره ولا تصح لوارثه الا باجازه ورثته يعني عند
 حدود وارث آخر كافي الدر أما اذا لم يكن له الا زوجة فانها تصح
 وصية لها كما اذا لم يكن لها وارث الا زوجها فتصح وصيتها له وأما غير
 زوجين من الورثة فالمنفرد له المال كله اما فرضا ورثاً أو نصيباً أو فرضا
 نصيباً فلا يحتاج الى الوصية والعبرة في عدم صحة الوصية لوارث بمن
 لون وارثا عند موته كافي العوائد السنبلية (الحق الرابع) الارث وهو
 مطلقاً حاقق قابل للتجزي يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك
 رتبة بينهما فهو معنى الموروث فيكون مراداً للتراث وأصل تائه الواو
 تجاء في وجاء وهو في البيت بهذا المعنى بتقدير مضاف الى قسمة ارث

٢ خلاصه وتوضيح دللنا ان أصل مسألة الورثة من ستة وتعود بسدسها الى سبعة
 قسم الباقي سبعة كما ذكر فيكون اعتبار العول في سهام الورثة فقط وسلم للموصى له ثلثه وهذا
 على اعتبارها مقدمة ولو اعتبر شر يكال للورثة لزم اعتبار العول قبل أخذه الثلث فاصل
 ستة من ستة للزوج منها النصف ثلاثة وللشقيقتين الثلثان أربعة وللوصى له منها الثلث
 ان ولا يخرج هذه المقادير من الستة فتروح بنصفها الى تسعة فيأخذ الموصى له اثنين منها
 نقص ثلثه وقد عرفت الصحيح وسياق في باب التصحيح كيفية التصحيح للورثة والوصية

فوله الارث) هو مصدر ورث فاصل فائه الواو قلبت حمزة ومثله الوراة وكذا الميراث الا انه تعالى
 يكون اسما للمال الموروث ١٠ و ياؤه مقلوبة عن واو لسكبر ما قبلها كالمقات وهو كذا

فرض أي قدر * والوارث اصطلاح المنعني الى الميت الحقيقي أو المحكي
 كالمفقود الذي حكم بموته بنسب أو سبب حقيقة أو حكما في ماله وحقا
 القابل للخلافة بعدموته كذا في كليات أبي البقاء فالنسب الحقيقي ظاهر
 والمحكي كقرابة مولى العتاقة والموالات فان الولاء كما في الدرر قرابة حكيم
 حاصلة من العتق أو الموالات والسبب الحقيقي كالنكاح القائم والمحكي
 كالعدة في الرجعي وفي البائن اذا أبانها في مرض موته بلارضاهما وكان
 طائعا فانها ترث ولو مات بغير ما ذكر وهي في العدة

أسباب الارث

(وسبب الارث نكاح أو نسب * أو الولاء ليس دونها سبب)
 يستحق الارث بأحد ثلاثة (أولها) النكاح الصحيح ولو بلاوطء ولا خلو
 اجسا عاقلاتوارث بفاسد وهو ما فقد شرطامن شروط الصحة كشهودوا
 باطل كنكاح المنعة والموقت وان جهلت المدة أو طالت (ثانيها)
 النسب وتحتله ثلاثة أنواع ذووالفروض والعصمات وذووالارحام
 ويدخل في النسب الاقرار بالنسب الذي لا يثبت فانه يورث به على ما
 سيأتي (ثالثها) الولاء عتقا أو موالاتا وهو بالفتح والمد اسم مصدرا لغة
 النصر والمجبة وعرفا قرابة حكيم حاصلة من عتق أو موالاتا كما في الدرر
 فيه الاقرار بولاء العتاقة فانه يورث به على ما يأتي

موانع الارث

المانع للارث على ضربين * مانع عن الموروثة وهو النبوة قال عليه
 الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث * ومانع عن الوارثة
 وهو في عرف الفرضيين ما تفوت به أهلية الارث فأي فوت به الارث دون
 أهليةه ليس من الموانع بل هو حاجب والفرق بين المحرّم والمحجوب
 سيأتي في باب الحجب

(ويمنع الميراث قتل ان وجب * قصاص أو كفارة أو استحباب)
 جملة الموانع سبعة فالاول منها القتل الموجب للقود أو الكفارة وان سقطا

بقاء والاصل ومنه
 والارث مسلم أنتبوا على
 لا يشاعركم فانكم
 من ارث أبيكم ابراهيم
 بزاي أنتبوا على
 المورثات والمنهيات
 لقلانها معالم العباد
 فانكم على أصل
 سببكم ابراهيم عليه
 الصلاة والسلام
 وانتقال الشيء من
 قسم الى آخر
 والمراد استحقاق
 الشيء بعد آخر
 اذا الانتقال صفة
 للشيء المقول فلا
 لا يصح ان يفسر به
 الارث الذي هو
 نوبة للوارث المنتقل
 لا شيء من الشيء أي
 لا يمتنع له بعد ان
 لا يمتنع (قوله)
 مانع (المانع لغة
 التحائل وعرفا ما
 لا يجب له ينتفي
 عما يوجب السبب

بقتضيه أو ما يلزم من وجوده وعدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته بحرمته
 بما اقتيد الاول خرج السبب لانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم لذاته وبأنه في
 خرج الشرط لانه لم يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته

لا يتوارث أهل ملتين شتى
 (تباين الدارين حكما حقا) ما بين كفار ورق مطلقا
 (الرابع) تنسب الدارين في الكفار باختلاف المعصية أي العسكرة
 واختلاف الملل كان يكون أحد الملل في الهند وله دار ومذمة والآخر
 في الترك وله دار ومذمة أخرى واتفقت العصمة فيما بينهم حتى استحصل
 كل منهم قسم الالتر فهاتان الداران مختلفتان فتنقطع باختلافهما
 الوراثة لانها تنبني على العصمة والولاية وأما إذا كان بينهما تناصروا تعاون
 على أعدائهم ماقتضون الدار واحدة والوراثة ثابتة ثم اعلم أن
 الاختلاف إما حقيقة وحكما كالخبري في دارهم مع الذي في دارنا
 والخبري بين دارين مختلفتين بالمعنى السابق وأما حكما فلهما
 كاستئمان على شرف العود مع ذي في دارنا أو الخبري بين دارين
 مختلفتين كهندي ورومي والمستأمنين من دارين مختلفتين أيضا في دارنا
 فانما هما وان كانتا واحدة حقيقة إلا أنهما مختلفتان حكما لانهما
 المستأمن يعد من أهل دار الحرب حكما لانهما من الرجوع اليها ولهم
 حقيقة فقط كاستئمان في دارنا مع خبري في دارهم كلاهما من دار واحدة
 فان الدارين وان اختلفتا حقيقة لكان المستأمن من أهل دار الحرب
 حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الخبر يرفع مال المستأمن
 لو ارثه الخبري لبقاء حكم الأمان في ماله لحقه وإصال ماله لو ارثته من حقه
 وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكما سواء كان معه اختلاف حقيقة
 أو لا دون الاختلاف حقيقة فقط اه من رد المحتار بزيادة من الرخيصة
 المختوم (الخامس) الرق وهو لغة الضعف وعرفا عجز حكى قائم بالإنسان
 بمعنى أن الرقيق عاجز لا يقدر على ما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية
 والمثل ما خرد من رق الثوب إذا ضعف فهو يمنع التوارث مطلقا سواء
 كان كاملا كالقن والمكاتب أو ناقصا كالمذبر وام الولد وكذا البعض
 (وعدم العلم بموت من سبق) فيمن بعدهم مصاب كالغرق
 (السادس) جهالة تاريخ الموت فيمن يموتون جملة بغير فرق وسبب ما في
 حكمهم (ولا تباين وارث بغيره) تمنعه جهالة من خبره

في رد المحتار
 من موت
 ورثته لم يكن مسلما
 لا يوجد المانع
 من استحقاقه
 من وارث وانما وجد
 في مكان كان أسلم
 لعدم موت مورثه
 الكافر فلم يكن في
 الحقيقة ارث مسلم
 من كافر بل هو ارث
 من كافر من كافر نعم
 في صور عندنا ارث
 المسلم من الكافر
 في مسألة المرق
 قوله والمكاتب
 مستثنى منه ما إذا
 رأت عن وفاء فانه
 إكم بهتفه في آخر
 نريته ويبث في
 لا كتابته من
 بياقي فهو ميراث
 ميراث الداخلين
 بانيه كتابته وغيرهم
 قوله وكذا البعض
 في عند الامام وهو
 ممن اعتق بعضه

سعي في فكالك باقية وهو عند عملة المملوك وقال هو حر مديون ويرث
 بحسب بناء على تجري الاعتاق عند لا عندهما والصحيح قول الامام كافي العوائد السنبلية

له وهو ان يلزم من التوريث عدمه قال الشيخ طاهر سنبل اي لا اذا اذ احدهما بتوريثه شرع
 عن أن يكون وارثا واذا لم يكن وارثا لم يقبل اقراره على الميت بالنسب فان الحكم بتوريثه
 الى الحكم بابطال نسبه والحكم بابطال نسبه يؤدي ١٣ الى الحكم بابطال ميراثه

فلازم من الحكم
 بتوريثه الحكم بعدم
 توريثه فلذلك
 لم يرث لئلا يكون يجب
 على المقر ما طنا ان
 يدع المال لابن
 ان كان صادقا في
 اقراره (قوله
 اوفي سنة رسوله
 صلى الله عليه وسلم)
 كقوله عليه الصلاة
 والسلام اعطوا
 البعدات السدس
 (قوله أو الاجاع)
 كجعل الجدا الصحيح
 كالأب عند عدمه
 وابن الابن كالابن
 عند عدمه وبنته
 الابن كالبنات عند
 عدمها والاخ
 لاب كالاخ الشقيق
 عند عدمه والاخت
 لاب كالشقيقة
 عند عدمها وكالاجا
 على اعطاء الاخت

(كن رعي مولود في المسجد ثم أقي لاخذ من القدر)
 (إذا بطلان به تحسيرا لئلا يبينها ما ميرا)
 مانع) جهات الوارث لا لتباسبه به وذلك يكون في خمس مسائل
 كثر (الاولى) أن يضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم يندم صبا جافير جمع
 ذبه فاذا فده ولدان ولم يعرف ولده منهما ومات قبل الظهور فانه لا يرثه
 به منهما ويوضع ماله في بيت المال ونفقةهما على بيت المال ولا يرث
 الاخر (الثانية) امرأة أرضعت صبيا مع ولدها مائة ولم يعلم
 ما فلا يرثها واحد منهما (الثالثة) حرة وأمة ولدتا في بيت مظلم ولم
 يعرف ولا يرثها واحد منهما بل يسعى كل منهما في نصف قيمته
 (الرابعة) مسلم ونصراني استأجرا الارض مع ولدهما فماتوا
 في فناء المسجد ولم يعلم ولد المسلم من ولد النصراني فالولدان مسلمان ولا
 يرثهما من ابويهما زاد في المنية الا أن يصطلحا فلهما أن يأخذا الميراث
 (الخامسة) رجل له ابن من حرة وابن من أمة الغير فارضعتهم ما ظهر حتى
 أولم يعرف ولد الحرة فهو ما حران ويسعى كل واحد منهما في نصف
 ما يولي الأمة ولا يرثان أباهما تنبيهه عدم الشافعية من الموانع
 بالحكمي قال الشنشوري وهو أن يلزم من التوريث عدمه كأن يقر
 حائرا بن للميت فيثبت نسبه ولا يرثه وأما عندنا فان الميراث يكون
 من لان الاقرار حجة ملزمة ولا يثبت النسب لان فيه تحصيل النسب
 اثر ينص عليه في التتارخانية وغيرها وسيأتي في المستحقين

المستحق في التركة

(امنع ذوي الفروض ثم العصبه ثم الذي منه عتاق الرقبه)
 ان مستحق التركة أحد عشر صنفا (الاول) ذوو الفروض وهم الذين
 لهم مقدر في كتاب الله تعالى اوفي سنة رسوله صلى الله عليه
 لم أو الاجاع فهو لا يفقدون في الارث على غيرهم فيبدأ بقسمته

بالسدس اذا كانت مع الاخت لابوين تسكنا للثلاثين قياسا على بنت الابن مع البنت كافي
 واكاه الشهية ووجود القياس هنا لا ينافي ما تقدم من انه لا مدخل للقياس في تقدير
 اريت اذ الاعطاء ثابت بالاجماع وان ظهر بالقياس

التركية بينهم (الثاني) العصبية والمراد بها النسبية بقريته ذ
السببية بعد في قولي هو ثم الذي منه عتاق الرقبة هو فاذا بقي شيء من ذ
الفروض فهو للعصبية النسبية على ترتيبهم -م الا في (الثالث) العصب
السببية وهو مولى العتاقة وهو من كان سببا لنموت قوة حكيمه للرقبة
يرفع ثم ساع نفسه يد الاستيلاء والتملك ويصير بها امه لا لولا
والشهادة والمالكية فعند عدم العصبية النسبية يعطى للعصب
السببية وانما قلت الذي منه عتاق الرقبة دون الذي من يعة
الرقبة يشمل ما اذا كان العتق اختياريا بان عتق عليه بلفظ اعتا
او فرعه كتهدير او شراء ذى رحم محرم منه او اضطرار ايا بان ورد
ذ ارحم محرم منه وعتق عليه فان العبرة الثانية لا تشمل الا اضطرار
(ثم الذي يعصبه اى بالنسب هو فعتق المعتق ثم من عصب)

(الرابع) عصبية مولى العتاقة اى اذ لم يوجد مولى العتاقة يعطى
من يعصبه من الذكور وكونه عصبية نسبية لمولى العتاقة لا ينافي
عصبية سببية للميت (الخامس) عصبية مولى العتاقة السببية اى
المعتق عند فقد عصبية مولى العتاقة النسبية وعند عدم
المعتق فلعصبته ايضا (قول) في الرجوع المختوم بقى ما اذا كان لمعة
معتق وفقه معتقه وعصبته فانه يبدأ بمعتق معتقه كما هو المنصوص
في بحث العصبان ثم بعصبته لا بالرد كما هو ظاهر كلامهم ثم ولم ارم
عليه ههنا اه

(ثم ذوى رد فارحام كذا هو مولى الموالاة فن يعصب ذ)
(السادس) ذوى الرد فبرد على ذوى الفروض النسبية بقدر فروضها
كما سيأتى (السابع) ذوى الارحام اى عند عدم من ذكر الاحد
الزوجهين يعطى لذوى الارحام (الثامن) مولى الموالاة وهو القاب
موالاة الميت حين قال له انت مولاي ترثني اذا مت وتعتقل عني اذا جنيته
ولم يكن من العرب ولا من معاتيقهم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه يبد
المال او مولى موالاة آخر فبرئ القابل بالاعكس الا ان شرط ذل
من الجانبيين وتحقق الشرائط فيهما (التاسع) عصبية مولى الموالاة
ترتيب عصبية مولى العتاقة سائحا في

(فن له افسر اى بنسب هو يحمله على السوى كابن ابي)

نسخ باية وأول الارحام بعضهم أولى ببعض فان النوارث به عنهم (وكان)

والنوع قد عرف
لا يملك على المقر له وفي
منهم الرحمة في المختوم
بينهم والظاهر انه متأخر
من المقر له بالنسب
لقول سائل وانه يستدعي
ههنا اى عصبته اه
ويشترط في صحته
ان لا يكون للمقر
مولى عتاقة معروف
وان لا يكون مكذبا
المشروع كما في رد المختار
في (قوله حين قال له
يا فلان انت مولاي الخ) له
ان يرجع ما لم يعقل
عنه مولاة ويدخل
في العقد اولاده
الصغار وليس
لاسلام شرطاً على
استحقاقه ثبت
بقوله تعالى والذين
عقدت ايمانكم
قوله فاقولهم نصيبهم كما
عن في الفواكه الشهية
ان اء وقد كان التوارث
بالموالاة في ابتداء
محبوبه عليه الصلاة
والسلام المدينة
نسخ باية وأول الارحام بعضهم أولى ببعض فان النوارث به عنهم

اوله فهو غير صحيح في حق ذلك الغير (اي فـسـكان كمن اشترى عبدا وكان له مال
ن الاصل وكذبه البائع فيصـح في حقه حتى يعتق عليه ولا يكون ولاؤه له ولم يطلع في البيع
بائع حتى لا يرجع عليه بالثمن (قوله شرائط صحته) أي كالحرية والبلوغ والعقل في المثل
صديق المقر له بالنسب الا اذا كان صغيرا او غير عاقل ١٥ او مملوكا لا حاجة لتصديقه

كافي الرحيق المختوم
ومنها كونه بحيث
يولد مثله مثله وعد
كونه معروف
النسب (قوله بيت
المال) هو ما يوضع
في يد أمين ليصرف
في مصالح المسلمين
وتوعده الى اربعة
الاول بيت مال
الخمس اي خمس
الغنائم والمعادن
والركاز الثاني
بيت مال الصدقة
اي زكاة السواشم
وعشور الاراضي
وما أخذ من العاشم
من تجار المسلمين
المسلمين عليه كما
في البدائع الثالث
خراج الاراضي
وجزية الرؤس وما

(وكان مجهولا وما صح النسب) وذا بان ما صدق المقر أب
(وان يصدق فهو وارث ثبت) اذا اشروط صحة توفرت
عاشر) المقر له بنسب لم يثبت واعتبر فيه قيود اربعة (الاول) ان
ون مجهول النسب (الثاني) ان يكون مجهولا على غيره كابن اخي
ثله ابن ابني وعمي فان هذا الاقرار يتضمن حل النسب على الغير وهو
ب في المثال الاول والابن في المثال الثاني والجسد في المثال الثالث
الغير صحيح في حق ذلك الغير ويصح في حق نفسه حتى تلزمه
احكام من النفقة والحضانة والارث لكنه مؤخر عن عصبية مولى
الا وبكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صرح رجوعه عنه ولا
قبل الى فرع المقر له ولا الى اصله كافي رد المحتار اما اذا لم يتضمن
نسبه على غيره واشتمل على شرائط صحته او جب ثبوت نسبه منه
دراجه في الورثة النسبية كأن يقر لمجهول النسب بأنه ابنه (الثالث)
لم ثبوت نسب المقر له من ذلك الغير كأن لم يصدق له أبوه في هذا
سب اولم يصدق له الورثة اولم يشهد معه رجل آخر فانه لو صدقه
ب او الورثة وكانوا من أهل الاقرار او شهد معه على النسب رجل آخر
ين كافي الورثة كافي عجم زاده (الرابع) ان يموت المقر على اقراره فلو
مع عنه او انكر ثم مات لا يرث المقر له من المقر واطه ووجه لم أذكره نظما
(فن له أوصى وزاد يانهم) عن ثلث فميت مال منتظم
عادي عشر) الموصى له بما زاد عن الثلث أي اذا عديم من تقدم
نهم يعطى لمن أوصى له بما زاد عن الثلث ولو بالجميع فار لم يوجد
ي له بالزائد فيوضع المال في بيت المال على سبيل الفي للمسلمين

هذه العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشرنبلالي في رسالته
الزيلي وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صونحو عليه لترك القتال قبل نزول
سكر بساحتهم الرابع بيت مال الصدقة والورثة التي لا وارث لها أو لها وارث لا يردها عليه
هذا الزوجين ودية المقتول الذي لا ولي له من جملة تركة ولله ان يقضي منها ديونه فهو مصرف
يل والثاني اليتيم والمسكين وابن السبيل وجاز صرفه بخمس واحد فتح وقدم فقير
واحدة

المحسور وكفاية
المعاش والقضاء
والعمال ورزق
المقاتلة وذرايعهم
لجاني الهداية
ومصرف الرابع
واللقيم الفقير
والفقراء الذين
أولياء لهم فيعطى
من ثقتهم وأدويتهم
وكنفهم وعقل
يعملونهم وعامله
من مصرفه العاجزون
والفقراء ما يخصوا
من الدر المختار ورد
لمتار من باب العشر
وفصل في كيفية
القسم من كتاب
الجهاد قوله يكن
النوع الثاني كما
ثم ذارت زوجا واما
لاختين لا يوين
لاختين لا يوين
بالنصف وللأم
بالنصف وللأختين
الأوين الثلاث
بالأختين لا يوين
بمثال اختلاف
تبع بكل النوع
أنى كما إذا خلف

لا الارث في الفروع
(ان الفروض في الكتاب ستة وأهلها الذكور هم أربعة وهم
(ضعفهم من الامات ولتكن نوعين فالاول من ذين الثمن
(والربع والنصف واما الثاني فالسدس والثالث كذا الثلث
(ومنتهاها خمسة لغوام وزوجة واخوات ولتكن
الفروض المسد كورة في كتاب الله تعالى ستة وهي النصف والربع
والثمن والثلاثان والثالث والسدس وأهلها الذكور أربعة وهم البع
والجدة الصبيح وان علا والاخ لام والزوجة والامات ثمانية ضعف الذكور
وهي سن الاخت لام والزوجة والبنت وبنت الابن وان سفل
والاخت الشقيقة والاخت لاب والام والجدة الصبيحة وهي نوعان
فالمن والربع والنصف نوع والسدس والثالث والثلاثان نوع
وغاية ما يجتمع من الفروض خمسة كالومات عن أم وزوجة وشقيقة
واخت لاب واخت لام فان للام السدس وللزوجة الربع وللشقيقة
النصف وللأخت لاب السدس وللأخت لام السدس أيضا وأما
المسئلة من اثني عشر ولا يخرج هذه الفروض منها فاعول بربعها الى خمسة
عشر

في مخرج الفروض

(سمى فرض سمه بالخارج الا النصف فن اثني عشر
(كالربع من اربعة والسدس من ستة ان الفروض افراد اثنين
(وان تسكن قد كرت من نوع فخرج الاقل فيها مرغى
(والنصف ان يغير نوعه اختلط فأصله من ستة جاء فقط
(والربع في اختلافه اثني عشر وضعفها في الثمن با هذا المستقر
لما كانت الفروض كلها كسورا كانت مخارجها خارج السدس
والمخارج جمع مخرج وهو أقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفرادها
صحيحا ويخرج كل فرض سمه كالثلث من ثمانية والربع من أربعة
النصف من اثنين وهذا عند انفرادها وأما اذا جاءت الفروض مكررا
في المسئلة من نوع كالسدس والثالث مثلا فخرج الاقل هو المخرج
فيكون ستة واذا اختلط النصف بكل النوع الثاني أو ببعضه فتكون
المسئلة من ستة واذا اختلط الربع بكل النوع الثاني أو ببعضه فتكون

بنة واما واختين لا يوين واختين لا يوين وللأم السدس

اثنى عشر و إذا اختلط الثمن بالثلثين فقط أو بالسدس فقط فهي
أربعة وعشرين

الأحوال الأربعة عشر للورثة

أحوال الأب ثلاث

الأب سدس مع الابن قد وجب وبالبنيات قد حواه وعصبي
(فيما بقي ومحض تعصيب ورد أن ولد ابنه اتقى أو الولد)
أب أحوال ثلاث (الأولى) الفرض المطلق وهو السدس مع الابن
أو ابن الابن وإن سفل والباقي للابن إن لم يكن ثمة وارث غيره
لثانية) الفرض والتعصيب معا وذلك مع البنت أو بنت الابن وإن
ثلت فلها النصف وللأب السدس فرضا والباقي تعصبا (الثالثة)
والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل فيأخذ كل المال
إن لم يكن ثمة أصحاب فروض ولا يأخذ باقيهم تنبيه زاد بعضهم
ب حالة رابعة فقال إن له ثلثي الباقي بعد فرض أحد الزوجين في
ثلاثين تسميان الغراوين الأولى زوج وام وأب أصلها من ستة للزوج
لنصف ثلاثة وللأب ثلثا الباقي وهو اثنان وللأم ثلثه وهو واحد
والثانية زوجة وام وأب أصلها اثناعشر للزوجة الربع ثلاثة وللأب
ثلثا الباقي ستة وللأم ثلثه ثلاثة وسأتيان في أحوال الأم لكن لا حاجة
ب زيادتها أذهي ليست مغايرة لما ذكر من أحواله بل هي من صور
تعصيب المحض

أحوال الجد أربع

(مثل الأب الجد الصحيح وهو من لم يدل بالانثى وبالأب أحر من)
الأم مع الأم وزوج فلها ثلث وام الأب لن بعضها)
للجد الصحيح كالأب وهو الذي لا يدل إلى الميت بانثى كاب الأب وإن سفل
أحوال الجدات الثلاث التي للأب وحالة رابعة وهي حرمانه بالأب إلا أنه
لنجد الأم يفارق الأب في مسألتين من الفرائض الأولى أن الأم إذا
أنت مع الجد واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال ولو كان مكان الجد
ثل فلها ثلث ما بقي بعد زبيب أحد الزوجين الثانية أن أم الأب
الحوية بالأب ولا يحجبها الجد لأنها ليست من قبله وسأتي بيان ذلك في
أحوال الجد أما المسائل التي يفارقه فيها من الفرائض عند غير الأمام
فذلك وانما لم انظمها لأن المفتي به قول الأمام

والأختين لا يورث
الثلثان والأختين
لام الثلث ومثاله
اختلاط الثمن
بالبنتين زوجة
وبنتين وبالسدس
زوجة وام وابن
ثالث لهما (قوله من
الفرائض) قيد بها
لأنه يفارقه في غيرها
في أكثر من عشر
مسائل كما في رد
المختار (قوله
ثلاث) الأولى أن
بني الأعمام
والعلات يرثون مع
الجد عند أبي يوسف
أما عند الأمام فهم
محجوبون بالجد ولو
كان مكان الجد أب
فيسقطون به أجماعا
والثانية أن أبا
المعتق مع ابنه يأخذ
سدس الولاء عند
أبي يوسف وليس
للجد ذلك بل الولاء
كله للابن ولا يأخذ
الجد شيئا من الولاء
عند سائر الأئمة
والثالثة لو ترك
أحد معتقه وأخاه

قال ابو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة اب قال الميراث كله له انما
 كما في رد المحتار (قوله من قبيل الكلالة) قال الخضرى في قوله تعالى وان كان رجل منكم
 كلالا كان ناقصة ورجل اسمها ويورث صفة أى يورث منه وكلا لة خبرها ويورث هو الخبر او
 تمامة لا خبرها فكلالة على هذين أى نقص كان وتامها حال من ضمير يورث ومعناه
 حينئذ ثبت لم يخلف والد الاولاد ايرثه بالقرابة الخاصة وقيل نعت لمصدر محذوف
 رائة كلاله فهى مفعول مطلق لقوله يورث ومعناها حينئذ قرابة ليست من جهة الوالد
 ولد وقيل غير ذلك وقوله ١٨ او امرأتها حذف منه كلاله دلالة ما قبله عليه

على الاصل مصدر
 معنى الكلال
 كلاله بضم الكاف
 لقراءة ليست
 بالعضية كأنها
 كالة وضعيفة
 بالنسبة الى قرابة
 العضية ثم وصف
 بها الموروث مبالغة
 أو بمعنى ذى كلاله
 كقولك فلان من
 قرابتي أى من
 ذوى قرابتي اه
 (قوله لى) بالضم
 جمع له وضم اللام
 وفتحها بمعنى
 العطية (قوله له

أحوال بنى الام ثلاث
 (اما بنو الام فثلاث للعدد * على السوا والسادس لئلا ينفرد
 (ولد وولد ابن والاب * والجدة ان مع بنى الام احب
 لى بنى الام اى الاخوة والاخوات لام احوال ثلاث * الاولى التى
 للثلاثين فصاعدا كورهم وانانهم فى القسمة والا مستحقا على السوا
 * الثانية السادسة للنفرد منهم * الثالثة سقوطهم بالولد وولد الاب
 والاب والجدة الصحيح لانهم من قبيل الكلاله وهى اسم لورثة ليس فيه
 والد ولا ولد * الزوج حالتان وللزوجة حالتان *
 (الرابع للزوج باولادها * وعند فقدهم له النصف لى)
 (والثمن للزوجة اولا كثيرا * مع ولد الزوج ورابع ان عرى)
 للزوج حالتان (الاولى) له الربع عند وجود الولد أو ولد الابن وان سفل
 ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو من غيره ولو من زنى كما فى الجواهر البه
 (الثانية) له النصف عند فقد الولد أو ولد الابن ويرثها فى عدد
 الطلاق الرجعى وفيما اذا باشرت بسبب القرقة وهى مريضة وماتت قبل
 انقضاء العدة ولا يرثها فى عدة الطلاق البائن * وللزوجة حالتان
 (الاولى) لها الثمن مع الولد أو ولد الابن واحدة كانت أو أكثر ولا فرق

الرابع) أى سواء كان واحدا أو أكثر كما اودعى رجلان
 فاكثر من كاح ممتة وبرهننا على النكاح بعد موتها ولم تكن فى بيت واحد منها ولا دخل
 فانها يكتسبان ميراث زوج واحد لعدم الاولوية ولا فرق بين ما اذا ارخا واستوى تاريخهما
 يؤرخا وعلى كل منهما نصف المهر فان جاءت بولد ثبت النسب منها ويورث من كل منهما ميراث
 ابن كامل وهما يرثان من الاب ميراث أب واحد وانما قلنا نكاح ممتة لانها لو كانت
 شهاترا برهان وهى من صدقة اذ لم تكن فى يد من كذبته ولم يكن المكذب يدخل بها وان
 فالسابق أحق اه

أن يكون الولد منها أو من غيرها (الثانية) لها الربع إن عرى الزوج
الولد أو ولد الابن وترثه في عدة الطلاق الرجعي وفي عدة طلاق
رث في مرض موته طلاقاً بائناً طائفاً بالرضاها وكانت مدخولاً بها
بينة فلو كان في صحته أو كان مكرهاً أو كانت راضية بأن خالعت وفي
كل فرقة وقعت من قبلها كانت خياراً لمرأة العنين نفسها قهراً
تنت في عدة المخلوة ولا ترث بزانية وبمكر عن المجتبي لكن حكمي ابن
بينة في عقد الفرائد قولاً آخر أنها ترث وإن تصادقاً على عدم الدخول
بالمخلوة

أحوال البنات ثلاث وبنات الابن ست

أ (نصف الميت ثلثان للبنات * وإنهن بائنة معصيات)
وإن (كذا بنات الابن حيث فقدت * صلبية أحوالهن رثت)
ب (وإن سدد سماع بنت الميت * تكمل له الثلثين باقى)
ج (وإن يكن تحت غلام عصبت * به التي حازته بل ومن علت)
د (سوى التي تمال سداً كلاً * ويوجب التي تكون أسقلاً)
هـ (أخ لمن ذا أو ابن الأخ أو * هو ابن عم فله الضعف حبوا)
و (من زائد النصف إذا حاذى وإن * نأى في ثلث يزيد فاستين)
ز (واسم المحاذى إن تلك الفروض ما * أبقت لهم شيئاً مشوم فاعلموا)
ح (أما المبارك فانه الذي * نأى إن الفروض أبقت فاحتد)
ط (وخبين بالمتين الآن يرى * تعصيهن بالمبارك يرى)
ي (إن ابنه في زائد الثلثين * وإن نأى وخبين بابن عين)
ك (الصلب ثلاث أحوال (الاولى) النصف للواحدة (الثانية)
ل (للاثنين فأكثر (الثالثة) تعصيهن بالابن فله ضعف ما للأنثى
م (بنات الابن فلهن ست أحوال ثلاث منها ما ذكر للبنات عند فقد
ن (مئة (والرابعة) لمن السدس مع الواحدة الصلبية تكمل للثلثين إلا
أن يجنواهن غلام

سواء كان أخاهن كافي هذه الصورة أو ابن عمهن كافي هذه الصورة

ميتة			ميتة		
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت

أو كان ابن ابن عمهن
كافي هذه الصورة

أو يكون أسفل منهن سواء كان
ابن أخيهن كافي هذه الصورة

ميتة			ميتة		
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت
ابن	ابن	بنت	ابن	ابن	بنت

ففي هذه الصور الأربع يعصب من كانت بحذاءه بدون شرط وهي أنه
في الصورة الأولى وبنت عمه في الصورة الثانية فلهم الباقي بعد نصيب
الصلبية للذكر مثل حظ الانثيين ويسقطن معه لو استغرقا
الفروض التركة كزوج وأم وأب وبنت وبنت ابن وابن ابن فاصل المسألة
من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللأب السدس
أيضا اثنان وللبنات النصف ستة فقد عالت المسألة إلى ثلاثة
وسقطت بنت الابن وابن الابن ولو فقد ابن الابن لمكان ابنت الابن
السدس تركة الثلثين اثنان فتعول المسألة إلى خمسة عشر فهو القدر
المشؤم الذي لولا لوزنت الاثني ولا يكون الا محاذيا اما اللواتي فوق
فانه يعصب منهن سوى اثني تنال السدس في الصورة الثالثة يعصب

(أما اللواقي ينتمين للاب * فزودن جميعا بالشقيقة الاقرب *
 (وبشقيقة بنت عصيت * وعن أخيه لا يبيعه قدمت)
 (والأخت للاب مع العينية * كينت الآن أي مع الصليبية)
 (فتأخذ السدس وتلك النصف * وبالأخ تصيب عنه يلقي)
 (وهو المشوم ان تلك الفروض لم * تبقى لهم شيئا به المنع لم)
 (وقل لها مع اثنتين مائة * الا بتعصيب أخ ميسارك)
 الاخوات الشقيقات كالصليبيات عند فقد البنات وبنات الابن ولهن
 خمس أحوال (الاولى) النصف الواحدة (الثانية) الثلثان للثنتين
 فصاعدا (الثالثة) تعصيهن بأخ لا يوين فله ضعفهن (الرابعة) صيرورتهن
 عصيبة مع البنت أو بنت الابن فلهن الباقي وهو النصف مع البنت
 والثلاث مع البنتين فصاعدا الا ان استغرقت الفروض التركة فلا
 يكون لهن شيء كالأول تركت بنتين وزوجا وأما وأختا فاصلها اثنا عشر وتقول
 لثلاثة عشر للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة وللأم اثنان وسقطت الأخت
 وهذه الأحوال تكون للأخوات لاب عند فقد الأخت لا يوين
 (الخامسة) سقوطهن بالابن وابن الابن وان سقط وبالأب وبالحمد الصحيح
 وان علا وزودن اللواقي ينتمين للاب سقطا بالأخ الشقيق لا يوين
 صرن عصيبة به ثم حيم من لان له قوة القرابة وبالأخت الشقيقة أيضا
 اذا صار عصيبة مع البنت حتى انها تقدم على أخي الميت لا يبيعه
 وكذا الأخت لاب تصير عصيبة بالبنت فتجب من بحجة أخوها ولهن
 حالة سادسة وهي انه اذا اجتمعت العينية مع العلية تصير العينية
 كالصليبية فتأخذ النصف والعلية كينت الابن فتأخذ السدس تركة
 للثنتين الا أن يكون معها أخ لاب فيعصم في النصف فله ضعفها وتسقط
 معه لو استغرقت الفروض التركة فيكون أخا مشوما ولهن حالة سابعة
 وهي سقوطهن بالعينية بين الا أن يكون معهن أخ لاب فيعصمهن في
 الثلث الباقي للذكر مع حفظ الاثنتين فيكون أخا ميساركا ويسقطن معه
 لو استغرقت الفروض التركة

في الأكدرية

(ولا يرثه في الأكدرية * وثلاث عينية أو علييه)
 (والزوج وبالحمد وأم تحب * فالأخت عندنا بحسب)
 (والشاذي ضم فيها نصفها * لسدسه ثم حيا بضعفها)

كدرية مسمى شقيقة موروقة عند الشافعية وهي أخت شقيقة أولاب
زوج وجد وأم سميت بها لأن اسم الزوج أو السائل أو قبيلة الميتة
المسؤول أو قبيلته أكدرا أو لكونها كدرت على زيد مذهب أي لأنه
يفرض للاخوة مع الجدة ولا يعيل بل يسقطهم إذا لم يبق شيء وقد فرض
لاخت النصف وأعمال المسألة من ستة إلى تسعة ثم جمع نصف الاخت
سدس الجدة وقسمها على جهة التعصيب فأعطى الجدة ضعف الاخت
لأن ابن الهائم وينبغي حينئذ أن تسمى مكدرية لأكدرية وعندنا
أثر للاخت مع الجدة أنه يحجمها

المشركة

أم باخيف وزوج منعت شقيقة حيث الفروض استغرقت
والشافعي مع بنينا شركة فهذه اليمية المشتركة
هذه المسألة تسمى عند الشافعية بالمشاركة بالفتح أو الكسر واليمية وهي
زوج وذو سدس من أم أو جدة كافي الشنشوري واثنان فأكثر من
ولاد الأم وعصبة شقيق ذكرا أو ولو كان معه أنثى والحكم فيها
لأننا أنه لا شيء للشقيق لأنه عصبة وقد استغرقت الفروض التركية
والشافعي شرك الأشقاء مع بنى الأم في الثلث وجعلهم كلهم لام وسوى
بينهم ذكورا وإنا فسميت بالمشاركة لما في من التشريك بسبب تسميتها
اليمية أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى فيها أولاب سقوط الشقيق
ثم رفعت له ثانيا فأراد أن يقضى بذلك فقال له بعض الاخوة هب أن أبانا
كان حارا أو حرا ملقى في اليم ولذا سميت بما تقدم

أحوال الأم ثلاث

للأم سدس إن تكن مع الولد أو ولد ابن أو باخوة عدد
إن عدموا ثلث وثلث الباقي من زوج أو الزوجة بالاب زكن
لام ثلاث أحوال (الأولى) السدس مع الولد أو ولد الابن وإن سفل أو
لاثنين من الاخوة أو الاخوات فصاعدا من أي جهة كانوا (الثانية)
ثلث عند عدم هولا المذكورين وعدم الأب واحد الزوجين
(الثالثة) ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين إذا كانت مع الأب وتحت
تصويرتان تسميان بالغراوين شهرتهما كالكوكب الاغروا والعمرية
أضياء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها بذلك فإذا كانت مع الزوج

وله العصبان) جمع عصبته قال ابن قتيبة العصبية جمع لم أسمع له بواحد والقياس أنه عاصب أي
 كنية وكاتب وطلبة وطالب فهي جمع الجمع كالجملات والعصبية لغة قرابة الرجل لأبيه
 وأبيه لأنهم عصبوا به أي أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والم جائب والأخ جائب كذا
 الصحاح أو عصبوه أي شدوه يقال عصببت الشيء ٢٥ عصابة شدته فالتعدي بالساء

بمعنى الإحاطة
 والمتعدي بنفسه
 بمعنى الشد وكلها
 كضرب والمصدر
 العصب كالضرب
 ومدار هذه المادة
 على القوة لما فيها
 من معنى الإحاطة
 والشد وسمى بها
 الواحد والجمع
 والمذكر والمؤنث
 للغملة وقالوا في
 مصدرها العصبية
 والذكر يعصب
 المرأة أي يجعلها
 عصبية وعلى جعل
 العصبية اسما
 فالعصبان جمع
 المفرد والتعصيب
 مصدر عصب المشدد
 يعصب فهو معصب
 ٣ (قوله العصبية



خلاصه اصطلاحا) هذا تعريف للعصبية بحكمه فهو دوري وقد يقال لا يضر ذلك إذ
 هو في مثله التعريف الاسمي وهو شائع بالحكم ويحصل به التصورا ما الذي لا يصح بالحكم
 تعريف الحقيقي (قوله كالأخت) يرد على هذا ان الأخوات عصبان مع البنات ولا يحزن
 مع المال عند الانفراد بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً ويوجب بانهم في حالة الانفراد
 بعصبان بل من صاحبات فرض وفي تلك الحالة يلزم خروجهن اذ ليس من افراد المعرف

العصبات التسعة ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره
هو الأول العصبية بنفسه ولهم أربع أحوال
(عصبية بنفسه يامن ضبط * قل ذكر لم يدل بالانثى فقط)
العصبية بنفسه كل ذكر لم يدل بالانثى وحدها سواء ادلى بذكر فقط كما
الابن أو لم يدل باحد كالابن أو ادلى بانثى مع ذكر كالاخ الشقيق نحر
عنه من ادلى بانثى فقط كابن الام فانه ليس بعصبية
(جهاتهم أربعة بنوة * ابوة وبعدها اخوة)
(ثم عمومته له اولاد * او بعده كذا بنوا لكل انتبه)
(بالجهة التقديم ثم قربه * فقرة يامه وأبه)
(فقدم ابن الميت ثم نجله * فالاب فالجد فانحوسة له)
(ثم بنى الاخوة فالعم على * ترتيبه مع ابنه كاعلا)
(والابن يحب ابن الابن والاب * يحجب بعده فهو منه أقرب)
(والاخ والمعم الشقيق أقوى * من ذى أب كذا ابن كل يقوى)
(فان تساوا فاقسم المال على * رؤسهم لأصلهم للثلاثة)
وهذه العصبية بنفسه أربعة فالاولى البنوة والثانية الابوة والثالثة
الاخوة والرابعة العمومة له اولاديه أو بعده وان علا وكذا بنوه هم
أربعة أصناف فالمنفرد منهم ياخذ كل المال كما تقدم وإذا تعدد وادله
أربع أحوال (الاولى) تعدد جهاتهم والتقديم فيهم حينئذ بالجهة
فالبنوة تقدم على الابوة والابوة على الاخوة والاخوة على العمومة فيقدم
الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخوة ثم بنوه
وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ولا فرق بين أن يكون تعدد
الجهات في أشخاص أو في شخص كالوتر زوج شخص بنت عمه فأولدها ابن
فهذا الابن عصبته من جهة بين بالبنوة وبينى العمومة فيرتها باقوا
وهو البنوة (الحالة الثانية) اتحاد جهتهم مع تفاوت درجاتهم في
والتقديم حينئذ بالقرب فيقدم الابن على ابن الابن ويقدم الاب على
الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الاخ على ابن الاخ ويقدم العم
ابن العم ويقدم ابن عمه على عم أبيه ويقدم عم أبيه على ابن عم أبيه ويقدم
ابن عم أبيه على عم بعده ويقدم عم بعده على ابن عم بعده وهكذا
لوعلت عمومته الجد (الحالة الثالثة) اتحاد جهتهم مع استواء درجاتهم
وتفاوتهم في القوة كأن يكون بعضهم لابوين وبعضهم لاب والتم

فيهم حينئذ بالقوة فالأخ لأبوين يقدم على الأخ لأب وابن الأخ لأبوين
يقدم على ابن الأخ لأب والعم لأبوين يقدم على العم لأب وابن العم لأبوين
يقدم على ابن العم لأب وقس عليهم عمومة الأب والمجد (الحالة الرابعة)
اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كإبن أخ وعشرة بنى أخ آخر فيقسم
المال بينهم باعتبار رؤسهم لأصولهم فالمال بينهم في هذا المثال على
أحد عشر سهما كما في الرحيق المختوم

الثاني العصبية بغيره

(عصبية بغيره من ذوات * نصف يصرن بأخ ومصبات)
(وزد بنت الابن ابن عمها * وابن أخيها إن نأت عن سهمها)
(وكل من ليست بذات سهم * مثل ابنة الأخ و بنت العم)
(وعمه بالأخ لم تعصب * كذلك بنت معتق ذي سبب)

هذه الآيات مشتملة على مسألتين (الأولى) في بيان العصبية بغيره ومن
كأذوات النصف أي البنت وبنت الابن والأخت لأبوين والأخت لأب
ت يصرن عصبية بالغير أي بأخيه من سواء كان مفردات أو متعدداً
أدعي صاب البنت الصليبية ابن الميت الذي في درجاتها أمام ابن الابن
وأفترض لها النصف وكذا الأخت الشقيقة بعصمها الأخ الشقيق أما
أخ الأخ لأب فيفرض لها النصف وبنت الابن كما بعصمها ابن الابن إذا
وكان أخاها كذلك بعصمها ابن عمها المخاذي لها بدون شرط وكذا ابن أخيها
بأن حيث أنه ابن ابن وابن ابن عمها السافران عنها بشرط أن لا تكون
م ذات سهم كما مر في أحوال البنات (المسألة الثانية) في الأخوات اللاتي
لا يصرن عصبية بأخيهن ومن كل من ليست بذات فرض كابنة الأخ
ش وبنت العم اللتين ليستا بناتي ابن والعمه وبنت المعتق فلا يصرن عصبية
بأخيهن

الثالث العصبية مع غيره

(عصبية مع غيره الأخت إذا * كانت مع البنت وإن نأت كذا)

يعني أن الأخت ولو متعددة تكون عصبية مع البنت واحدة فأكثر صليبية
أو بنت ابن وإن تسكن ذات أي سفلت كبنات ابن الابن سواء كانت
والأخت شقيقة أو لأب وحينئذ تقدم الشقيقة على أخيها لأب كما مر وغير
بنة الشقيقة على ابن الأخ (فائدة) العصبية قد تؤثر في أصل الاستحقاق
كبنات ابن وابن ابن مع بنتين فلولاً عصو بنهما سقطت فهو أقرب

(قوله فيهم
عصبية بالغير)
بعضهم الغير
لأسمهم له أخت
عن الأب وأخ
ولا حاجة إلى ذلك
لأن أختهم باغم
داخلتين إذ ليست
من ذوات النصف
ماداماً أختين لا
وحد (قوله العصبية
مع غيره) الغير
بين العصبية بغيره
والعصبية مع غيره
أن الغير في الأول
عصبية بنفسه
فتعسدي بسبب
العصبية إلى الآخر
وفي الثانية لا
بعصبية بل وجود
شرط لفقها (قوله
الأخت
متعددة الخ)
ولم يكن معها
يساويها المالوكا
فترت معه تعصب
بالغير لا تعصب
مع الغير فيكون
نصف ما لا تعصب

المبارك وقد تؤثر في النقصان كبنات وابن اذلولاء عصوبة بنتها لا تحسن
النصف وقد تؤثر في الحرمان كبنات ابن وابن ابن مع بنت وزوج وابوين
اذلولاء عصوبة السكان لها السد من عاتلها فهو القريب المشوم وقد لا تؤثر
شيا كبنات وبنات ابن وابن ابن

العصبة السببية

(عصبة بسبب اذوالعتق \Rightarrow وان يكن لغير وجه الحق)
(فعصباته الذكور بالنسب \Rightarrow فعتق المعتق ثم من عصب)
العصبة السببية مولى العتاقة وان يكن عتقه لغير وجه الحق كان عتقه
لرسول اوللولى او اعتقه بشرط أن لاولاء عليه او على مال او استيلاذ
عصباته الذكور بالنسب اي العصبة بنفسه ويراعى فيهم من الترتيب
ما تقدم وعند قدم فعتق المعتق ثم عصبته على الترتيب المذكور
معتق معتق المعتق ثم عصبته كما في رد المحتار وقولي مولى المعتق يشمل
الاختياري والاضطراري

(ولاولاء للنساء يافى \Rightarrow الا التي منها عتاق ثبنا)
(اعلم) انه لا شئ للاناث من ورتة المعتق من العتيق الا التي وقع منه
العتاق او كان عتية لها واسطة كما اذا جرم عتقها الولاء فيها لتزوج عتق
امراة باذنها جارية قد اعتقها مولاها فولد بينهما ولد فهو حرته بالامه وولاء
لمولى امه فاذا اعتقت تلك المرأة عبدا جاز ذلك العبد باعتاقها بالامه ولا
ولاء الى مولاته حتى اذا مات العتيق ثم مات ولده وخلف معتقة اي
فولاء لها

(والعتق ان مشترك كان الولاء \Rightarrow بقدر ملك في العتيق اقلا)
اذا كان العبد مشترك بين ثلاثة مثلا فالولاء يثبت لكل منهم على قدر
ما كان يملكه من العتيق ولا فرق بين ان يكونوا اجانب عنه او من ذوى
قربته كشلات بنات حر اتر تولد بين عبدة وحره للكبرى ثلاثون وللصغرى
عشرون فاشترى اباهما بالخمسين فعتق عليهما ثم مات الاب فثلاثمائة
بينهن اثلاثا بالغرض والثلاث الباقي بين مشترين الاب اخماسا بالولاء
فثلاثة اخماسه للكبرى وخمساه للصغرى لان الكبرى قد اعتقت ثلاثين
اخماس الاب والصغرى قد اعتقت خمسين وتصح من خمسة واربعين

عصبة عصبية المعتق

(عصبة العاصب للمعتق لا \Rightarrow ارث له من العتيق فاعقلا)

اليه ولا سى للارباب
بن ورتة المعتق
فليس في عصبة
عتق الوارثين من
عتيق من هو
عصبة بغيره او مع
غيره لكن في
عتق المختوم واما
عتق المعتق فلا
يضاف في ظاهر
واية وافى بعضهم
له الا بطريق
ارث بل لكونها
رب الناس
يمل ولدوى
حاميه بل ولولده
نساء (قوله بين
شترقى الاب)
ايمانت احدهما
عصبة فالعصبة
موم مقامها في
عتقها والاخرى
لي حالها

قوله لانه عصبة عصبته (أي وليس هو بعصبة لها والاولاد قال الشنشوري في الفصل الثاني في حكم الولاء ولا ولا لعصبة عصبته المعتق اذ لم يكن عصبة للمعتق كما اذا تزوج امرأة غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم مات ٢٩ عتبتها عن ابن عم ولدها فقط فلا يرثه لانه ليس بعصبة لها وان كان عصبة عصبته اهـ قال عتبه الخضر قوله من غصب قبيلتها المراد انها تزوجت بغير عاصب فلو تزوجت بعاصبها كان عصبه فانت بولد كانت عصبه ابنها هم عصبته فاذا مات عتبه بعد ما وبعدها ابنه كان ميراثه لعصبته الابن لا يكونهم عصبه له بل يكونهم عصبه المعتقة اهـ وقرر يتضح ان قول السيد عابد فلا ميراث لزوجه لانه عصبة عصبته محله اذ لم يكن عصبة لها والاولاد (قوله كالومات

(الاذا جرا الولاء معتق او ذاك عاصب له قد حققوا) في رد المحتار عصبة عصبته المعتق لا يرث من العتيق ببيان ان امرأة اتقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فالاميراث لابنها (نه عصبته) فالومات الابن قبيل العتيق فالاميراث لزوجه لانه عصبة عصبته او اما اذا اعتق زيد مثلا عبدا ثم العبد اعتق آخر ثم الآخر اعتق آخر ومات العتيق الثالث وترك عرا عصبة المعتق الاول اي عصبة زيد فان عرا يرث العتيق الثالث وان كان في صورة عصبة عصبة المعتق لكن لانه بل لان العتيق الاول جرح ولا هذا الميت فبرثه عمرو وعصبة العتيق الاول لقيامه اي عمرو ومقام المعتق الاول اي زيد اهـ

وفي من يرث عند اجتماع كل الورثة

(وفي اجتماع للذكور الوارث الاب والابن وزوج ما كثر) (وفي النساء الوارثات خمس بنت وبنت ابن له والعرس) (والام والاخت الشقيقة ولو كانوا جميعا فلخمس قد حبوا) (والوالدين يافتي والولدين) (واحد الزوجين فاعلم دون من) (لو اجتمع كل الذكور من ذوي القروض والعصبات فالوارثون منهم ثلاثة اب والابن والزوجة واذا اجتمع كل الاناث فالوارثات منهن خمس البنت بنت الابن والزوجة والام والاخت الشقيقة واذا اختلط الذكور والاناث فبرث منهم خمسة الاب والام والابن والبنت واحد الزوجين وفي الوارثين بسببين

(ذو سببين دون مانع جلا) (بالكل منها له الارث اجعلا)

(كزوجة تكون بنت عمه او كان قد اعتقها الغنم)

يستحق الارث كما يكون بسبب واحد كذلك يكون بسببين ويورث الكل منها اذ لم يكن مانع كالومات عن زوج هو ابن عمها او معتقها

من زوج هو ابن ١٨٤) قد الغز بعضهم في ثلاثة اخوة اشقاء ابناء عم لانتى اصغرهم يرث من زوجية والعصوبة والا كبر ان يرثان منها بالعصوبة فقط فقال ثلاثة اخوة لاب وام وكلهم الى خير فقبر فافادتهم صرف الدهر ارباء وكان لميتهم مال كثير فخازالا كبرا ههناك ثلثا وبقي المال احرز الصغير وقالت في جوابه

بتمصيب فكان
له الكثير
(قوله المحجب) هو
لغة المنع ومنه
الحجاب لما يستر
به الشيء ويمنع عن
النظر اليه واصطلاحاً
منع من يتأهل
للارث بالتزويج
كان له لولا تفرج
القاتل والكافر
وشبه لانوعى المحجب
لان من كان منعه
لعمى في نفسه
ككونه رقيقاً أو
قاتلاً يسمى محروماً
ويحجب بالوصف
هو الذي وجد
نيسه ما يفوت به
أهلية الارث ومن
كان منعه لعمى في
غيره وهو قوة
قربة في ذلك الغير
سمى محجوباً
ويحجب بالشخص
هو الذي وجد فيه
ما يفوت به أهلية
الارث بالسكينة أو
ارث سهم مقدراً إلى

فبرث منها النصف بسبب الزوجية والباقي بسبب التعصيب أو الوارث
وأما إذا كان ثمة مانع فلا يرث بهما كما لو كان مع زوجها ابن فان الزوج يرث
بالزوجية فقط (في الوارثين بقرايتين) (ومن به قرابتان اجتماعاً فيهما ورثة ان لم يمنعها)
(كما إذا كان له ابن عم) (ومع ذافه - واخل للام)
لواجتمع بهما قرابة في شخص يرث بهما إذا لم يمنع منهما مانع كالترك
عم احدهما لاخل للام فان السدس له فرضاً ويقسمان الباقي تعصيباً
بالحجب
(للأم والزوجين والاخت لاب) (وبنت الابن حجب نقصان النسب)
(وحجب حرمان مضي مفصلاً) (في ذكر احوال ذوى الارث اعقاباً)
(أما الذي لم يسل بالحرمات) (فالابوان وكذا الزوجات)
(والوالدان ايها الفهيم) (ويحجب المحجوب لا المحرور)
(كانحوة بالاب خابوا محجوباً) (أما ثلثها السدس قلبه)
المحجب اما حجب نقصان وهو منع شخص معين عن فرض مقدراً إلى فرد
اقل منه لوجود آخر والمحجوبون به هم الأم والزوجان والاخت لاب
وبنت الابن او حجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالسكينة
لوجود شخص آخر المحجوبون به هم الذين يسقطون بغيرهم كالاخوان
لاب مع الاخ الشقيق فانهم يسقطون به وكالجدة مع الاب فان الجدة تسقط
به وقدمت ذلك مفصلاً في شرح احوال ذوى القروض والعصبات وقدمت
بالاستقراء أن ستة لا يحجبون حجب حرمان وهم الابوان والزوجان
والولدان أي الابن والبنت والمحرور بسبب كونه رقيقاً أو كافراً
لا يحجب غيره أصلاً لا حجب حرمان ولا حجب نقصان فلا يحجب المدلى
المحرور المدلى من الميراث اذ صفة الحرمان قاصرة على المدلى به لا غير لا
من ليس فيه أهلية الارث كالمعدوم فلو مات عن اب رقيق وجد حراً
اب فالارث للجدة اما المحجوب نقصاناً او حرماناً فيحجب غيره فالاول كالأم
مع الولد فانها محجوبة به من الثلث إلى السدس ومع ذلك تحجب الجدة
والابوية وانما في كالأقربين من الاخوة فانها لا يرثان مع الاب ويحجبانه
الأم من الثلث إلى السدس وكأم الاب فانها محجوبة به ومع ذلك فقضية

قل منه دون أهليته وقسموا المحجب بالشخص إلى حجب نقصان وحجب
حرمان وسيأتي تعريفهما

ام الام يجب حرمان

في التماثل والتداخل والتوافق والتباين

(ان عددان استويا تماثلا \Rightarrow كالست والست وقل قد اخل)
(ان اصغر الاثنين عددا كبيرا \Rightarrow وذا كارب مع اثني عشر)
(وان يكن بينهما سواهما \Rightarrow فقتوا فقا بجزءهما)
(فان يك اثنين فبالنصف وان \Rightarrow ثلاثة فقل بثلاث فانظن)
(وهكذا بالجزء فوق العشر \Rightarrow وان تباينا فليس يحسرى)
(عدما اذا غلب الواحد \Rightarrow كالست والسبع وقس في الزائد)
فل العددين كون أحدهما بالآخر كثلثة وثلثة ويسميان
تماثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في محلين والافطار الثلاثة مجردا
المحل لا تعدد فيه فلا يتصف بالمساواة وقد اخل العددين المختلفين
أثر كل منهما للواحد أن يعد أصغرها الا كبراي يقنيه فلا يبق من
كبرشي اذا اتى منه الاصغر مرتين فاكثر كارب مع واثني عشر فانك اذا
بت الاربعة من الاثني عشر ثلاث مرات لم يبق منها شيء فهذه ان
دادن يسميان بالتداخلين أو يقال بينهما مداخلية ومن أمارات
ام التداخل ان يكون الاصغر زوجا والا كرفردا \Rightarrow وتوافق العددين
فء كالنصف ونظائر ان لا يعد الاقل الا كثر بل يقنيه معا عدد ثالث
لواحد فان يك اثنين فبمتوافقان بالنصف كما في العشرة والاربعة
يك ثلاثا فبمتوافقان بالثالث كما في التسعة والاثني عشر وان يمكن
بمتوافقان بالرابع كالثمانية مع العشرين وهكذا الى العشرة وفيها
العشرة يتوافقان بجزء العدد فان يكن أحد عشر فبمتوافقان بجزء من
عشر كاثنين وعشرين مع ثلاثة وثلثين فان العدد الذي يعد هما
عشرون وان يكن ثلاثة عشر فبمتوافقان بجزء من ثلاثة عشر كستة
عشرين وتسعة وثلثين فان العدد الذي يعد هما الثلاثة عشر
بها اذا توافقا في عدد مركب وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد
سنة عشر مع ثلاثين وخمسة وأربعين مثلا فان شئت قلت يتوافقان
الخمس او بضعس الثالث او بجزء من خمسة عشر فبمتوافقان
سور المنطقة المضافة او بالجزء بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه
بجزء فقط وتباين العددين ان لا يقنى العددين المختلفين عدد ثالث
عد كالست والسبع وقس عليها فيما زاد عن ذلك

(قوله بالتداخلين
الخ) ان قلت صيغتا
التفاعل والمفاعلة
موضوعتان لان
يكون الفعل من
الجانبيين وذلك غير
متحقق في التداخل
والمداخلية لان
الاكثر غير داخل
في الاقل قلت ان
قبول الفعل ينزل
منزلة نفس الفعل
كافي تباعد وعالج
الطبيب المريض
او ان تفاعل وفاعل
بأنيان بمعنى فعل
كتهاوز وسافر
فيكون من جانب
واحد (قوله كالثمانية
والعشرين) أي
فان الاربعة تعد هما
فهما متوافقان في
كسر وهو الرربع
اذ هي مخرج الجزء
ذلك الوفق أي الجزء
الذي وقعت فيه
الموافقة \Rightarrow والمعتبر

في التصحيح

هو تفصيل من الحققة ضد السقم ويطلق اصطلاحاً بالاشتراك اللفظي على
أخذ السهام من أقل عدد يمكن على وجه لا يقع فيه الكسر على أحد
المستحقين ورثة كانوا أو غرماً وعلى المخرج المصحح وهو ذلك العدد والمراد
هنا الأول

في هذه الصناعة
إذا تعدد العاد أكثر
عدد يعد هما ليكون
بتره الوفق أقل
فيسهل الحساب
فلا يلتفت إلى أن
الاثنين تعدد
أيضاً في توافقان
بالنصف (قوله جزء
سهم) معناه نصيب
كل واحد من آحاد
الاصل أو مبلغه
بالعول أو من التصحيح
جزء بمعنى نصيب
والسهم هو الواحد
من الاصل والتصحيح
(قوله وان ترد
تعرف) بالرفع وهو
مع حذف أن
بالفتح مقيس كقوله
تعالى ادعبر الله
تأمروني أعبد (قوله
الاصل الوفي) أي
الذي تخرج منه
الفروض ولو بالعول

(سمع اصول فـ ثلاث شجري * بين رأس وسهام قادر)
(و اربع بين الرأس وهي ان * يصح فاقسمه وان كسريين)
(لفرقة ووافقت رؤسهم * نصيبهم فجزء سهم وفقهم)
(وان تبيناه فكلهم وان * لفرقتين فهو من سطح زكن)
(لوفق الاولى في جميع الثانية * او كلها ان باينت علانية)
(وفي تائل كاحدى الفرقتين * وفي تداخل فكالكبرى بتين)
(وللطوائف ولن يزبوا * عن اربع بالسكسر فالمعزود)
(بحريهم فأول في الثاني * وحاصل ضربه المعاني)
(في ثالث وحاصل في رابع * وراع فيهم نسباً ياسامعي)
(أعني في القوافق وما سواه * فجزء سهم حاصل تلقاه)
(فهو الذي تضربه في الاصل * وان يكن عال فذا في العول)
(وحاصل منه هو التصحيح * فاقسمه فالقسم به صحيح)
في مال كل فريق من التصحيح ونصيب كل فرد منه

(وان ترد تعرف بالتصريح * ما لفرقة سهم من التصحيح)
(فأضرب سهامهم من الاصل الوفي * في جزء سهم يحصل الخط الخفي)
يحتاج في تصحيح المسائل بالمعنى الاول الى سبعة اصول ثلاثة منها بين
السهام والرؤس واربعة منها بين الرؤس والرؤس (فأول الاصول
الثلاثة التي بين السهام والرؤس الاستقامة بان تكون سهام الورثة
منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وبتين فان المسئلة حينئذ من ستة
فللابوين السدسان فلكل منها واحد وللبتين الثلثان اعني اربعة
لكل منها اثنان فلا حاجة الى الضرب وان وقع في قسمتها الكسر
فتستخرج وتضرب جزء السهم به في اصل المسئلة وان تكن عائلة ففي عولها
فالحاصل تصح منه القسمة بدون كسر وكيفية استخراج جزء السهم هو
ان الكسر لا يخلو اما ان يكون على فرقة او فرقتين فاكثر فان كان على
فرقة واحدة وكان بين سهامهم وعد رؤسهم موافقة فجزء السهم ذلك

الوفق وان كان بينهم مباينة فجزء السهم كعدد رؤسهم ولزم مثل طبايع المالين فنقول (ثاني
الاصول) الثلاثة الموافقة كابوين وعشر بنات فاصل المسئلة من ستة السادس
منها اعني اثنين للابوين ويسمى تقيان عليهما والثلثان اعني اربعة للبنات ولا تستقيم
عليهن لئلا يكون بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فرد فاعدد الرؤس اعني العشرة
الى نصفها وهو خمسة فهي جزء السهم فاذا ضربناها في ستة التي هي اصل المسئلة
صار الحاصل ثلاثين فتصح منها المسئلة اذ كان للابوين من اصل المسئلة سهمان
ضربناهما في جزء السهم صار عشرة فلكل منها خمسة وكان للبنات منها اربعة ضربناها
في جزء السهم فحصل عشرون فلكل واحدة منهن اثنتان ~~في~~ ثالث الاصول الثلاثة
المباينة كزوج وخمس اخوات شقيقات اولاب فاصل المسئلة من ستة النصف وهو
ثلاثة للزوج والثلثان وهو اربعة للاخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسرت
سهام الاخوات عليهن وبين الاربعة السهام والخمسة عدد رؤسهن مباينة
فالخمسة هي جزء السهم ضربناها في سبعة اصل المسئلة فحصل خمسة وثلاثون ومنها
تصح المسئلة اذ كان للزوج ثلاثة ضربناها في جزء السهم فحصل خمسة عشر
وهي له وكان للاخوات الخمس اربعة ضربناها في جزء السهم فحصلت عشرين
فلكل واحدة منهن اربعة ~~في~~ وان كان الكسر على طائفتين بجزء السهم
يكون من مسطح عدد وفق رؤس احدهما في عدد رؤس الثانية ان توافقا
ومن مسطح كل رؤس احدهما في الاخرى ان تباينا وان كانتا متساويتين
فعدد احدهما هو جزء السهم وان كانتا متداخلتين فهو كما ذكره سابقا ضربه
في الاصل ويتأق الانكسار عليهما في اعداد اصل اثنين وان كان الكسر على أكثر
من طائفتين ولا يجاوز اربعة كما علم بالاستقراء فالعمل المعهود في الطائفتين يجري
بهم اعني يضرب احد الاعداد في الثاني وما حصل في الثالث وما حصل في الرابع
مع ملاحظة النسب الاربعة اعني التوافق وما سواه من التباين والتماثل والتداخل
والحاصل ان خبرا هو جزء السهم فتضربه في الاصل فاذا كان الكسر على ثلاث
طوائف فيتأق وقوعه في ثلاثة اصول الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين
واذا كان على اربع طوائف فيتأق في اصلين الاثني عشر والاربعة والعشرين
(قاول) الاصول الاربعة ان يكون بين الرؤس والرؤس موافقة كاربعة زوجات
وبنت واربع وعشرين بنت ابن وشقيق فاصل المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط
الثلث بالسادس وللزوجات الثلث وهو ثلاثة للبنات النصف اثنا عشر للبنات الابن
السادس اربعة والباقي خمسة للشقيق وبين عدد رؤس الزوجات وسهامهن
مباينة فحفظنا اربعة عدد رؤسهن وبين عدد رؤس بنات الابن وسهامهن موافقة

بالربع فردنا عدد رؤسهن الى الربع وهو ستة ثم طلبنا النسبة بين الاربعة المحفوظة
وهذه الستة فوجدناها المتوافق بالنصف فنضربها وفق الاربعة اعني اثنين في
الستة فحصل اثنا عشر فهي جزء السهم ضربناه في اصل المسئلة فحصل مائتان
وثمانية وثمانون ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات ثلاثة من اصل المسئلة
ضربناها في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون فهي لمن فلكل واحدة تسعة وكان
للبنات اثنا عشر ضربناها في جزء السهم فحصل مائة واربعة واربعون فهي لها وكان
للبنات الابن اربعة ضربناها في جزء السهم فحصل ثمانية واربعون فهي لمن فلكل
واحدة منهم اثنا عشر وكان للشقيق خمسة ضربناها في جزء السهم فحصل ستون فهي
له وهذه صورة ذلك

(ثاني الاصول) الاربعة ان يكون بين الرؤس
والرؤس مباينة كزوجتين وست جدات
وعشر بنات وسبعة اعمام فاصل المسئلة اربعة
وعشرون للزوجتين ثمانية اربعة ولا تستقيم
عليهن وبين رؤسهن ومنهما من مباينة

١٢	٢٤	٢٨٨	٣٦	٩
زوجات ٤	٣	٣٦	٩	
بنت ١	١٢	١٤٤		
بنات ابن ٢٤	٤	٤٨		٢
شقيق ١	٥	٦٠		

فحفظنا اثنين عدد رؤسهن وللجدات الست السدس اربعة ولا تستقيم عليهن
وتوافقهن بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها وللبنات العشر
الثلثان ستة عشر ولا تستقيم عليهن وتوافقهن بالنصف فاخذنا نصف عدد
رؤسهن وهو خمسة وحفظناها وللأعمام السبعة الباقي واحد ولا يستقيم عليهم
ويباين رؤسهم فحفظنا سبعة عدد رؤسهم فصار معنا من الأعداد المأخوذة من
الرؤس اثنا عشر وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها أعداد مباينة فنضربنا الاثنين في
الثلاثة فصارت ستة ثم ضربنا هذا المبلغ في خمسة فصارت ثلاثين ثم ضربنا الحاصل في
السبعة فحصل مائتان وعشرة فهي جزء السهم ضربناه في اصل المسئلة وهو اربعة
وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها تستقيم المسئلة اذ كان
للزوجتين ثلاثة ضربناها في جزء السهم فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحدة منها
ثلاثمائة وخمسة عشر وكان للست الجدات اربعة ضربناها في جزء السهم فحصل ثمانمائة
واربعون فلكل واحدة منهم مائة واربعون وكان للعشر البنات ستة عشر ضربناها
في جزء السهم فحصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون فلكل واحدة منهم ثلاثمائة
وسبعة وثلاثون وكان للسبعة الأعمام واحد ضربناها في جزء السهم فبلغ مائتين
وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه الأقسام خمسة آلاف واربعون وهذه
صورة ذلك

(ثالث) الأصول الأربعة ان يكون بين
الرؤس والرؤس بمائة كست بنات وثلاث
حدات وثلاثة اعمام فاصل المسئلة من ستة
للبنات الست الثلاثان اربعة ولا تستقيم
عليهن وبينهما موافقة بالنصف فردنا
عدد رؤسهن الى نصفه ثلاثة وحفظناها

٢١٠ ٢٤ ٥٠ ٤٠ ٥٠ ٤٠ ٥٠ ٤٠

زوجات	٣٢	٦٣٠	٣١٥
حدات	٤٦	٨٤٠	١٤٠
بنات	١٦١٠	٣٣٦٠	٣٣٦
اعمام	١٧	٢١٠	٣٠

وللحدات الثلاث السادس واحد ويباينهن فحفظنا ثلاثة عدد رؤسهن وللأعمام
الثلاثة واحد ويباينهم فحفظنا ثلاثة عدد رؤسهم ثم نسبنا هذه الأعداد الثلاثة
الى بعضها فوجدناها بمائة فكان احدها جزء السهم ضربناه في ستة اصل المسئلة
فحصل ثمانية عشر فمنها تسعة استقيم المسئلة اذ كان للبنات اربعة ضربناها في جزء
السهم فحصل اثنا عشر فلكل واحدة منهن اثنان وللحدات واحد ضربناه في جزء
السهم فكان ثلاثة فلكل واحدة منهن واحد وللأعمام واحد ضربناه في جزء
السهم فحصل ثلاثة فلكل واحد منهم واحد وهذه صورة ذلك

٣ ٦ ١٨ ٤٠ ٥٠ ٤٠ ٥٠ ٤٠

بنات	٦	٤	٢
حدات	٣	١	١
اعمام	٣	١	١

(رابع الأصول) الأربعة ان يكون بين الرؤس
والرؤس مداخله كاربعة زوجات وثلاث وحدات
واثنى عشر عمافاصل المسئلة من اثني عشر للحدات
الثلاث السادس اثنان ولا يستقيم عليهن
ويباينهن فاخذنا عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها

وللزوجات الأربع الربع ثلاثة ويباينهن فحفظنا اربعة عدد رؤسهن وللأعمام
الباقى وهو سبعة وتباينهم فاخذنا اثني عشر عدد رؤسهم ثم طلبنا النسبة بين اعداد
الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة داخلين في الاثنى عشر التي هي أكبر
اعداد الرؤس فالاثنا عشر هي جزء السهم ضربناه في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا
عشر فحصل مائة وأربعة وأربعون ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات ثلاثة
ضربناها في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون فلكل واحدة منهن تسعة وكان
للحدات اثنان ضربناهما في جزء السهم فحصل أربعة وعشرون فلكل واحدة منهن
ثمانية وكان للأعمام سبعة ضربناها في جزء السهم فحصل أربعة وثمانون فلكل
واحد منهم سبعة وهذه صورة ذلك

(مثال) جامع للمائة والموافقة والمداخلة
ثمان جدات وستة عشر أخلام وزوجتان
وعشرة أعمام فاصل المسئلة من اثني عشر
لاجتماع الربع والسادس فسدسها
اثنان للجدات الثمان وبين الثمانية

١٢	١٢	١٤٤	٩
زوجات ٤	٣	٣٦	٩
جدات ٣	٢	٢٤	٨
اعمام ١٢	٧	٨٤	٧

والاثني موافقة بالنصف فرددنا الثمانية الى أربعة وحفظناها وللأخوة لام ثلثها
أربعة وبين عدد رؤسهم وسهامهم موافقة بالربع فرددنا الستة عشر الى ربعها أربعة
وحفظناها وللزوجتين الربع ثلاثة وتباينهما فاخذنا عدد رؤسهما اثني وحفظناها
وللأعمام العشرة الباقي ثلاثة وبينهم مائة فاخذنا عدد رؤسهم عشرة فاجتمع عندنا
من عدد الرؤس أربعة وأربعة واثني وعشرة ثم طلبنا النسب بينهم فكان بين
الأربعة والأربعة مائة فاكتفينا باحدها ما وكان بين الأربعة والاثني مداخلة
فاخذنا أكبرهما وهو الأربعة وكان بين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف فضربنا
نصف الأربعة أعني اثنين في العشرة فحصل عشرون فهي جزء السهم فنضربه
في أصل المسئلة وهو اثنا عشر فيحصل مائتان وأربعون فنها تصح المسئلة
وهذه صورة ذلك

(أما الفرد فاضرب بن قسمه
من حفظهم في الجزء تعرف سهمه)
إذا أردت أن تعرف مال كل فرد من أفراد
ذلك الفريق فاقسم مال الكل فربق من
المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج
من هذه القسمة في جزء السهم فالج حاصل

٢٠	١٢	٢٤٠	٥
جدات ٨	٣	٤٠	٥
أخوة لام ١٦	٤	٨٠	٥
زوجات ٢	٣	٦٠	٣٠
اعمام ١٠	٣	٦٠	٦

نصيب ذلك الفرد مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس في كسر الطوائف
كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فاذا قسمتهما عليهما ما كان الخارج واحداً ونصفاً
فاذا ضربته في جزء سهمها وهو مائتان وعشرة فحصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي
نصيب كل واحدة منهما ما وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذا قسمتهما
عليهن خرج واحد وثلاثة أخماس واحداً فاذا ضربت هذا الخارج في جزء السهم
يحصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات الست من أصلها
أربعة فاذا قسمتهما عليهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في جزء السهم فحصل
مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للأعمام السبعة من أصلها واحد فاذا

(قوله فان انقسم
فبها) الانقسام
اما بسبب المماثلة أو
المداخلة فالانقسام
بسبب المماثلة كما
إذا أوصت بثلاث
مالها وخلفت
زوجا واختا لابوين
أولاب فتأخذ مسمى
الثلاث وذلك ثلاثة
وتدفع منه الجزء
الموصى به وذلك
واحد فيبقى اثنان
فتقسم على مسألة
الورثة اذ هي من
اثنين وبينهما ممانلة
فالزوج واحد
واللاخت واحد
والانقسام بسبب
المداخلة كما إذا
أوصى بتسع ماله
وخلف زوجة
واختين وأولاب
فتأخذ مسمى
التسع وذلك تسعة
وتدفع منه الجزء
الموصى به وهو واحد
فيبقى ثمانية وهي
مستقيمة على مسألة
الورثة اذ هي من
أربعة وبينهما

قسمته عليهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في جزء السهم حصل
ثلاثون فهي نصيب كل سهم

في صحيح الوصية

(وان ترد صحيح الوصية في من مسمى جزئها اخراج في)
(وما بقي من ثلث ان لم يتقسم في على سهام واقته يافهم)
(فوقتها يضرب في المسمى في أو كلها ان بايتت حتما)
(يحصل صحيح الوصية وذو في تضرب في المضروب عند المأخذ)
(والباقي في المضروب أيضا يضربا يحصل ما تكون منه الانصبا)
(اعلم) ان الباقي بعد اخراج الوصية اما ان يتقسم على سهام الورثة أي
مسائلهم أولا فان انقسم فيها وان لم يتقسم فاما ان يوافقها أو يباينها
فالانسكسار مع الموافقة كما اذا أوصى بربع ماله وخلف اختين لابوين
واختين لام فمسئلة الورثة تصح من ستة فخذ مسمى الموصى به وذلك أربعة
وادفع منه الجزء الموصى به فيبقى ثلاثة وهي لا تستقيم على ستة لكن
بينهما موافقة بالثلاث فاضرب اثنين ثلث الستة في أربعة المسمى يبلغ
ثمانية فتمسألة تصح المسئلة للفروض والوصية فاضرب الجزء الموصى به وهو
واحد في المضروب وهو اثنان يبلغ اثنين فهي للموصى له واضرب الباقي
وذلك ثلاثة في المضروب يبلغ ستة فتستقيم على مسألة الورثة فلكل
اخت لابوين اثنان ولكل اخت لام واحد والانسكسار مع المباينة كما
أوصى بالربع وترك زوجة وأبوين فمسئلة الورثة من أربعة واذا دفعت
الموصى به وهو واحد من مسماء وهو أربعة يبقى ثلاثة ولا تستقيم على
أربعة فمسئلة الورثة وبينهما مباينة فتضرب الأربعة التي هي المسئلة في
الأربعة التي هي المسمى فيحصل ستة عشر فتمسألة تصح الوصية والفروض
فتضرب الجزء الموصى به وهو واحد في المضروب وهو أربعة يبلغ أربعة
فهي للموصى له وتضرب الباقي وهو ثلاثة في المضروب أيضا يبلغ اثني عشر
فهي للورثة فالزوج ربة ها وهو ثلاثة وللأم ثلث الباقي وهو ثلاثة أيضا
وللاب الباقي تعصيا وهو ستة

في العول

العول في اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبره أي
غلب وبمعنى الوقوع يقال عال الميزان اذا رفعه
(عول زيادة سهام المسئلة في من كسر ما فهي به مكلة)

مداد حلة فربع الثمانية وهو انسان للزوجة والباقي الخ (قوله حيث نقصت من فروضهم) أي لزيادة مجموع فروضها على أصلها فهي العائلة وضد ما العائلة وهي ما نقص مجموع فروضها عن أصلها أو كان فيها فرض واحد فهي الرذية والعائلة ما سوى مجموع فروضها أصلها وقيل ما خوذ من المعنى الثاني لأنها غلبت أهلها بأدخال الضرر عليهم وقيل من الثالث لأنه إذا ضاق المخرج بالفروض المجتمعة ترفع المسئلة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج من كسوره ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فرائض ٣٨ جميع الورثة واختصار السيد (قوله مخارج سبع) يجوز

في مثله تد كبر العدد وتأتيه لما في حاشية الصبيان في أول باب العدد إذا أخر العدد وجعل صفة للعدد وجاز تد كبر العدد وتأتيه في المذكور والمؤنث تقول مسائل تسع أو تسعة ورجال تسعة أو تسع لكنه في البيت بدون تاء الوزن (قوله ثمان) بالجر والتنوين كعوار ويجوز فيه الرفع كقوله

القول اصطلاحاً زيادة السهام على مخرج المسئلة من كسرها كسدها وتلثها فهي مكحلة به مأخوذ من المعنى اللغوي لأن المسئلة مالت على أهلها بالمجور حيث نقصت من فروضهم (مخارج سبع هي الأصول * أربعة منهن لا تعول) وتلك اثنتان ثلاث أربع * ثم ثمان وسواها يرفع (فعول ستة إلى العشر ظهر * وتراوشعافها وأربع صور) (أما الذي بالوتر فهو اثنا عشر * ثلاث مرات لسبعة عشر) (وعول أربع وعشرين بنت * في مرة سبعة وعشرين أنت) مخارج افروض سبعة هي الأصول فاربعة منها لا تعول أصلها وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة منها تعول إذا ضاق المخرج عن الفروض وهي الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون * أما الستة فانها تعول إلى عشرة وتراوشعافا فتعول بسدها إلى سبعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لابوين أو لاب وتعول بثلثها إلى ثمانية كما إذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج واختين لابوين أو لاب وأخت لام وتعول بنصفها إلى تسعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلاث كزوج واختين لابوين أو لاب وتعول بثلثها إلى عشرة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلاث وسدس كزوج واختين

له اثنا بالربع حساب * وأربع وثمانان (قوله فاربعة منها لا تعول الخ) لابوين أما عدم العول في الاثنين مثلاً فلان المسئلة انما تكون من اثنين إذا كان فيها نصفان كزوج وأخت شقيقة أو نصف ومابقي كزوج وأخ شقيق * وأما في الثلاثة ولان الخارج منها ماثلث وما بقي كام وأخ شقيق وأما ثلثان ومابقي كبننتين وأخ شقيق وأما ثلث وثلثان كاختين لام وشقيقتين * وأما في الأربعة فلان ما يخرج منها ما ربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوج وبنت وأخ شقيق أو ربع وثلث ومابقي كزوجة وابن * وأما في الثمانية فلان الخارج اثمان ومابقي كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخ شقيق

قوله بأم الارامل أي والسبعة عشرية إذ كانت التركة في سبعة عشر ديناراً وأخذت كل واحدة ديناراً وقد الغزفهم فقال $\frac{1}{10}$ قبل لمن يقسم الفرائض وأسأل $\frac{1}{10}$ أن أردت الشيوخ والاحداث $\frac{1}{10}$ مات ميت عن سبع عشرة أنثى $\frac{1}{10}$ من وجوه شتى فخرن التراناً $\frac{1}{10}$ أخذت هذه كما أخذت تلك $\frac{1}{10}$ عقاراً ودرهماً واثناً $\frac{1}{10}$ وقلت في جوابه ذي شقيقاته وهن ثمان $\frac{1}{10}$ مع زوجاته وكن ثلاثاً $\frac{1}{10}$ جدتاه وأربع أخوات $\frac{1}{10}$ أي لام فكن جمعاً اثناً $\frac{1}{10}$ أصلها اثنا عشر وعالت

الى سبعة عشر
عدا يساوي التراناً
(قوله الدينارية
الصغرى) أما
الكبرى فهي
المنظومة في قول
بعضهم $\frac{1}{10}$ إذا
أمرأة جاءت الى
بيت عالم $\frac{1}{10}$ وقالت
أخي أودي فاعطيت
درهماً $\frac{1}{10}$ وخلف
نصف الألف مالا
وعشرة $\frac{1}{10}$ ولم أعط
شياً غير فتفهما $\frac{1}{10}$
يقول لها أودي
وخلف زوجة
 $\frac{1}{10}$ وبتين مع أم لها
كان مكرماً $\frac{1}{10}$ ومثل
شهور العام في
العدا $\frac{1}{10}$ واثنت

لابوين أولاب واختين لام وام وهذه المسئلة تسمى الشرعية إذ قضى فيها شريح بأن الزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولداً ولداً بن ماذا نصيب الزوج في كانوا يقولون له النصف ففعل قول لم يعط في شريح نصفاً ولا ثلثاً فبلغه ذلك فطلبه فلما أتاه عززه وقال له أسأت القول وكنت العول $\frac{1}{10}$ وأما الاثنا عشر فهي تعول الى سبعة عشر وترالاشفعاً فتعول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر كما إذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين لابوين أولاب واخت لام وتعول بربعها الى خمسة عشر إذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لابوين أولاب واختين لام وتعول بسدسها وربعها الى سبعة عشر إذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كثلاث زوجات وختين وأربع أخوات لام وثمان أخوات لابوين وتلقب بأم الارامل والدينارية الصغرى $\frac{1}{10}$ وأما الأربعة والعشرون فتعول بثمنها الى سبعة وعشرين عولاً واحداً كالمسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهي امرأة وبتتان وأبوان وسميت بذلك لان علمارضى الله عنه كان على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويحزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل عنها حينئذ فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعاً ثم مضى في خطبته $\frac{1}{10}$ الرد وهو أربعة أقسام $\frac{1}{10}$
(الرد ضد العول في ذي النسب $\frac{1}{10}$ والفرض عند عدم المعصب)

لهم اخذت للآل درهم انتمى (قوله صار ثمنها تسعاً) أي ونقص التسع وطريق معرفة مقدار ما ينقص العول من نصيب كل وارث ان تنسب سهام العول الى مجموع اصل المسئلة بعولها فما كان اسم النسبة فهو القدر الذي نقص من نصيبه فلو عالت الستة الى سبعة مثلاً فالعول بسهم زائد فأنسبه الى السبعة يكن سبعاً فهو مقدار ما نقصه العول من نصيب كل وارث قبل العول وفي المنبرية إذا نسبت الثلاثة الى السبعة والعشرين تسكون تسعاً فنقص من ثمن الزوجات تسعاً فساوى الباقي تسع السبعة والعشرين

(قوله فخرج بالنسبة احد . ع الزوجين) في الدرر حاشيته القول بالرد على الزوجين

عثمان رضي الله عنه
وجتته ان الفريضة
لو عالت لدخل
النقص على الكل
فاذا فضل شيء يجب
ان تكون الزيادة
للكل لان الغنم
بالغرم والجواب
ان ميراث الزوجين
على خلاف القياس
لان وصيتهما
بالنكاح وقد
انقطعت بالموت
وما ثبت على خلاف
القياس نصا يقتصر
على مورد النص
ولا نص في الزيادة
على فرضهما ولما
كان ادخال النقص
في نصيهما مبيحا
للقياس الثاني
لانهما قبل به ولم
يقبل بالرد فظهر
الفرق على انه جزم
في الاختيار بان
نسبة الرد عليهما
الى عثمان رضي الله
عنه وهم من
الراوى بل الذي
صح عنه الرد على
الزوج فقط وتأويله انه كان ابن عم فاعطاه الباقي بالعصوبة كما في الرجح المختوم اذا

(صرف الذي تبقى الفروض فادرها على ذوى السهام أى بقدرها)
الرد ضد العول اذ بالعول تنقص سهام ذوى الفروض ويزداد أصل
المسئلة وبالرد تزداد السهام وينتقص أصل المسئلة وهو لغة الرجوع
والصرف واصطلاحا صرف الباقي عن الفروض على ذوى الفروض
النسبية بقدر فروضهم عند عدم عصبية مستغرق فخرج بالنسبة أحد
الزوجين وشمل المحدث مالو كان العاصب مستحقا لبعض الباقي كزوجية
وبنت ومعتق الثلث فان الباقي من الفروض وهو ثلاثة يستحق منه
المعتق سهمين بقدر عتقه ويرد السهمان على البنت فقط كذا في الرجح
المختوم

هو القسم الاول

(أقسامه أربعة جاءت في جنس رؤسهم في الأصل الوفي)
(اعلم) أن مسائل الباب أقسام أربعة لان الموجود في المسئلة اما
جنس واحد ممن يرد عليه ما فضل واما أكثر من اثنين فاما أن
يكون معه في المسئلة من لا يرد عليه أعني أحد الزوجين أو لا يكون
هو القسم الاول اذا كان في المسئلة جنس واحد ممن يرد عليه عند عدم
أحد الزوجين فاجعل المسئلة من رؤسهم لان جميع المسائل لهم بالفرض
والرد معا ورؤسهم متمثلة كما اذا ترك الميت بنتين أو اختين أو وجدتين
فاجعل المسئلة من اثنين ابتداء قطعاً للتطويل فاعط كل منهما نصف
التركة

هو القسم الثاني

(وأصلها السهام في الجنسين فالسدسان اجمعان باثنين)
القسم الثاني اذا اجتمع في المسئلة جنسان أو ثلاثة أجناس ممن يرد
عليهم عند عدم أحد الزوجين ولا يكون أكثر من ثلاثة أجناس
كما علم بالاستقراء فاجعل المسئلة من مجموع سهامهم أعني من اثنين اذا
كان في المسئلة سدسان كخدة وأخت لأم لان المسئلة حينئذ من ستة
ولهما منها اثنان بالفرضية فاجعل المسئلة من اثنين واقسم التركة
عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال أو من ثلاثة اذا كان
فيها ثلث وسدس كولد لأم مع أم اذا المسئلة من ستة أيضا ومجموع
السهام المأخوذة للورثة ثلاثة فاجعل أصل المسئلة ثلاثة واقسم التركة
أثلاثا بقدر تلك السهام فلولد لأم ثلثا المال ولأم ثلثه أو من أربعة

اذا

إذا كان فيها نصف وسدس كبرت وبنات ابن أو من خمسة ولا تجاوزها مسئلتهم
والا لم يبق ما يرد كما إذا كان فيها ثلثان وسدس $\frac{1}{6}$ ثم ان القسمة على الوجه المذكور
ان استقامت على الورثة فيها وان لم تستقم كما اذا خلفت بنتا وثلاث بنات ابن فللبنت
ثلاثة أسهم ولبنات الابن واحد ولا يستقيم عليهن وبينهما مباينة فتصح المسئلة على
قياس ما سبق فتضرب الثلاثة عدد رؤسهن في أصل المسئلة وهي أربعة فيحصل
اثنا عشر للبنت تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهن

القسم الثالث

(وأحد الزوجين أي من لا يرد $\frac{1}{6}$ عليه ان كان ورجنس اتحد)
(فأمحه من مخرج فرضه وما $\frac{1}{6}$ يبقى للرجس ان أبي أن يقسمها)
(ووافق الرأس فاضرب وفقها $\frac{1}{6}$ في ذلك المخرج ياذا وافقها)
(وان يباين تلك فاضرب كلها $\frac{1}{6}$ فيه ففي هاتين تلقى أصلها)
القسم الثالث أن يكون مع الجنس الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه أي أحد
الزوجين فأعط فرض من لا يرد عليه من مخرج فرضه وأقسام الباقي على عدد رؤس
من يرد عليه كما لو انفرد ذلك الجنس عن لا يرد عليه فان استقام الباقي على عدد
الرؤس فيها كزوج وثلاث بنات أصلها من اثني عشر وترد الى أربعة مخرج فرض من
لا يرد عليه فاذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة وهي مستقيمة على عدد رؤس
البنات وان لم يستقم ذلك الباقي على عدد الرؤس فاضرب وفق رؤسهم في مخرج
فرض من لا يرد عليه ان وافق عدد رؤسهم ذلك الباقي فاحصل تصح منه المسئلة وان
باين عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم في كل مخرج فرض من لا يرد عليه
فاحصل تصح منه المسئلة في مثال الواقعة زوج وست بنات أصلها من اثني عشر وترد
الى أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فاذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا
تستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما واقعة بالثلاث اذ لا عبرة بالداخلية بين
الرؤس والسهام فاضرب وفق عدد رؤسهن أعني اثنين في الأربعة تبلغ ثمانية فنهنا
تصح المسئلة للزوج منها اثنان وللبنات الست ستة $\frac{1}{6}$ ومثال المباينة زوج وخمس
بنات أصل المسئلة اثنا عشر وترد الى أربعة مخرج فرض الزوج فاذا أعطينا واحد
منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد البنات الخمس وبينهما مباينة فتضرب بنا الخمسة
عدد رؤسهن وهي جزء أسهمهن في أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فحصل عشرون
ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوج واحد ضرب بناه في جزء أسهمهم فكان خمسة فأعطيناها
اياها وكان للبنات ثلاثة ضرب بناها في الخمسة فحصل خمسة عشر ولكل واحدة

القسم الرابع

منهن ثلاثة

(د) جناس يستقيم في صورة باقية يافهم
 (وتلك زهر من الانخفاف في وحدة وزوجة للعاق)
 (وفي سواها تضرب الاصل لهم في ذلك المخرج تدرى اصلهم)
 (فاضرب نصيب من له بالرد فيما بقي من مخرج والضد)
 (في اصل ذي الرد فتلقى الاسهما في ازل الكسر بمائة قدما)

القسم الرابع ان يكون احد الزوجين مع الاجناس فاذا منحتهم من مخرج فرضه فيستقيم الباقي منه على مسألة من يرد عليه في صورة واحدة وهي اختان لام وحدة وزوجة فاصلها اثنا عشر وترد الى اربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فاذا اخذت الزوجة منها واحد ابقى ثلاثة وهي مستقيمة على مسئلتها اذ هي من ستة فاللختين لام الثلث وللجدة السدس والفرضان ثلاثة اسداس فتد الى ثلاثة فاللختين لام سهمان وللجدة سهم وفيما عداها لا يستقيم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه وحيث ان فاضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحصل تصح منه المسئلة للفريقين في اربع زوجات وتسع بنات وست جدات اصل المسئلة اربعة وعشرون وترد الى ثمانية مخرج فرض من لا يرد عليه فاذا دفعنا ثلث الزوجات بقي سبعة فلا تستقيم على الخمسة التي هي مسألة من يرد عليه ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس وهي خمسة اسداس بل بينهما مباينة فيضرب جميع مسألة من يرد عليه اعني الخمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الثمانية فيبلغ اربعين فهو مخرج فروض الفريقين واذا اردت تعيين نصيب كل فريق فاضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يرد عليه واضرب سهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق فاذا ضربنا سهام الزوجات من ذلك المخرج وهو واحد في مسألة من لا يرد عليه وهي خمسة كان الحاصل خمسة فهي نصيب الزوجات من الاربعين واذا ضربنا اربعة سهام البنات من مسألة من يرد عليه في سبعة وهي الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بلغ ثمانية وعشرين فهي لمن من الاربعين واذا ضربنا واحد اسهام الجدات من مسألة من يرد عليه في سبعة كان سبعة فهي للجدات فقد استقام هذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من يرد عليه لئلا يكثر على آحاد كل فريق فنصح به بالاصول التي تقدمت وهو ان نجد الزوجات اربعة ونسيمهن خمسة وبينهما مباينة فنأخذ الاربعة عدد رؤسهن فنحفظهن او البنات تسع وسهامهن ثمانية وعشرون وبينهما مباينة فنأخذ التسعة عدد رؤسهن ونحفظهن والجدات ست وسهامهن سبعة وبينهما مباينة

فأخذ الستة عدد رؤسهن ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤس فنجد عدد رؤس الزوجات الأربع موافقاً لرؤس البنات الست بالنصف فنضرب نصف الأربعة في ستة فتبلغ اثني عشر وهي موافقة لعدد رؤس البنات التسع بالثلث فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فهي جزء السهم فنضرب هذا الحاصل في الأربعين فيبلغ ألفاً وأربعمائة وأربعين فنهاتصع المسئلة على أحاد كل فريق فقد كان نصيب الزوجات خمسة ضربناها في جزء السهم فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة منهن خمسة وأربعون وقس عليهم من بقي

في الخارج

(سهم من قد صالحه وتسقط وبما بقي فاسهم ما يسط)

(كالزوج لو صالحه أم وعم فالثلث للعم وثلثان للام)

قال في الدرر ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء معلوم من التركة طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الدين على سهام من بقي منهم فتصع منه المسئلة كزوج وأم وعم فاصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي وهو واحد فلو صالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم الباقي بين الأم والعم اثلاً ثابته رسهامهما من التصحيح قبل الخارج وعندئذ يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كان لم يكن لانه قبض بدل نصيبه ألا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجاً فصالحات الأخوات لابوين وخرجت من البين كان الباقي بينهم أخماساً ثلاثة منسبة للزوج وسهم للأخت لاب وسهم للأخت لأم على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها ستة وتعمل الى ثمانية فإذا استوفت الأخت نصيبها بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لمكانت من ستة وتعمل بسهم الى سبعة ولو أعطى للعم سهمان وللأم سهم لا نقلب فرضهما من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي وهو خلاف الإجماع

نوريت ذوى الأرحام

(ورث قرابة ذوى الأرحام غير ذوى المعصية والسهم)

(اصنافهم أربعة وقدماء جزأيت ثم أصل منتمى)

فإذا ضربناها في جزء السهم بلغت ألفاً وثمانية فلكل واحدة منهن مائة واثنا عشر ونصيب البنات ستة فلكل واحدة منهن مائة وثمانين فلكل زوجة خمسة وأربعون وقس عليهم من بقي

فإذا ضربناها في جزء السهم حصل مائتان واثنان وخمسون فلكل واحدة منهن اثنتان وأربعون (قوله لو صالح الزوج الخ) أمالو صالح العم على شيء من التركة وخرج فالمسئلة من ستة فإذا طرح نصيب العم منها بقي خمسة فتقسم أخماساً فللزوج ثلاثة منها وللأم خمساً وواحدة صالحة الأم على شيء فخرجت كانه المسئلة أيضاً من ستة فإذا طرح من سهم الأم بقي أربعة فتقسم أرباعاً ثلاثة منها للزوج وواحدة للعم (قوله نوريت ذوى الأرحام) أعلم أن القائلين بتوريثهم ثلاث فرق فرقة تسمى أهل القرابة ومنهم أبو حنيفة وأصحابه وهو بذلك لتقديمهم

(قال فرع من اخوة و بعدهم * عومة خولة فنسألهم)
 القرابة في الاصل مصدر بمعنى القرب ثم اطلق على اقارب النسب وذوي
 الارحام لغة الاقارب مطلقا سواء كانوا من جهة الولاد او لا واصطلاحا
 القرابة الذين ليسوا من العصبات ولا من اصحاب السهام المقدرة وهم
 اصناف اربعة وترتيبهم كالعصبات في تقديم الاقرب فالاقرب ولو انثى
 فالاولاهم بالميراث جزء الميت فان فقد فاصله فان فقد وفرع الاخوة
 والاختوات فان فقد فالعمومة والخولة فان فقد واولادهم ومن في
 حكمهم

الاصناف الاقل ولهم ست احوال *

(واول الاصناف نسل البنت * فقدم الاقرب اى للميت)
 (فان تساوا قدم الذي اتي * من وارث فان تساوا يافتي)
 (في كون كل ولد الوارث او * لغير وارث جميعا انتموا)
 (مع اتفاق كان للاصول في * ذكورة او الانوثة اعرف)
 (فاقسم على الفروع بالسواء لو * كانوا ذكورا او اناثا كن او)
 (فلان كورضعف الانثى واذا * تخالفت ففي الاصول القسم ذا)
 (ثم المخطوط للفروع تجعل * وفي اختلاف للبطون الاول)
 (مقسمة ما وتغير الذا كور * كذا الاناث ثم ما يصير)
 (للاصل فهو للفروع يجعل * وهكذا للانتهاء تفعل)
 (والاصل عدده بعد النسل * مع بقاء وصف ذاك الاصل)
 (فذا فرعين تعد باثنتين * وارث ذى اصلين قل من جهتين)
 الصنف الاول من ذوى الارحام هم جزء الميت ويخسر في اربعة
 الاول والثاني ابن البنت وبنتها والثالث والرابع ابن بنت الابن وان
 سفلت وبنتها ولهم ست احوال * الحالة الاولى تساوتهم في الدرجة
 فيقدم اقربهم ولو كان انثى كبنت بنت مع ابن بنت بنت فان البنت
 لقربها تقدم على لابن * الحالة الثانية تساويهم في الدرجة مع كون
 البعض ولده الوارث دون البعض ولا بد من اختلاف صفة اصولهم في
 الذكورة والانوثة فيكون بعض الاصول ذكورا وبعضهم اناثا فيقدم
 ولد الوارث كبنت بنت ابن على غيره كبنت بنت بنت * الحالة الثالثة
 تساويهم في الدرجة مع كون الكل ولده الوارث ولا بد من اتفاق صفة
 اصولهم ذكورة او انوثة او الكل ولده غير الوارث مع اتفاق صفة الاصول

الاقرب فالاقرب *
 وفرقة تسمى اهل
 التنزيل لتنزيلهم
 كل فرع منزلة اصله
 ومنهم الشافعي *
 وفرقة تسمى اهل
 الرحم لانهم
 علقوا الميراث
 باصل الرحم وسوا
 بين القريب
 والبعيد والذكر
 والانثى (قوله ولهم
 ست احوال) اى
 باعتبار قريبتهم الى
 الميت وانتائهم
 الى الوارث وعدده
 واختلاف صفة
 الاصول واتفاقها
 وتعدد الفروع
 وتعدد الجهات

فأولاد الوارث كبنث بنت مع بنت بنت أخرى أو ابن بنت وكان بنت ابن مع بنت بنت ابن أو مع ابن بنت ابن آخر وأولاد غير الوارث كبنث بنت بنت مع ابن بنت بنت أو مع بنت بنت بنت أخرى ففي هاتين الصورتين يقسم على الفروع بالسوية إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط ولأنه كمثل حفظ الانثيين إن كانوا مختلفين بها الحالة الرابعة تساويهم في الدرجة وليس فيهم ولد الوارث مع اختلاف صفة الأصول فإن كان ذلك في بطن كبنث ابن بنت و بنت بنت بنت فالقسمة على ذلك البطن الذي وقع فيه الاختلاف وما أصاب كل أصل يجعل لفروعه وإن تعدد البطون فيقسم على أعلى بطن اختلاف لأنه كمثل حفظ الانثيين ثم يجعل الذكور طائفة والإناث طائفة فما أصاب الذكور من ذلك البطن يجمع ويعطى لفروعهم بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من البطون اختلاف في الذكور والإناث بأن يكون جميع المتوسط بينهم ذكورا فقط أو إناثا فقط أما إذا كان فيما بينهم من البطون اختلاف فيجمع ما أصاب الذكور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم ويجعل الذكور هنا طائفة على ما سبق وهكذا وكذلك ما أصاب الإناث يعطى لفروعهن بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهن بطون مختلفة بأن يكون جميع المتوسط بينهم من البطون إناثا فقط أو ذكورا فقط أما إن وقع اختلاف آخر فيجمع ما أصاب الإناث ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهن وهكذا إلى انتهاء فلو كانوا على هذه الصورة ١٨

تكون القسمة في البطن الثاني من ستة عدد الروس ببسط الابنين كما وربع بنات ثم يجعل الذكور طائفة وحصتهم أربعة والإناث طائفة وحصتهن اثنتان وتدفع حصة الذكور إلى فروعهم في البطن الثالث وهم ابن و بنت كثلاثة ولا تنقسم الأربعة على ثلاثة وتباينها فنضرب ثلاثة في أصل المسئلة أعني الستة فتبلغ ثمانية عشر ومنها تصم المسئلة لأنه كان للابنين في البطن الثاني أربعة فإذا ضربناها في الثلاثة حصل اثنا عشر فله كل واحد منهما ستة وللبنتين اثنتان فإذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فله كل واحد ثلاثة ثم نجعل الذكور طائفة وحصتهم اثنا عشر والإناث طائفة وحصتهن ستة وتدفع حصة الذكور إلى فروعهم في البطن الثالث فالابن أربعة وللبنت أربعة وتدفع حصة الإناث إلى فروعهن في البطن الثالث فالابن أربعة وللبنت اثنتان ثم نجعل الذكور طائفة وحصتهم اثنا عشر والإناث طائفة وحصتهن ستة وتدفع حصة الذكور إلى

بنت	بنت	بنت	بنت
ابن	ابن	بنت	بنت
٦	٦	٣	٣
ابن	بنت	ابن	بنت
٨	٤	٤	٢
ابن	ابن	بنت	ابن
٨	٤	٤	٢

الرؤس في أصل المسئلة وهو سبعة فحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح
المسئلة لانه كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا ضرب بناها في
المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنتيه
ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضرب بناها في ذلك المضروب
حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتي بنت البنت
ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فصارت نصيب كل بنت في البطن الاخير
أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها ✶ مثال آخر لو كانوا
بهذه الصورة مية

فيعلم المال على البطن الثاني اسما عالانه أول بنت بنت بنت
بطن وقع فيه الخلاف وفيه ابن له فرعان فهو بنت ابن بنت
كاتبين وكذا البنت اليمنى لها فرعان فهي كمتين $18 \quad 48 \quad 18$
فصاروا ابنتين وثلاث بنات تقدير اول ابن اربعة بنت ابن بنت بنت
وللبنت التي كمتين اثنان وللبنت الباقية واحد $9 \quad 16 \quad 9$
ثم جعلنا الابن طائفة ونزلنا اربعة من ابيه وبنته في البطن الثالث
والاربعة لا تسبق على الثلاثة فوقفنا الثلاثة ثم جعلنا البنات طائفة
ونزلنا ثلاثهن الى اولادهن في البطن الثالث وهم ابن وبنتان والثلاثة
لا تسبق على الاربعة ببسط الابن قليلا للعمل دون اختصار البنتين
وبين الثلاثة الموقوفة والاربعة مباينة فصر بنا احداهما في الاخرى
فحصل اثنا عشر فصر بناها في أصل المسئلة التي هي سبعة فبلغت اربعة
وثمانين ومنها تصح المسئلة اذ كان للابن اربعة ضرب بناها في اثني عشر
فحصل ثمانية واربعون فقسمناها اثلاثا على اولاده في البطن الثالث
فاصاب الابن اثنان وثلاثون واصاب شقيقته ستة عشر وكان للبنتين في
البطن الثاني ثلاثة من أصل المسئلة ضرب بناها في اثني عشر فحصل ستة
وثلاثون قسمناها ارباعا على فروعهن في البطن الثالث فللابن ربعان
بثمانية عشر وكان له اثنان وثلاثون من جهة ابيه فاجتمع له خمسون
ولاخته من الام وهي البنت اليمنى من الستة والثلاثين ربع وهو تسعة
وللبنت الباقية أعني بنت عمته وهي البنت اليسرى الربع الباقي وهو
تسعة ايضا ومجموع الانصباء اربعة وثمانون

✶ الصنف الثاني ولهم اربع احوال ✶

(ثانيهم ✶ يد بآني يد ✶ وجدة تدلى بذالك المدلى)

(قوله ولهم اربع
احوال) اي باعتبار
تفاوت درجاتهم
واستوائها مع اتحاد
قرابتهم ✶ او
اختلافها واتفاق
مدى المدلى به او
اختلافها

(والكل فاسد ويحيى الاقرب * وفي استواء واحد يسبب)
 (بجهة دعم مدليابوارث * واحب الذكور الضعف غيرناكت)
 (وصفة المدلي بهم ان تختلف * ذكورة أنوثة فما عرف)
 (أى فى بطون أول الاصناف * يحرى بهم فاقسم على الخلاف)
 (وفي اختلاف القرب ثلثان لذى * أب وثلاث لذوى الام اقلند)
 (واقسم على الجنس كالواحد * وفي البطون ماذكرنا يعمد)

الاصناف الثمانية أصل الميت وهم الجسد الفاسد والمحدثات الفاسدات وان علوا ويخصر
 فى أربعة الاول أبو الام والثاني أبو ام الاب والثالث أم أبى الام والرابع أم أبى أم
 الاب ولهم أربع احوال * الحالة الاولى تفاوت درجاتهم فيقدم الاقرب سواء كان
 من جهة الاب او الام وسواء كان الكل مدليابوارث كأمى الام مع أبى ام الاب او
 البعض مدليابوارث دون البعض كأمى ام الاب مع أبى أبى أبى الام وكأمى أبى الام مع
 أبى أم أبى الاب * الحالة الثانية استواء درجاتهم بتساوى الوسائط فيما بينهم وبين
 الميت واتحاد قرابتهم بأن كانوا كلهم من جانب الاب او كلهم من جانب الام مع اتفاق
 صفة من يدلون به فى الذكورة أو الأنوثة فتعتبر ابدانهم فى القسمة لذلك كرمثل حظ
 الاثنين كفى هاتين الصورتين

ميتة	ميتة	فان الجسد والجدة متحدان فيمدليان به
أم	أب	فللاب اثنان وللأم واحد * الحالة الثالثة
أب	أم	استواء درجاتهم واتحاد قرابتهم مع
أب أم	أب	اختلاف صفة من يدلون به فيقسم على اول
٢ ١	أب أم	بطن اختلاف كفى الصنف الاول سواء كان
١	٢	الكل مدليابوارث ولا يكونون الا ذكورا

ومن جانب الاب كفى هذه الصورة

ميتة	ميتة	والمسئلة فيهما من ثلاثة والقسمة فى البطن الثانى
أب	أب	فالأم واحد وللأب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى
أم	أب	اصله ولا يتأنى ادلاء الاناث بوارث مع كونهن غير
أم	أم	وارثات ومن ثمة لم يكن هن صورة او كان البعض
أب	أب	مدلي بوارث دون الاستخري كفى هذه الصورة
٢ ١	٢ ١	

مبتدأ ————— والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمه على اول بطن اختلف
 ام فللاب اثنان وللأم واحد ثم يقسم نصيب الاب على
 اب ————— ام اصليه وهما كثلاثة رؤوس ولا تستقيم الاثنان عليهما
 اب ام اب فنضرب الثلاثة عدد الرؤوس في الثلاثة اصل المسئلة
 ٤ ٣ ٣ فيحصل تسعة ومنها تصح المسئلة اذ كان للاب اثنان
 ضربناهما في الثلاثة فحصل ستة فلا ييه منها اربعة ولا مه اثنان وكان
 للام واحد ضربناه في الثلاثة فصارت ثلاثة فهي لامها او كان الكل
 لا بد لي بوارث كما في هذه الصورة

مبتدأ ————— والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمه على اول
 ام بطن اختلف فللاب اثنان وللأم واحد والاثنان
 اب ————— التي للاب لا تنقسم على اصليه وهما كثلاثة رؤوس
 اب ————— ام فنضرب الثلاثة عدد الرؤوس في الثلاثة اصل المسئلة
 اب ام اب فيحصل تسعة ومنها تستقيم المسئلة اذ كان للاب اثنان
 ٤ ٣ ٣ ضربناهما في الثلاثة فبلغت ستة قسمناهما على اصليه
 فلا ييه اربعة ولا مه اثنان وكان للام واحد ضربناه في الثلاثة فحصل
 ثلاثة دفعناهما الى ابهما ~~لا يربح المدلى بوارث على غيره وهو~~
 الاصح كما في رد المحتار المحالة الرابعة استواء درجاتهم مع اختلاف
 قرابتهم اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام سواء
 كان الكل يدلى بوارث كما في ابى ام الاب وابى ام الام او البعض يدلى
 بوارث دون الآخر كما في ابى ام الاب وابى ابى الام ولا يتأتى ادلاء
 الاثان بوارث كما تقدم او كان الكل غير مدلى بوارث كما في هذه الصورة
 فالثلثان لقراية الاب والثلث لقراية الام كانه مات

عن اب وام ثم ما اصاب كل قراية يقسم بينهم كالأ
 اتحدت قرابتهم واذا تعددت البطون فالقسمه
 على اول بطن وقع فيه الاختلاف من المدلى بهم كما
 رأيت في الصور المارة

الاصنف الثالث ولهم ست احوال ١ ٢ ٣ ٤
 (قالهم بنت الاخ الشقيق او ~~لا يه~~ وولد الاخت رووا)
 (فرع اخ للام في ذى المرتبة ~~لا يه~~ فقدم الاقرب ثم العصبه)
 (اقوى فروعه يحوز وحسب ~~لا يه~~ ترجيحهم عن ولد لذي رحم)

(قوله ولهم ست
 احوال) أى باعتبار
 تفاوت درجاتهم
 واستوائها مع كونه
 اولاد العصبه او
 مع كون بعضهم
 اولاد العصبه
 وبعضهم ولد ذى
 الرحم وباعتبار
 اتفاق اصولهم
 وتخالفهم بالذكو
 والانوثة او القرصية
 او العصبوية
 وباعتبار تعدد
 الفروع وتعدد
 الجهات

(واقسم على اول بطن يختلف في غير ذوا الاختلاف قد عرف)
 (فيهم بفرضية او عصبية * او بالذ كورة مع الانوثة)
 (كفرع عاصب وفرع اخت ذا * وفرع ذى فرض وعاصب كذا)
 (ونسلا اصحاب الفروض اورحم * وللفروع ماللاصل قد علم)
 (لذ كركسهمى الانثى سوى * فروع ام فهم فيهم سوا)
 (وعند فرع فى الاصول روى * كجهة الاصول فى الفروع)

(الصنف) الثالث جزء الاخوة ويخصر فى عشرة الاول والثانى بنت الاخ الشقيق
 وبنت الاخ لاب والثالث والرابع ابن الاخت الشقيقة وبنتها والخامس
 والسادس ابن الاخت لاب وبنتها والسابع والثامن ابن الاخت لام وبنتها
 والتاسع والعاشر ابن الاخ لام وبنته وابن تزواولهم ست احوال * الحالة الاولى تفاوت
 درجاتهم ويقدم فيهم الاقرب واوانثى كبنت اخت على غيره كابنت اخ * الحالة
 الثانية استواء درجاتهم مع كونهم اولاد العصبية فيقدم الاقوى ان كان وذلك
 كبنت ابن الاخ لابوين مع بنت ابن الاخ لاب فالمال كله لبنت ابن الاخ لابوين لانها
 اقوى واذا استوى اولاد العصبية فى القوة كافي بنت ابن اخ مع بنت ابن اخ
 آخر فالقسمة بينهما بالسواء * الحالة الثالثة استواء درجاتهم مع كون بعضهم وله
 العصبية وبعضهم ولد ذى الرحم فيقدم فيها من يكون ولد العصبية على ولد ذى الرحم
 ففي بنت ابن الاخ لابوين اولاب مع بنت ابن الاخت لابوين اولاب المال كله لبنت
 ابن الاخ لانها ولد العصبية وانما قيد بالاخ بكونه لابوين اولاب احترازا عما اذا كان
 لام فان ولده ليس ولد العصبية * الحالة الرابعة استواء درجاتهم واختلاف اصولهم
 سواء كان الاختلاف فى البطن الاول اعنى الاخوة والاختوان او فى غيرهم من
 البطون ويتأق ذلك فى خمس صور * الاولى ما اذا كان الاختلاف بالذ كورة
 والانوثة مع كون الفروع من وارث كأن يكون بعضهم فرع العصبية بنفسه وبعضهم
 فرع العصبية بغيره كبنت اخ شقيق وابن وبنت اخت شقيقة * الثانية ما اذا كان
 الاختلاف بالعصوبة والفرضية كأن يكون بعضهم ولد العصبية وبعضهم ولد ذى
 الفرض كبنت اخ لابوين وابن اخ لام * الثالثة ما اذا كان الاختلاف بالفرضية
 مع كون الفروع ولدا وارثا كأن يكونوا اولاد ذوى الفروض كبنت اخت لاب وبنت
 اخت لام * الرابعة ما اذا كان الاختلاف بالفرضية مع كون الفروع من ذوى رحم
 كافي هذه الصورة مية

اخت لابوين اخت لاب	الخامسة ما اذا كان الاختلاف بالذ كورة
بنت بنت	والانوثة مع كون الفروع من ذوى رحم كافي
بنت بنت	هذه الصورة

ميتته —————
 اخت لاب اخت لاب اخت لاب صاحب الغرض وولد ذى الرحم في درجة
 بنت ابن ابن واحدة وكذا لا يتصور ان يكون ولد ذى
 بنت ابن بنت الغرض في درجة ولد ذى الرحم لان ولد ذى
 الغرض من اولاد الاخوات والاخ لام في البطن الثاني وولد ذى الرحم انما هو في
 البطن الثالث فن ثمة لم يكن لهم صور فالقسمة في الصور الخمس على اول بطن
 يختلف وما حصل للاصول يدفع الى فروعهم للذكر ضعف الانثى سوى فروع
 الاخوة لام فهم سواء في المخطوط كما هو لهم في الصورة الاولى

القسمة على الاخ والاخت اذ هما اول بطن اختلج قال ميتته
 في الدر المختار سئل عن ترك بنت شقيقه وابن وبنت أخ شقيق أخت شقيقة
 شقيقته كيف تقسم وأجبت بأنهم قد شرطوا عدد بنت ابن بنت
 للفروع في الأصول فينفذ تصير الشقيقة كشقيقة بن ٣ بنت ابن بنت ٢
 فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اذ لا تانتهى فأصل
 المسئلة من اثنين وتصح من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانك سار مخرج النصف
 على ثلاثة وفي الصورة الثانية

ميتته —————
 اخ لابوين أخ لام القسمة على الاخوين اذ هما اول بطن اختلج وأصل المسئلة
 بنت بنت من ستة وللأخ لام السدس واحد وللأخ لاب الباقي خمسة ثم
 يدفع نصيب كل الى فرعه وفي الصورة الثالثة

القسمة على الاختين اذ هما اول بطن اختلج والمسئلة ميتته
 من ستة لوحد السدس وترد الى أربعة لكون الفروض أخت لاب اخت لام
 نصفاً وسدساً ومجموعهما أربعة أسداس فللاخت لاب بنت بنت
 ثلاثة وللأخ لام واحد ثم يدفع الثلاثة نصيب الاخت ٣ بنت ١
 لاب الى بنتها والواحد نصيب الاخت لام الى بنتها وفي الصورة الرابعة ١٢

القسمة على الاختين اذ هما اول بطن اختلج والمسئلة ميتته
 من ستة وترد الى أربعة وتصح من اثني عشر وللأخت اخت لابوين اخت لاب
 لابوين تسعة وللأخت لاب ثلاثة ثم يدفع نصيب كل بنت بنت بنت
 الى فرعه وليبت بنت بنت الاخت لابوين تسعة ولان بنت بنت بنت
 بنت الاخت لاب اثنان وليبت بنت بنتا واحدا وفي ٩ بنت ٣ ١
 الصورة الخامسة

١٥ القسمة على اعلى الخلف اعنى في

اخت لاب اخت لاب اخت لاب البطن الثاني وفيه بنت وابنان
 بنت ابن ابن واذا بسط الابنان صار مع البنت
 بنت ابن ابن كخمسة فالمسئلة من خمسة للبنت
 ٣ ٤ واحد ولكل ابن انسان ثم يجعل
 الذكور طائفة والاناث طائفة فتدفع نصيب البنت الى بنتها ونقسم
 نصيب الابنين على فروعهما وهم كملائة والاربعة لا تستقيم على الثلاثة
 فنضرب الثلاثة في الخمسة اصل المسئلة فتبلغ خمسة عشر ومنها تصح
 المسئلة اذ كان لبنت الاخت واحد فيضرب في ثلاثة فيبلغ ثلاثة فهي
 لبنتها وكان للابنين اربعة فاذا ضربت في ثلاثة بلغت اثني عشر فالابن
 منها ثمانية وللبنت الاخيرة اربعة هي الحالة الخامسة اعتبار عدد الفروع
 في الاصول كالوترك ثلاث بنات اخوة متفرقين وثلاثة بنين مع ثلاث
 بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة ٩

(قوله متفرقين)
 اي احدهم لا يوين
 والاخر لا يوين
 والاخر لام وكذا
 يقال في متفرقات

اخ لا يوين اخت لا يوين اخ لاب اخت لاب اخ لام اخت لام
 بنت ابن بنت بنت بنت ابن بنت

٣ ٢ ١ ١ ١ ١

فالقسمة على الاصول واصل المسئلة من ثلاثة واحد منها ابني الاخياف
 واثنان لبني الاعيان وبنوا العسلات محجوبون ببني الاعيان ثم يقسم
 نصيب كل على فرعه فالواحد نصيب بني الاخياف لا يستقيم على فروعه
 وهم ثلاثة رؤس فنحفظ ثلاثة والاثنان نصيب بني الاعيان واحد منها
 للاخ لا يوين فيدفع الى بنته وواحد للاخت لا يوين فانها قد ساوت اخاها
 لتعدد فرعها ولا يستقيم على فروعه اعنى الابن والبنت لانها كالثلاثة
 رؤس فناءخذ ثلاثة عد رؤسها ثم نطلب النسبة بين الثلاثين فنجدها
 المماثلة فنسكتفي باحدها ونضربها في الثلاثة اصل المسئلة فيحصل تسعة
 ومنها تصح المسئلة اذ كان لبني الاعيان من اصلها اثنان ضربناهما في
 الثلاثة فحصل ستة دفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ الشقيق نصيب ابيها
 فبقي ثلاثة نصيب الاخت الشقيقة دفعنا اثنين منها الى ابنتها وواحد
 الى بنتها وكان لبني الاخياف واحد ضربناه في الثلاثة فحصل ثلاثة دفعنا
 واحدا منها الى بنت الاخ لام نصيب ابيها فبقي اثنان نصيب الاخت لام

اذ هي كاختين اتعدد فرعها دفعا لها ولديها فلكل واحد منهما واحد ^{في تنبيه}
قال في السراجية وشرحها السيد مانصه ومحمد يقسم المسال على الانعوة والاختوات
مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر من قول ابى حنيفة فاما
اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول اه وفيه ان
قوله مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول غير ظاهر وذلك ان اعتبار عدد
الفروع في الاصول وان كان صحيحا الا ان الجهات لا تعتمد في الاصول بل تعتمد في
الفروع ليعتد ارنهم فاعمل الاصل مع اعتبار عدد الفروع في الاصول والجهات في
الفروع ثم ان القسمة على الاخوة والاختوات خاصة بما اذا لم تعدد البطون واختلقت
الاصول اما اذا تعددت البطون ووقع الخلاف فيها وافقت الاخوة والاختوات
فالقسمة على اول بطن يختلف كما مر في المثال المرقوم في الصورة الخامسة من الحالة
الرابعة فان القسمة فيه على البطن الثاني لاختلف لانه لا على الاختوات لا تفاقهن وكما
في المثال المعزى الى القنوي في حل الاشكال الكبير كما في الجواهر البهية وهو لو
ترك بنتي ابن اخت شقيقة هما ايضا بنتا بنت اخت شقيقة وابن ابن اخت شقيقة
بهذه الصورة

١٦

٨

ميت

عند محمد تصح هذه المسئلة من ستة

عشر منها للابن ستة وللختين عشرة

انتهى وتوضيح ذلك ان القسمة في

البطن الثاني وفيه بنت كبتين

اتعدد فرعها وابن كابتين لتعدد

فرعه أيضا فيسقط كاربعة بنات

وفيه ابن ايضا كبتين ببسطه فالجموع ثمانية فيكون اصل المسئلة من ثمانية عدد

الرؤس ثم يجعل الذكور طائفة ولهم ستة والاناث طائفة ولهن اثنان فنضع الاثنين

الى فروعهن في البطن الثالث اعني البنتين ثم ندفع ما لطائفة الذكور الى فروعهم في

البطن الثالث وهم بنتان وابن وعد دروسهم ببسط الابن اربعة والستة لا تستقيم

على الاربعة وتوافقها بالنصف فنضرب اثنين وفق الرؤس في ثمانية اصل المسئلة

فيحصل ستة عشر ومنها تصح المسئلة اذ كان للبنتين اثنان من جهة امهما فنضربهما

في الاثنين فيحصل اربعة وهي لها وكان لفروع اربعة كور ستة فنضربها في الاثنين

فيحصل اثنا عشر ستة منها للبنتين وستة للابن فيحصل للبنتين عشرة اربعة من جهة

امهما وستة من جهة ابيهما انتهى ^{في الحالة السادسة} تعدد جهات الاصول في الفروع

كما لو ترك ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت لاب هما ايضا بنتا بنت اخت لابوين وترك

اخت شقيقة اخت شقيقة اخت شقيقة

بنت ابن ابن

٤ ٦ ٦

بنتي ابن

١٠ ٦

ايضا بنت ابن ع ٦ أخت لام ع بهذه الصورة

فأصل المسئلة من ستة لوجوه

أخ لاب	أخت لاب	أخت لابوين	أخت لام	السدس	فيها فواحد منها وهو
بنت	ابن	بنت	ابن	السدس	للأخت لام وأربعة
ابن	بنت	بنت	بنت	وهي	ثلاثاها للأخت لابوين لأنها
٢	١٨	٤	٤	كانت	بين تعدد فرعها والباقي

واحد للاخ والاخت لاب مناصفة لان الاخت ساوت أخاها لتعدد فرعها وهي معه
 كأربعة رؤس ولا يستقيم الواحد على الأربعة فنضرب أربعة عدد رؤسها في أصل
 المسئلة وهو ستة فيصير الحاصل أربعة وعشرين ومنها تصح المسئلة فقد كان للأخت
 لابوين من أصل المسئلة أربعة ضرب بناها في المضروب أعني الأربعة فبلغت ستة عشر
 أعطيناها لبنتي بنتها فلكل واحدة منهما ثمانية وكان للأخت لام من أصلها واحد
 ضرب بناها في ذلك المضروب فكان أربعة دفعناها لبنت ابنتها وكان للاخ والاخت
 لاب واحد ضرب بناها في ذلك المضروب فصار أربعة فقسمناها بين الاخت والاخ لاب
 أنصافا لما عرفت فلكل واحدة منهما اثنتان ثم دفعنا نصيب الاخ الى ابن بنته ونصيب
 الاخت لاب الى بنتي ابنتها فصار نصيب البنتين من ابنتي ثمانية عشر فلكل
 واحدة منهما تسعة ثمانية من قبل أمها وواحد من قبل أبيها ~~فلهذا~~ قال في رد
 المحتار أعلم أن المسئلة لا يقدر كره هذا المثال عن بعض الشارحين وأقره
 ومقتضاه على هذا التقسيم أنه لا يعتبر اختلاف البطون في هذا الصنف عند مجرد
 وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول وكذا قوله ما أصاب كل
 فريق يقسم بين فروعههم كافي الصنف الأول أنه عند مجرد تقسيم على أول بطن
 اختلاف كافي الصنف الأول وكافي الصنف الثاني أيضا وكافي أولاد الصنف الرابع
 ولم أر من تعرض لذلك فليراجع اه (أقول) ان هذا المثال لا يقتضي على التقسيم
 المذكور عدم اعتبار اختلاف البطون في هذا الصنف عند مجرد ذلك لان القسمة
 عنده وان كانت على الأصول الا انها على أول بطن اختلاف منهم وقد اختلف هنا
 البطن الأول ومن ثمة كانت القسمة عليه وانما لم تجعل الاحواز طائفة وتقسم
 انصباؤهن على فروعهن في البطن الثاني مع اختلافهم بالذكورة والانوثة لاختلافهن
 بالفرضية وحينئذ يجعل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدفع
 نصيبها لآخر فروعهها لعدم اختلافهم كما جعل الاخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه
 بخلاف الصنف الأول وأولاد الصنف الرابع فان الاختلاف فيها لا يكون الا
 بالذكورة والانوثة فتى وجد الاناث مع الذكور فتجعل الاناث طائفة كما تجعل الذكور

طائفة ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات بالذ كورة والاثوثة فقط لياقي فيهم
ما يتبقى في الصنف الاول من قسمة ما اصاب الاصول على الفروع كالومات عن بنت
بنت اخ شقيق وبنتي بنت اخ شقيق ايضا وابن بنت اخت شقيقة وبنت ابن اخت
شقيقة ٣ هذه ٨ الصورة ٢٤

فان القسمة على الاصول

اخ شقيق	اخ شقيق	اخت شقيقة	اخت شقيقة	اعني الاخوة والاخوات
بنت	بنت	بنت	ابن	لكونهم اول بطن مختلف
بنت	بنتي	ابن	بنت	واصل مسئلتهم ثمانية
٦	٦ ٦	٢	٤	باعتبار اخذ عدد الفروع

في الاصول فالأخ ذى الفرع الواحد اثنان ولذى الفرعين اربعة ولكل واحد من
الاختين واحد ثم يجعل الذ كور طائفة ويدفع نصيبهم لآخر فروعهم فلكل بنت
اثنان ويجعل الاناث طائفة وتقسّم الاثني نصيبهم على فروعهم في البطن الثاني
وفيه بنت وابن وهما كشلاثة رؤس ولا تستقيم قسمة الاثني على ثلاثة فنضرب
ثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة فيحصل اربعة وعشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان
لكل بنت من فروع الاخوة اثنان فاذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة ولكل بنت ستة
وكان للبنت وابن من فروع الاخوات في البطن الثاني اثنان فاذا ضربناهما في ثلاثة
حصل ستة وللابن اربعة وللبنت اثنان ثم يدفع الاثنان نصيب البنت الى ابنها
والاربعة نصيب الابن الى بنته ولو جعلنا القسمة على الاخوة والاخوات ودفعنا
ما اصاب كل منهم الى فرع لا يختلف نصيب الابن والبنت في البطن الثالث فتنبيه
الصنف الرابع ولهم حالتان

- (رابعهم عتبه كالم * اخوايه ان يكن للام)
- (فهم ولا جهة قل للاب * والنحال والنخالة للام انساب)
- (فقدم الاقوى لدى اتحاد * جهتهم والثلث في التعداد)
- (بجهة الام وضعف لذوى * اب وليس فيهما يرعى القوى)
- (فلاتقدم عمة للابوين * عن خالة للام أو بعكس تبين)
- (بل قدم الاقوى بكل جهة * كخالة شقيقة عن التي)
- (للاب اوام وان هم استوا * فلان كورضعف الاثني قد حبوا)

الصنف الرابع العمومية والنخولة واولادهم وفي حكم اولادهم بنات الم لا بون اولاب
ولنبداً ببيان احوال العمومية والنخولة فانها مقدمان على اولادهم ومن في حكمهم
ويخصران في عشرة الاول والثاني والثالث العمة الشقيقة والعمة لاب والعمة لام

(قوله ولهم حالتان اي باعتبار اتحاد بنات الم لا بون وانما لا فها)

والرابع العم أخوال الأب من الأم فهو لأب جهة للأب وهو الخامس
والسادس والسابع الخال الشقيق والخال لأب والخال لأم والثامن
والعاشر الخالة الشقيقة والخالة لأب والخالة لأم فهو لأب
جهة للأم ولا يتأق منها تفاوت الدرجة في القرب بل في أولادهم ومن
بعدهم ولهم حالتان هي الحالة الأولى اتحاد حيز قرابتهم كأن يكونوا كلهم
من جهة أبي الميت أو أمه فيقدم الأقوى ولو أنثى اجمعا أي يقدم من
لأبوين على من لأب أو لأم ومن لأب على من لأم كعمة شقيقة فأنها تقدم
على العممة لأب أو لأم وكالخال لأبوين فأنها تقدم على الخالة لأب أو لأم
وإذا استووا في القوة فيقسم على الأبدان لذلك كرضع الأنثى كم وعمة
كلاهما لأم أو خال وخالة كلاهما لأبوين أو لأب أو لأم هي الحالة الثانية
اختلاف حيز قرابتهم بأن كان قرابة بعضهم من جهة الأب وبعضهم من
جهة الأم فله قرابة الأب الثلثان وقرابة الأم الثلث فلو مات عن عمه وخالة
فلا عمة ثلث المال وللخالة ثلثه ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة
أخرى ولا تقدم العممة الشقيقة على الخالة لأم كما لا يقدم الخال الشقيق
على العممة لأم وإنما يقدم أقوى كل جهة فيساق تقدم العممة لأبوين على
العممة لأب كما لو انفردت الجهة وإن استووا فيقسم حفظ كل جهة على
أبدانهم فيعطى لذلك كرضع الأنثى ولو مات عن عشر عمات وخال
وخالة فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث الباقي لثلاث الخال
وثلثه للخالة وهو أولاد الصنف الرابع ومن في حكمهم

ولهم ثمان أحوال

- (مثل بني ذال الصنف بنت العم للآب أو لأب والأم)
- (فقدم الأقرب منهم أن وجد على السوا في الجهتين فاعتمد)
- (كبنات خالة ترى للميت عن بنت بنت خالة أو عمه)
- (وفي اتحاد جهة فالأقوى عند استواء قرابتهن ذوا الجدوى)
- (كمن إلى ذي الأبوين ينتهي من ذي عصوبة ومن ذي رحم)
- (ثم الذي لعاصب قد انتمى يكون عن ذي رحم مقدما)
- (كبنات عمه مع ابن العمه ان استووا فالبنات ذات المحصة)
- (وإن تكن لأبوين العممة والعم للآب فالابن يثبت)
- (ذامثل خالة تكون لأب أولى من التي لأم فانتقبه)
- (وفي اختلاف جهة فمن حلا من عاصب مقدم وقيل لا)

(قوله ولهم ثمان أحوال) أي باعتبار تفاوت درجاتهم واستوائهم مع اتحاد حيز قرابتهم والكل ولاد العصبية أو أولاد ذي رحم أو البعض ولد العصبية والبعض ولده الرحم أو مع اختلاف حيز قرابتهم والبعض ولد العصبية والبعض ولده الرحم أو الكل ولده الرحم واختلاف صفة أصولهم مع عدد البطون وعدد الفروع وعدد الجهات

(بـل ثلثان لذوى الاب وما * يـبـقى لمن كان الى الام انتهى)
 (كـبنت عـم وابن خال ولةـد * أفـتى السراخسى باول ورد)
 (وان يكونوا كاهم من ذى رحم * فاقسم ولا تخلف بتثليث علم)
 (ما اعتبرت قوة قرب يوضح * بين الفريقين فلا يرج)
 (ابن لعمه شـقيقة عـلى * ابن الخالة من الاب جـلا)
 (لكن قوى جهة فيما لاحق * وفي البطون القسم مثل ما سبق)
 (وعدد الفروع فى الاصل ثبت * كذا جهات الاصل فى الفرع أنت)

تخصيص اولاد الصنف الرابع بالذكر لعم تقدم تناول العم والعمة والخال والخالة
 اولادهم بخلاف اولاد البنات والاخوات وكذا الاجداد والجدات لتناولهم
 من يكون بواسطة وغيرها وفى حكمهم بنت العم لاب اولابوين أما بنت العم لام
 فهي داخلية فى اولاد الصنف الرابع ولهم ثمان احوال (الحالة الاولى) تفاوتهم فى
 الدرجة فبعدم اقربهم على غيره ولو فى غير جهة فاولاد العمة اولى من اولاد اولاد
 العمة وأولاد اولاد الخالة وأولاد الخالة اولى من اولاد اولاد الخالة وأولاد اولاد
 العمة (الحالة الثانية) استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم بأن يكونوا من جانب أبى
 الميت أو من جانب أمهم مع كونهم اولاد العصبة كبنت عم لابوين وبنت عم لاب أو
 اولاد ذى رحم كأولاد عمات متفرقات أو اولاد احوال أو اولاد خالات كذلك
 فيقدم الاقوى قرابة بالاجماع كفى رد المختار فنأصله لابوين اولى من لاب ومن لاب
 اولى من لام وان استووا قوة كبنت عم لابوين وبنت عم آخر لابوين أيضا فيساوى
 بينهم (الحالة الثالثة) استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد
 العصبة وبعضهم ولد ذى رحم فيقدم ولد العصبة ان استووا قوة كبنت عم شقيق
 مع ابن عمه شقيقة فبنت العم مقدمة على ابن العمة لكون بنت العم ولد العصبة وكذا
 اذا كانا لاب أما اذا اختلفا قوة بان كان ام لاب والعمة لابوين فان ابناهم يقدم
 على بنته لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هذا اولى من الترجيح معنى
 فى غيره وهو كون الاصل عصبة قياسا على خالة لاب فانها مع كونها ولد ذى رحم وهو
 أب الام تكون اولى من خالة لام مع كونها ولد وارث أعنى أم الام وترجيحها المعنى
 فيها وهو قوة القرابة المحاصلة لها من جهة الاب اولى من الترجيح لمعنى فى غيرها وهو
 الادلاء بوارث (الحالة الرابعة) اختلاف حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العصبة
 وبعضهم ولد ذى الرحم كبنت عم وابن خال قال فى الدرمانصة فى الفتاوى الخيرية
 مثل فى هالثلث عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكم أجاب هـ

المسئلة اختلاف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت الم
والثالث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السراج وعليه صاحب
الهداية والكنز والمقتضى وغالب شروح الكنز والهداية وجعل
بعضهم ظاهر الرواية أن لأشئ لابن الخال وأن الكل لبنت الم
لكونها ولد العصبية وجعل في الضوء شرح السراجية عليه الفتوى
وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية التمر تاشي روايته
وصححه في المصبرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء فلاخذ
للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الاخذ بروايتهما يعني صاحب
الهداية وصاحب السراجية انتهى والاصل فيه أن جهة القرابة
إذا اختلفت كما في واقعة الخال هل ية عدم ولد العصبية أو لا قبل وقبل
والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره
من ألفاظ التصحيح كالمختار والصحيح مع أني لم أرى من اقتصر على مقابل
ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبهه والمختار وغير ذلك
من ألفاظ التصحيح وإنما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما ما
ما رواه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وإن الاخذ للفتوى به أولى
وأنه ظاهر الرواية فليكن الممول عليه اهـ (الحالة الخامسة)
اختلاف حيز قرابتهم مع كونهم أولاد ذى الرحم كبنت عمه وبنت خاله
فالثنان لمن يدلى بقرابة الأب والثالث لمن يدلى بقرابة الأم ولا يمتد
بين القرابتين قوة القرابة فلا يرجح ولد العم الشقيقة على ولد الخالة
لأب وإنما يمتد في كل جهة فواها قرابة في نحو بنت خالة شقيقة
وبنت خالة لأب مع بنت عمه شقيقة وبنت عمه لأب تقدم بنت الخالة
الشقيقة وبنت العم الشقيقة على غيرها فلمنت الخالة الثلث ولبنت
العمه الثلثان (الحالة السادسة) استواءهم درجة واختلاف صفة
اصولهم ذكورة وانوثة مع تعدد البطون فيقسم على أول بطن اختلاف
كما تقدم (الحالة السابعة والثامنة) اعتبار عدد الفروع في الأصول
واعتبار جهات الأصول في الفروع كما في الصنف الأول والثالث ولو
ترك أبى بنت عمه لأب وبنتى ابن عمه لأب هما أيضاً بنت عم لأب
وترك مع ذلك بنتى بنت خالة لأب وبنتى ابن خالة لأب هما أيضاً بنتى
خالة لأب بهذه الصورة

(قوله ظاهر الرواية)
عبارتها وعند
اختلاف جهة
القرابة فله قرابة
الأب ضعف قرابة
الأم فلم يفرقوا بين
ولد العصبية وغيره
وفي الفتاوى
الحامدية أن المعتبر
ما في المتن لوضعهما
لنقل المذهب كما
في ردالمحتار (قوله)
وجعل بعضهم
الخ في معراج
الدرية من شمس
والأئمة أن ظاهر
الرواية أن ولد
العصبية أولى اتحاد
الحيز واختلاف كما
في ردالمحتار (قوله)
صاحب الخلاصة
نصها ولد العصبية
وولى اتحاد الجهة أو
اختلفت في ظاهر
الرواية وكذا في
مجمع الفتاوى كما
في ردالمحتار

ميت

عقلا ب عملا ب خالة لاب خالة لاب خال لاب

بنت ابن بنت بنت ابن بنت

ابني بنني بنني ابني

١٠

٣

١٨

٦

فاصل المسئلة من ثلاثة وتصح من ستة وثلاثين وتوضح ذلك أن ثلثها اوهما اثنان لقراءة
الاب وثلاثة اوهما واحد لقراءة الام ففي فريق الاب بحسب العم لاب بعم من لتعدد
فرعه فهو كاربع عمات وتحسب كل عمه بعمتين لتعدد فرعها فها كاربع عمات
فتمتبر العم عم واحد اوهن كم آخر اختصارا في الرؤس فيعطى لكل منها واحد من
اثنان وفي فريق الام فحسب الخال كخالين لتعدد فرعه فهو كاربع خالات وكل
واحدة من الخاليتين كخاليتين لتعدد فرعها فها كاربع خالات فتمتبر الخال خالا
واحد اوهما كخال آخر اختصارا وما اصاها من اصل المسئلة وهو واحد لا يستقيم
عليها فيضرب عدد رؤسها وهو اثنان في اصل المسئلة وثلاثة فيحصل ستة
فيعطى فريق الاب اربعة اثنان منها للعم لاب ويجعل طائفة على حدة ويدفع نصيبه
الى آخر فروعه اعني بنتي بنته ولكل واحدة منها واحد والاثنان الباقيان من
الاربعة للعمتين ويجعلان طائفة ثم ينظر الى اسفل العمتين فيوجد ابن كابنتين
وبنت كبنتين وبالاختصار تجعل البنات كابن فالجموع ثلاثة ولا يستقيم الاثنان
نصيب العمتين على الثلاثة وبينهما مائة فيحفظ الثلاثة ثم يعطى فريق الام اثنان
من الستة ويدفع واحد منها الى الخال ويجعل كطائفة والاخر الى الخاليتين ويجعلان
كطائفة واذا دفع واحد نصيب الخال الى ابني بنته لم يستقيم عليها فيحفظ اثنان عدد
رؤسها وفروع الخاليتين ابن كابنتين وبنت كبنتين والجموع بالاختصار ثلاثة
بنين ولا يستقيم الواحد عليهم فأخذ ثلاثة عدد رؤسهم والنسبة بين هذه الثلاثة
والثلاثة المحفوظة مماثلة ذاك في باحداها وبينها وبين الاثنان المحفوظة مائة
فنضربها في يحصل ستة نضربها في تلك الستة فيحصل ستة وثلاثون ومنها تصح
المسئلة اذ كان لفريق الاب اربعة ضربت في الستة فيحصل اربعة وعشرون فهي
نصيب هذا الفريق والباقي في اثناعشر فهي نصيب فريق الام اما نصيب الاتحاد
فانه ضرب اثنان نصيب بنتي العم لاب الذي آل اليها من جهة العم في الستة فصارت اثنان
عشر ذلك كل واحدة منهما ستة وضرب ايضا نصيبها من العمة وهو واحد في المضروب
في كان ستة ولكل منها ثلاثة وقد حصل لكل واحدة منها تسعة ستة من جهة العم

وثلاثة من جهة العمة هكذا في شرح السيد وسيأتي ما فيه وضرب نصيب ابني
 بنت العمة وهو واحد في الستة فكان ستة فلذلك واحد منها ثلاثة ومجموع هذه
 الانصباء اربعة وعشرون واذا ضرب واحد نصيب ابني بنت الخال في الستة كان
 ستة فلذلك واحد منها ثلاثة واذا ضرب نصيب فروع الخالتين وهو واحد ايضا في
 الستة حصل ستة فلا يني ابن الخالة اربعة فلذلك واحد منها اثنان فقد حصل لكل
 من الابنين ثلاثة من جهة الخال واثنان من جهة الخالة ولبنتي بنت الخالة اثنان
 فلذلك واحدة منها واحد ومجموع هذه الانصباء اثنا عشر فاذا انتمت الى الاربعة
 والعشرين كان المجموع ستة وثلاثين اه ^{هو تنبيه} في السراجية (يقسم المال
 على اول بطن اختلاف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول) وفي شرحها
 للعفيف الكازوري ما نصه قال المحقق ابن امير بادشاه وفي قول المصنف يعني
 صاحب السراجية يقسم المال على اول بطن اختلاف مع اعتبار عدد الفروع
 والجهات في الاصول نظره لم يتعرض اي السيد له وهو ان الجهات انما اعتبرت في
 الفروع لا في الاصول فانها اعتبرت في فرعي العم واحدتي العمتين لانها اخذت
 نصيب العم ونصيب احدى العمتين لكونها فرعين لكل منهما ولا يظهر وجه لا اعتبار
 الجهات في الاصول فانهم ثم ان قوله اي السيد في بيان نصيب آحاد فريق الاب
 (وضرب ايضا نصيبها من العمة وهو واحد في ذلك المضروب فكان ستة الى آخره)
 مخالف لمذهب محمد المشار اليه بقوله (ثم ينظر الى اسفل العمتين فيوجد ابن كائنين
 وبنت ككائنين) الى آخره لانه كما جعل العم برأسه طائفة وجعل العمتين أيضا
 طائفة أخرى لكن لم يقع في أسفل العم خلاف فانتقل نصيبه وهو الاثنان الى بنتي بنته
 ووقع الخلاف في أسفل العمتين كما عرفت فلزم قسمة نصيبها وهو الاثنان بين ابن عمه
 صارت منزلة الابن بين باعتبار عدد فروعهم وبين بنت عمه صارت منزلة البنتين بذلك
 الاعتبار وجعلت ابنا واحدا للاختصار فحصلت ابنة العمة في هذه القسمة ثلثا الاثنان
 لانصفها ونصيب بنت العمة ثلث الاثنان فالحق ان حاصل ضرب الاثنين في الستة
 اثنا عشر ثلثاها اعني ثمانية لبنتي ابن العمة وثلثها وهو اربعة لابن العمة على مذهب
 محمد فيحصل لكل واحد من البنتين اربعة من جهة العمة وستة من جهة العم
 وحصل لابني بنت العمة الاخرى اربعة فظهر عدم صحة قوله (ويضرب نصيب ابني
 بنت العمة وهو واحد الخ) اه وقد جرى الاظهر في الجواهر البهية على منوال
 المحقق المذكور فينبغي وضع الاعداد في المثال المذكور هكذا

عمة لاب	عمة لاب	عمة لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت
أبني	بن	بنتي	أبني
٤	٣٠	٢	١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبعدهم عومة للابوين * وان علت كذا خولة للذين)
 يعني ان الحكم المذكور في عومة الميت وخولته وفي اولادهم يكون عند قدمهم
 لعومة الاب والام وخولتهما ثم لا اولادهم ثم لعومة ابوي ابوي الميت وخولتهما ثم
 لا اولادهم وهذا معنى قولي وان علت اي العومة والخولة على المنوال المذكور

مسائل غريبة في كتاب حل المشكلات في الفرائض
 للفاضل الانقروى في ذوى الارحام

(اعلم) ان المعنى به في قسمة ذوى الارحام قول محمد وان كان فيه صعوبة فان في الدر
 المختار قول محمد اشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
 كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى وبقول محمد يعني اهـ لكن صحيح في
 المختلف والمبسوط قول أبي يوسف لكونه أسرع على المفتي كما في رد المختار ومن ثمة تجد
 القسمة عليهم في كثير من الكتب على قول أبي يوسف فن ذلك كتاب حل المشكلات
 في الفرائض للفاضل الانقروى مفتى الديار الرومية المطبوع في سنة ١٢٨٥ على
 ذمة ذى السعادة جعفر باشا فانه جرى في القسمة على ذوى الارحام على قول أبي
 يوسف الا مانع عليه عن محمد وقد أردت ان أبين بعضا منها بعد التنبيه على بعض
 مسائل فيه يحسن التنبيه لها (الاولى) في الصنف الثاني في ١٨٠ ونصها ومن
 مات وترك أبا ام الام وأبا ابى الام فالسالم كله لابي ام الام وان كانا تساويين في
 الدرجة لان الاول اعنى ابا ام الام منسوب الى الوارث وهو البجدة الصحيحة اعنى ام الام
 والثاني اعنى ابا ابى الام منسوب الى غير الوارث وهو البجدة الفاسدة اعنى ابا الام الذى
 لا يرث مع الام فصارت ام الام أقوى والمنسوب الى الاقوى اولى فابوام الام اولى من
 ابي ابى الام اهـ لكن في رد المختار في ٧٧٧ هما سواء اي في عدم ارجحية احدهما
 على الآخر وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهر وغيرهما وفي روح الشروح ان
 الروايات شاهدة عليه اهـ وقد كرر ذكر هذه المسئلة في ١٨٢ مرتين مرة زاد فيها زوجا
 ومرة زاد زوجة ثم أعادها في ١٨٢ في ١٨٣ وحالف ما قدمه اولا من ترجيح أبي
 ام الام وورثتهما فقال واذا ماتت امرأة وترك زوجا وأبا ابى الام وأبا ام الام فالمسئلة

من اثنين لان فيهما نصف او ما فضل فالنصف للزوج والفاضل يقسم بين المجددين اثلاثا
 أي على قياس ما يوجد فيه الاختلاف اولا على تقدير أن للذكر ضعف سهم الأنثى
 فالثلثان للجد الذي فرعه الذكر والثلث للجد الذي فرعه الأنثى «واذا مات رجل وترك
 زوجة وابا أبي أم وأبا أم أم فالمسئلة من أربعة فالربع للزوجة والباقي يقسم بين
 المجددين اثلاثا فالثلثان لأبي الأم والثلث لأبي أم الأم اه (الثانية) في النصف
 الثالث في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت ابن الأخ لابوين وبنت الأخ لاب
 فالمال كله لبنت ابن الأخ لابوين لانها أقوى من جهة القرابة اه وهي غريبة
 لان اعتبار القوة بالأبوين انما هو عند تساويهم درجة أما عند تفاوتهم فالأقرب
 درجة مقدم على هذا فالمال كله لبنت الأخ لاب لانها الأقرب درجة (الثالثة) في
 ١٩٧ ونصها امرأة مات وترك زوجا وبنت ابن الأخ لابوين وبنت ابن الأخت
 لابوين فالمسئلة من اثنين لان فيهما نصفين فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم
 بين البنتين انصافا فلكل واحدة منهما نصف اه وهي غريبة لانه اذا وجد فرع
 العصبية في هذا النصف كبنت ابن الأخ لابوين وفرع ذي الرحم كبنت ابن الأخت
 لابوين يكون ولد العاصب مقدا على ولد ذي الرحم وعلى هذا فالنصف الباقي لبنت
 ابن الأخ ولا شيء لبنت ابن الأخت على ان المصنف ذكر هذه المسئلة بعينها في ١٨٦
 سطر ٦ لكن بدون ذكر الزوج وورث ولد العصبية فقط ونصها ومن مات وترك
 بنت ابن الأخ لابوين وبنت ابن الأخت لابوين فالمال كله لبنت ابن الأخ لانها اولد
 العصبية وولد العصبية أولى من ولد ذي الرحم على الاطلاق عند محمد وعند أبي يوسف
 وولد العصبية أولى اذا لم يكن ولد ذي الرحم ذاهجتين اه قلت ولد ذي الرحم هنا الدس
 ذاهجتين فيجب ترجيح بنت ابن الأخ على بنت ابن الأخت على التوالي (الرابعة) في
 آخر ١٩٩ ونصها واذا مات امرأة ترك زوجا وبنت الأخ لاب وثلاث بنات
 الأخ لاب فالمسئلة من اثنين لان فيهما نصفين فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم
 بين الابن وبين البنات اثلاث من خمسة لان الابن بمنزلة البنتين فلكل واحدة من
 البنات الثلث الخمس والابن خمسة اه وهي غريبة لان بنات الأخ لاب ففاضل
 كونهن من ولد العصبية المتهم على ولد ذي الرحم فهن أقرب درجة من ابن بنت الأخ
 مع كونهن ذوي الرحم وله ريب في ابا القريب أولى من ابيهم وهذا الباقي بعد
 الزوج لبنات الأخ ولا شيء لابن بنت الأخ (الخامسة) في اول النصف الرابع في
 ٣١٦ ونصها ومن مات وترك بنت عم لاب وان سفلت وترك ايضا بنت عم لابوين
 فالمال كله لبنت العم لان من مات وترك عم لابوين وعم لاب فالمال كله للعم لابوين
 في ذهاب رواية رتبها فنصيب الأصول أقرب منهم اه واما ما قبل غير ذلك
 فنصيب رتبة رتبته من ذريته رتبة رتبته فمما لا ريب ان الم

لاب مقدم على اعمه ولولا بوين فسابالك بالعم لاب (السادسة) في ٣١٨ ونصها ومن مات وترك بنت عم لابوين اولاب وان سفات وترك أيضا بنت خال لابوين اولاب اولام وان سفات فالسالم يقسم بين الفريقين اثلاثا كما في اولاد غير العصبية لان قوة القرابة وولد العصبية غير معتبر بين الفريقين الذي ينسب الى الاب وبين الذي الفريق ينسب الى الام فالثلثان لبنت العم لان نصيب الاب قد انتقل اليها والثلث لبنت الخال لان نصيب الام قد انتقل اليها اه وقد مر في ٣٠٣ في مثال فيه بنت عم وابن خال عن بعضهم انه ظاهر الرواية وجعل بعضهم ظاهر الرواية ان لاشئ لابن الخال وان الكل لبنت العم لكونها وولد العصبية وجعل في الضوء شرح السراجية عليه القوي وقال في الدرر فليكن الممول عليه اه ومثل ابن الخال بنت الخال

بعض مسائل قسمة ذوى الارحام من كتاب حل المشكلات

الاولى في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت بنت الاخت لابوين وبنت بنت الاخت لاب فالسالم كله لبنت بنت الاخت لابوين عند ابي يوسف لانها اولى اه واما عند محمد فالقسمة هنا بقية تسمى مذهبه على الاخت والاخ فللاخت النصف والباقي للاخ لكونها اول بطن وقع فيه الخلاف ثم يدفع نصيب كل الى فرعه فلكل بنت نصف **والثانية** في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت الاخت لابوين وبنت الاخت لاب فالسالم كله لبنت الاخت لابوين لانها اولى اه هذا على قول ابي يوسف واما على قول محمد فالقسمة على الاختين لكونها اول بطن وقع فيه الخلاف فللاخت لابوين النصف وللأخت لاب السادس ومسلتهما من ستة وترد الى أربعة لكون الفروض أربعة اسداس فيكون للاخت لابوين ثلاثة وللأخت لاب واحد ثم يدفع نصيب كل منهما الى فرعه فيكون لبنت الاخت لابوين ثلاثة ولبنت الاخت لاب واحد (فان قيل ان بنى العلات قد يحبون بيني الاعيان قلت) نعم فيما اذا كان في الأصول اخ لابوين أو تعدد فرع الاخت لابوين فصارت كاختين فتصيب الاخت لاب ولاشئ من ذلك هنا **والثالثة** في ١٩٨ ونصها واذا ماتت امرأة وترك زوجا وبنت الاخت لام وابن الاخ لام فالسالم من اثنين لان فيهما نصفان فالنصف للزوج والنصف الاخر يقسم بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين فللابن سهمان وللبنت سهم اه هذا على قول ابي يوسف واما على قول محمد فالقسمة بالمساواة بين فروع بنى الام كما في اصولهم فعلى هذا يقسم النصف بينهما بالسوية **والرابعة** في ١٩٩ ونصها واذا ماتت امرأة وترك زوجا وثلاثة بنات بنت الاخت لاب وبنت بنت الاخ لاب فالسالم من اثنين لان فيهما نصفان فالنصف للزوج والنصف الاخر يقسم بين البنين اثلاثة وبين البنت اسبعا على تقدير

ان لا كضعف سهم الاثنى فلكل واحد من البنين الثلاثة مستحقان
 وللبنت سبع اه هذا على قول ابي يوسف وامام على قول محمد
 فالقسمة هنا على الاخ والاخت لتكونها اول بطن وقع فيه الخلاف
 انما سالاته قد تعدد فرع الاخت لاب فهي كثلث اخوات فثلاثة
 انما س للاخت وخسان للاخ ثم يدفع نصيب كل الى فرعه فلكل ابن
 واحد وللبنت اثنان هو الخامسة في ٣٠٠ ونصها واذا ماتت امرأة
 وتركت زوجا وبنت الاخ لاب وبنت الاخت لاب فالمسئلة من اثنين لان
 فيها نصفان فالنصف للزوج والنصف لالاخت ثم يقسم بين البنين انصافا
 فلكل واحد منهما نصف اه هذا على قول ابي يوسف وامام على قول
 محمد فيقسم النصف الباقي اثلاثا بين الاخ والاخت فالثلاثان للاخ
 والثلاث للاخت ثم يدفع نصيب كل الى فرعه هو السادسة في ٣٣٨
 ونصها ومن مات وترك ابني بنت عم لاب وبنتي ابن عمه لاب وهما ايضا بنتا
 بنت عمه لاب وترك ايضا بنتي بنت خالة لاب وابني ابن خالة لاب وهما ابنا
 بنت خالة لاب فالمسئلة من ثلاثين بالرد والتعويض لان اصل المسئلة من
 ثلاثة كما بين في موضعه فالثلاثان لمن ينسب الى الاب والثلاث لمن ينسب
 الى الام فانه قسم حفظ كل فريق على اراده غير مستقيم لان الرأس من
 جانب الاب اربعة ابنا بالاختصار وعدم اعتبار عدد الجهات في
 الفروع ونصيبهم اثنان ولا استقامة للثلاثين على الاربعة لكن الاثنان
 والاربعة متوافقان بالنصف وترد الاربعة الى نصفها وهما اثنان والرؤس
 من جانب الام خمسة ابنا باعتبار عدد الجهات وعدم البنين ابنا
 واحد او نصيبهم واحد ولا استقامة للواحد على الخمسة بل بين الواحد
 والخمسة مباينة فتركنا الخمسة بمجالها ثم نظرنا الى الاثنين اعني نصف
 الاربعة والى هذه الخمسة فوجدنا بينهما مباينة فصر بنا احد هما في
 الاخر فصار عشرة ثم ضربنا هذه في اصل المسئلة اعني الثلاثة فصار
 حاصل الضرب ثلاثين فالثلاثان منها اعني عشرة من فريق الاب عشرة
 منها لابني بنت العم لاب وعشرة للبنتين والثلاث اعني عشرة لفريق الام
 ثمانية منها لابني وابنتان للبنتين على الوجه الذي رفقنا تحت الفروع
 هكذا اه

(قوله بالرد) اي
 رد الاربعة الى
 نصفها الاثني في
 قوله وترد الاربعة
 الى نصفها وهو
 اثنان (قوله من
 ثلاثة) اي لان
 فيها ثلاثين وثلاثا
 (قوله بالاختصار)
 اي بجهل البنين
 كما بين وقوله وعدم
 اعتبار الجهات
 سواء واعتبار عدد
 الجهات حتى يصير
 الاثنان كالبنتين
 فكلمة عدم زايدة
 ويدل عليه انه لو لم
 يعتبر عدد الجهات
 لكافأت الرؤس في
 جانب الاب ثلاثة
 فقط مع انها اربعة
 ويدل عليه ايضا
 اعتبار عدد
 جهات في جانب الام

عشر ولكل واحدة من العمتين تسعة ثم يجعل الم طائفة وتدفع نصيبه لا يخرج من
لعدم اختلافهم فلكل واحد من ابني بنته تسعة ويجعل العمتين طائفة وتقسّم
نصيبهما على فروعهما في البطن الثاني وفيه ابن كابن لعدد فروعه وبنت كبنتين
لعدد فروعهما وهي كبن ومجموعهما كثلاثة أبناء فتدفع اليهما الثمانية عشرة نصيب
العمتين فللإبن اثنا عشر وللبنات ستة ثم تدفع الاثني عشر التي للإبن إلى بنتيه وتدفع
الستة التي للبنات إلى بنتيهما فقد حصل لكل بنت ستة من جهة أبيها وثلاثة من جهة
أمها ومجموعهما تسعة وهذه صورة ذلك

مئة

عم لاب	عمة لاب	عمة لاب	خالة لاب	خالة لاب	خالة لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابني	بنيتي	بنيتي	بنيتي	ابني	بنيتي
٩	٦	٦	١	٦	٦
<u>٣</u>	<u>٣</u>			<u>٢</u>	<u>٢</u>
٩	٩			٨	٨
١٨	١٨			١٦	٢

* في الحمل *

(أقل مدة للحمل نصف عام * واكثر المدة عامان تمام)
(ان لم تقرب انقضاء العدة * وولدت قبل كثير المدة)
(منه فذا ولده منه ورث * وفي السوي بعد الاقل لا يرث)
أقل مدة الحمل ستة أشهر واكثرها سنتان فاذا كان الحمل منه فانما يرث اذا ولدت
لاقل من سنتين ولم تكن المرأة أقربت بانقضاء العدة فلولتمام السنتين أو أكثر
بانقضاء العدة فلا وما في السراحيمة من الحاق التمام بالاقل خلاف ظاهر الرواية
كذا في رد المختار وان كان من غيره فانما يرث لو ولد لستة أشهر أو أقل والا فلا الا اذا
كانت معتدة ولم تقرب بانقضاء العدة أو أقر الورثة بوجوده

(وعند قسم تركته فليعتبر * أفضل مولوديه أنثى أو ذكر)

(فان يكن يحرم لو يذكر * أو عكسه فوارث يقدر)

(وكفل القاضى ذوى الارث اذا * يخاف نقصانا وبالا كثرذا)

يوقف للحنين نصيب ابن واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر وهذا معنى قولي
فليعتبر أفضل مولوديه واذا كان الحمل يرث في إحدى حالتيه فقط فيقصد رتبة تلك
الحالة كالوتركت زوجا وأختا لابوين وجلا من أيهما فلو قدر الحمل ذكرا لم يبق له

شيء لكونه أخا عصبية وقد استغرقت الفروض التركية والمسئلة حينئذ من اثنين واثني
قد رأتني فيكون لها السدس تسكيلة للثلاثين فتكون المسئلة من ستة وتعود الى سبعة
فيقدر انني اذهي الافضل هنا وعكس ذلك في عم وزوجة أخ لاب حامل فعلى تقدير
ذكورية يكون ابن أخ وهو اقرب من العم فله الارث وعلى تقدير انوثته تكون بنت
أخ وهي من ذوى الارحام فلا ترث والمال للعم فيقدر ذكرا اذهوا الافضل هنا وبأخذ
القاضي كفيلا من الورثة الذين يتوهم أنهم اخذوا اكثر من حقهم على تقدير كون
الحمل اكثر من واحد خوفا من النقص اما الذين لا يتغير فرضهم ان كان الحمل واحدا
او اكثر كالزوجة بلا يأخذ منها

(ان يخرج الاكثر حيا وعلم * باثر ذلك في الارث حكم)
(فصدر ذى استقامة برأسه * بداعتبر وسيرة في عكسه)
(ان يجنبية خروج الميت * ورثه لا بنفسه من علة)
اذا اخرج اكثر الولد حيا وعلمت حياته باثر كصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك أو
تجريد عضو ثم مات فانه يرث لان اكثر له حكم الكل وان خرج اقله حيا فظهر منه
شيء من هذه العلامات ثم مات فانه لا يرث والعبرة في اكثر صدره ان خرج منه شيئا
برأسه فان خرج صدره كاه وهو حي فقد خرج اكثر حيا وان خرج معكوبيا أى برجله
فالمعتبر سريته فان خرجت السرة وهو حي فقد خرج اكثر حيا فثبت لاولاد كما لو خرج
ميتا بنفسه من علة أما اذا خرج ميتا بجناية ميرث ويورث كما في رد المختار

(واعمل بتصحيحين اذ تقدر * ذكورة أنوثة وتنظر)
(بينهما في الوفق والتباين * فاضرب وتصحيحهما من كائن)
(فن يكون نصيبه في الاول * فاضربه في الثاني أو الوفق الجلي)
(واعكس لمن له ثباني الاصلين * واعطو راتا اقل السطحين)
(وان به قد يجرم الوراثة * في حالة فليوقف التراث)
(وامنحه بعد الوضع ما استحقا * واقسم عليهم ان يزود ما بقى)
اعلم ان للورثة مع الحمل ثلاث احوال حالة يرثون فيها معه كيهما قدر له كن تتغير فروضهم
وحالة يرثون فيها معه كيهما قدر ولا تتغير فروضهم وحالة يحرمون فيها في أحد تقديره
فيحتاج لتصحيح مسائل الحمل في المسئلة الاولى فقط والاصل فيه ان تصحح المسئلة على
تقديرين أعني تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير انه أنثى ثم تنظر بين التصحيحين فان
توافقا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الاخر وان تبائنا فاضرب كل أحدهما في
جميع الاخر فالاحصاء تصحح المسئلة ثم اضرب نصيب كل من له شيء من المسئلة
ذكورية في وفق مسئلة انوثته على تقدير التوافق أو في كاهها على تقدير التباين واضرب

نصيب من كان له شيء من مسألة أنوثته في وفق مسألة ذكوريته أو في كاهها
 على تقديرى التوافق والتباين ثم اعط الورثة أقل السطحين أي الحاصلين
 من الضرب لأننا مستحقاق الوارث الأقل متيقن والفضل الذى بين
 الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث فإذا ظهر الحمل فإن كان
 مستحقا لجميع الموقوف فيها وإن كان مستحقا للبعض فبأخذ الباقي
 يقسم بين الورثة فيعطى لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه فلو ترك بنتا
 وأبوين وامراة حاملا فالمسألة من أربعة وعشرين على تقدير أن الحمل ذكر
 فالزوجة ثمانية وثلاثة ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعة وللبنات
 مع الحمل الذى ذكر الباقي وهو ثلاثة عشر وعلى تقدير أنه أنثى فالمسألة من
 أربعة وعشرين أيضا وتعدل إلى سبعة وعشرين فالأبوين السدسان
 ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنات مع الحمل الأنثى الثلثان ستة عشر
 وبين عددي التخصيصين توافق بالثلث فاضرب ثمانية في جميع الأخر
 يحصل مائتان وستة عشر فعلى تقدير أن ذكر الزوجة سبعة وعشرين
 من ضرب ثلاثة في وفق المسألة الثانية وهو تسعة عشر لكل واحد من
 الأبوين ستة وثلاثون من ضرب أربعين تسعة وللبنات مع الحمل الذى ذكر
 مائة وستة عشر من ضرب ثلاثة عشر في تسعة للبنات ثلثها وهو تسعة
 وثلاثون ويبقى للحمل ثلثها وهو ثمانية وسبعون وعلى تقدير أن أنثى
 للزوجة أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في وفق الأولى وهو ثمانية ولكل
 واحد من الأبوين اثنتان وثلاثون من ضرب أربعة في ثمانية وللبنات مع
 الحمل الأنثى مائة وثمانية وعشرون من ضرب ستة عشر في ثمانية للبنات
 نصفها وهو أربعة وستون ويبقى للحمل نصفها الأخر فيعطى للزوجة
 أربعة وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويعطى لكل من
 الأبوين اثنتان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما أربعة ويعطى للبنات
 تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فجمله الموقوف
 تسعة وثمانون فإن ولدت له أمه أنثى يدفع للبنات من ذلك الموقوف خمسة
 وعشرون ليكمل لها مثل حصتها والباقي للمولود وإن ولدت ذكر يدفع
 للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية والباقي للحمل وإن نزع ميتا يعطى
 للبنات من الموقوف تسعة وستون ليكمل لها النصف وللزوجة ثلاثة
 تكافؤ الثمن وللأم أربعة تكافؤ السدس وللأب ثلاثة عشر منها أربعة
 تكافؤ السدس والتسعة تعصياها الحالة الثانية وهي التى يرثون فيها

قوله فجمله
 الموقوف (أى من
 هام الزوجة
 الأبوين والبنات
 ذلك ستة وثلاثون
 مع ما للحمل وهو
 أربعة وستون
 قوله ليكمل لها
 لنصف (أى
 نصف المائتين
 ستة عشر

معه كيفما قدر ولا تتغير برؤوفهم فيه على لهم نصيبهم تاما وما زاد فهو
نصيب الحمل وذلك كالزوجة الحمل والجد والام الحمل من غير الميت
اذهبوا خلام الحالة الثالثة وهي التي يحرم فيها الوارث على أحد تقديره
فتوقف فيها التركة الى البيان بوضعه فان ظهر انه مستحق للجميع فيها
والا فبالحصة منه وبقسم الباقي بين الورثة كاخ او عم مع زوجة
حامل فانها ما سقطان لو قدر الحمل ذكر او في الرجوع المختوم ولو لم يعلم
ان ما في البطن حمل او لا لم يوقف فان ولدت تستأنف القسمة كما في
الواقعات ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة او امرأة حتى تمس جنبها
فان ظهر علامة حمل وقف والا قسم

في المفقود

(وان يموت مفقودهم في ماله في فقده ياذ البيان حاله)
(فان بدا حيا والا صرفا في اذا قضى بموته ما وقفا)
(بغوت مدة بها اقرانه في تقضى او التسعين ذابانه)
(وكالجنين اجعل له اصلين في واحد بس له زيادة الحظين)

المفقود لغة من فقدت الشئ اضرالته او طلبته فلم تجده واصطلاحا
غائب لم يد راحي هو ام ميت وهو حي في حق ماله فيوقف ولا يرث منه
أحد لثبوت حياته باستصحاب الحال وهو المعتبر في ابقاء ما كان على
ما كان دون اثبات ماله يكن وكذلك يوقف نصيبه من تركة مورثه اذهب
ماله ايضا كما في الحمل فاذا كان ممن يجب به حرمانا لم يعط للورثة شئ ولو
نقصانا فاعطى لهم المتيقن وهو الاقل من نصيبهم على تقدير حياته وعلى
تقدير موته ووقف الباقي كالحمل فلو ترك بنتين وابنا مفقودا فالبنتين
النصف لتيقنه ويوقف النصف الاخر الى ان يثبت موته بينة او يمضي
مدة يحكم فيها بموته وهي مدة موت اقرانه في بلد في طاهر الرواية
وقدرها في الكثر بتسعين سنة من مولده قال الزيلعي وعليه الفتوى
ثم قال المختار فتقرضه الى رأى الامام فان ظهر انه حي فله ما وقف له
وان قضى بموته يقسم ماله بين ورثته الموجودين عند القضاء ولا شئ لمن
مات منهم قبل القضاء بذلك كما في شرح السعيد ويرد ما كان موقوفا من
تركة مورثه الى ورثة مورثه وانما قيد موته بالقضاء لانه محتمل فسلم
ينضم اليه القضاء لا يكون حجة كذا في الرجوع المختوم والاصل في
تصحيح مسائل المفقود ان تصح المسئلة على تقدير حياته ثم تصحها على

(قوله وهو حي في حق
ماله) ولذا لا تنكح
زوجته ولا تفسخ
اجارته قبل ان
يعرف حاله وينصيب
القاضي من يحفظ
ماله ويبيع ما يخاف
فساده

تقدير موته وباقي العمل كما ذكر في الحمل

في الخنثى

(وأما الخالين للخنثى وان يحرم من التراث فيهما فاستثنى)

الخنثى لغة فعلى من الخنث وهو اللين والنعكس واصطلاحاً من له
الآن لثان وهو المشكل وتوقفنا فيه من ليس له شيء منهما واختلاف النقل
عن محمد فقل في حكم الأنثى وقيل هو والخنثى المشكل سواء كذا في
الرحيق المختوم وله أسوأ حالاً الذكورة والأنوثة فلو تركت زوجاً وأماً
وأختاً لأم وخنثى لأم وجعل ذكراً كانت المسئلة من ستة للزوج
ثلاثة وللأم واحد ولولده الأم واحد فيبقى واحد للخنثى بالعصوبة
لكونه أخاً لأم ولوجعل أنثى كان أختاً لأم وحينئذ تعول المسئلة
إلى ثمانية ثلاثة للزوج وواحد للأم وواحد للأخت لأم وثلاثة للخنثى
لكونها صاحبة فرض ومن البين أن ثلاثة من ثمانية أكثر من واحد
من ستة فيفرض هذا ذكراً وإذا تركت زوجاً وأختاً لأم وخنثى
لأم فإنه إن جعل أنثى كانت المسئلة من ستة وتعول إلى سبعة ولها
سهم منها لأن حقها السادس تكملة للثلاثين وإن جعل ذكراً يصير
عاصباً ولم يبق له شيء بعد أصحاب الفروض فتكون المسئلة من اثنين
فيفرض ذكراً ليكون له أسوأ الخالين وكذا إذا ترك أمًا ولداً
خنثى لأخيه فيقدر أنثى حتى يكون المال للم لكونه عصبية والخنثى
على هذا التقدير من ذوي الأرحام

في المرتدة

(وان يمت ذوردة أو يحكمها عليه قاض بطلاق علماً)

(فالارث منه ما حواه مسليماً والفيء ما في ردة قد غنياً)

(وكسبها وارثها مطلقاً وفي ارتداد القوم ارث حققاً)

إذا مات الرجل المرتد على ارتداد حلف انفعه أو بقتله أو لحق بدار
الحرب وحكم القاضي بطبقه يكون كسبه في حال إسلامه لورثته المسلمين
الموجودين حال موته في الأصح سواء كانوا موجودين حال رده أو حدثوا
بعدها وكسبه في حال رده يوضع في بيت المال فيثاب بعد قضاء دين
رده كما في الرحيق المختوم وكسب المرتدة لورثتها المسلمين مطلقاً أي
سواء كان من كسبها في إسلامها أو في ردها قبل اللحاق وأما المرتدة
والمرتدة فلا يرثان من أحد لأم مسلم ولا من مرتد مثلهما ولا من كافر

(قوله أو يحكمها) يجوز

في مشيئة الجرم

والنصب قال ابن

مالك جرم أو

نصب لفعل أثره

أو أو ان بالجملة

اكتفاء أي توسط

بينها قال الأشعري

ولا يجوز الرفع لأنه

لا يصح الاستئناف

قبل الجزاء وأما

الكونيون ثم بالغاء

والواو وزاد بعضهم

أو اه لكن ينعين

في البيت النص

للقافية (قوله أو رثته

لمسلمين) أنما ويرث

قته مع أن المسلم

لا يرث من الكافر

لأن أرثهم منه

مستند إلى حال

سلامه (قوله

ورثتها المسلمين)

لأنه لا ميراث

بين جهالاً نها بنفس

يد بآنت منه ولم

نصره شفقة على

لهلاك فلا تكون

كالقارة إلا إذا

رقت مريضة

وماتت في العدة

أهل دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها
في الأسير

(ذوالأسر دون ردة كالسلم) ومثل المفقود بجهل فاعلم
حكم الأسير حكم سائر المسلمين ما لم يفارق دينه فيرتد ويرث منه لان
المسلم من أهل دار الاسلام أينما كان حتى ان زوجته التي في دار الاسلام
لا تبين منه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد اذ لا فرق بين أن يرتد في
دار الاسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين أن يرتد في دار الحرب ويقم فيها
فانه على التقديرين يصير حياً فان لم تعلم حياته ولا ردة فحكمه حكم
المفقود فلا يقسم ماله ولا تزوج امرأته حتى ينكشف خبره
فيمن يموتون جملة

(وان يموتوا جملة فلتنقض) يمنع ارث بعضهم من بعض
(وفي التباس سابق كان علم) يوقف للظهور أو صلح يتم
(ثم تراث الكل منهم للذي) بقي من ورائه فليأخذ
اذا مات جماعة بينهم قرابة ولا يدري أيهم مات أولاً كأن غرقوا أو قتلوا
في المعركة جمعوا كأنهم ماتوا معاً فلا يرث بعضهم من بعض واذا علم
السابق على التعيين أولاً ثم التباس الحال فقد نقل الطحاوي انه يوقف
الارث حتى يتذكر أو يصطلح الورثة لان التذكري موقوف من
ومال كل واحد لمن بقي من ورثته الاحياء
في ذى النسب المشترك

(ذو نسب مشترك لاثنتين) في أمته ميراثه كاثنتين
(وارث كل منها كنصف أب) وكامل للباقي لو فرد ذهب
يعني ان الولد المشترك نسبته من الامه بان كان بين اثنتين فانت بولد
فادعياء معافوا بنهما يرث من كل ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب
واحد وان مات أحدهما فالباقي منهما يرث ميراث أب كامل كافي
الرحيق المختوم ميراث أولاد اللعان والزنا
(ميراث أولاد اللعان والزنا) بجهة الام فقط ان دنا

يعني ان ولدى اللعان والزنا يكون ميراثهما لا فارقهما من جهة الام فقط
فلو كان لولد اللعان أو الزنا أخ من أمه من النكاح أو من الزنا أو من
اللعان فيرثه من جهة انه أخ لام فيكون صاحب فرض لا عصبة ويرد

(قوله من جهة الام فقط) في الدرر والعصبة
ولد الزنا وولد
الملاعنة مولد الام
والمراد بالمولى ما يعم
العتق والعصبة
ليعم ما لو كانت الام
حرة الاصل التي
قال الطحاوي
ظاهره ان عصبة
ولد الزنا والملاعنة
عصبة امها فلو كان
لها أخ عاصب أو فرغ
عصبي يرثانها
بالتعصيب وليس
كذلك فان اباً الام
واخاها بالنسبة لها
من ذوى الارحام
اهو قال في رد المحتار
واما حديث عصبة
قوم امه فعناء في
الاستحقاق بمعنى
العصوبة وهي
الرحم لا في اثبات
حقيقة العصوبة اهـ

(قوله باقوى الجهتين) قال السننورى والاقوة يا حادامورثلاثة هو الاول ان تحجب احداهما
 الاخرى كمنت هي اخت من ام كان يطأ المحوسى امه فتلد بنتا ثم يموت عنهاى البنت فتلد بنتا
 بالمنتية هو الثاني ان تكون احداهما لا تحجب (بالبناء للجهول) كام او بنت هي اخت من اب
 كان يطأ محوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فتلد بالامومة او عكسه فتلد
 بالمنتية هو الثالث ان تكون ٧٣ احداهما اقل حجبا كجدة ام هي اخت من اب كان يطأ

محوسى بنته فتلد
 بنتا ثم يطأ الثانية
 فتلد بنتا ثم يموت
 السفلى عن العليا
 بعد موت الوسطى
 والاب فترثها
 بالجدودة دون
 الاختية فلو كانت
 الجهة القوية محجوبة
 يثبت الضعيفة كان
 يموت السفلى في
 المثال الاخر عن
 الوسطى والعليا
 فنترث العليا
 بالاختية والوسطى
 بالامومة وقد ألتز
 أفاضل الامير في
 الصورة الاخيرة
 على مذهبه فقال
 هو أمولانى قلى

عليه الباقي ولو ترك احداهما بنتا أو أما فللبنت النصف وللأم السدس
 والباقي يرد عليهما ولا شئ للاب

هو في الوارثين بجهتي فرضين هو

(وجهتا فرضين لو فرقنا هو في اثنين فالحجب لواحد آتى)
 (بأنخر فالارث بالحاجة هو كمنت آتى أمه بشبهة)
 (اذا توت فبالامومة لأم هو ارث والابهما الميراث أم)

اعلم انه لا يجتمع جهتا فرض الا في نكاح المحوس وفي نكاح الشبهة فان
 من وطن محرماتكها يثبت فيه النسب على ما حرره في النهر
 ولا يجتمع معان في نكاح المسلمين الصحيح فلو تزوج محوسى أمه أو وطنى
 مسلم أو غيره أمه بشبهة فولدت بنتا فبانت البنت عن أمها وهي
 حداثها فانها ترث بالامومة فقط لان الأم تحجب الجدة لو فرقت قرابتها
 في اثنتين ولو ماتت الأم عن بنتها وهي بنت ابنتها فانها ترث النصف
 بكونها بنتا والسدس تسكلة للثلاثين بكونها بنت ابن لان هاتين
 اقربتين لو فرقنا في اثنتين لا تحجب احداهما بالانحرى أما عند
 الشافعى فيورث باقوى الجهتين

هو المناسخات هو

(هاك المناسخة في الميراث هو وثالث موت أحد الوراث)
 (قبل اقتسامهم عن الذين هو قد غابوا وقسمه الاولين)

المناسخة أما اسم مفعول فجمعها على مناسخات ظاهر وأما مصدر فجمعها

في الفرائض جده هو ما النصف فرضا ما سمعنا مثله هو وما حاجب قد زاد محجوبه باعتبار
 به هو فاحجبه والارث ينولاحله هو وما جده نالت مع الام ارثها هو وأدت به أرشد فتالك لسؤله
 هو جوابه للفاضل الخضرى جوابك في وطأ المحوسى بنته هو وبنت ابنه أيضا على سوء فعله هو
 ومولود هذى مات عن أمه هو وعن أمه والكل اخوة نسبه هو فاذ هيت بالأم جده حوت
 باختية نصفها وفازت بنيله هو فذى جده نالت مع الام ارثها هو وزادت بها ضعفين فاحجب له
 (قوله وأما مصدر) فان قيل المناسخة مفاعلة فتعضى الفعل من الجانبين وما هذا ليس كذلك

باعتبار أنواع المستأثر ويصح كسر السين فتكون اسم فاعل وهي لغة
الازالة ومنه نسخت الشمس الظل ازالته والتغير ومنه نسخت الريح
آثاره يارغيرتها والنقل ومنه نسخت الكتاب نقلت ما فيه الى آخر
واصطلاحا ان ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث
منه وفيه ازالة ما نسخت منه المسئلة الاولى بموت الثاني وتغير القسمة
وانتقال المالك من وارت الى آخر

لان المسئلة النام
ليست منصوصة
وبالعكس (قلت
ان قبول الفاعل
ينزل من نزلة نفس
الفاعل كما في قوا
تعالى وواعده
موفي ثلاثين له
وعالج الطبيب
المرضى او
فاعله قد يكره
بمعنى فعل كجار
اولا كان في المسا
المتوسطة بين
الطرفين شبه
المفاعلة تزل الطرفا
منزلة او اطلق
الكل مناسبة

(فاعرف نصيب الثان من صحيح * لا قول ثم لثان صحيح)
(مسئلة واقسم عليهما سمة * فان وفي فاقول للقسمة)
(صحيح لاثنين وان لم ينقسم * لكنه وافقها فقد حكم)
(بضرب اول بوفق ماتلا * وان يماينها فبالكل جلا)
(وحاصل الصرب يسمى جامعه * وقسمة الوراث فيها واقعه)
(فاضرب سهام وارث من اول * في وفق تصحيح تالا أو أكل)
(واضرب سهام وارث الاخير في * وفق لمخط الثان أو كل وفي)
(فحاصل لوارث نصيبه * واجمع له من ذين ما يصيبه)
اعلم ان لورثة الميت الثاني ثلاث احوال: الحالة الاولى ما اذا كان ورثة
الميت الثاني بقيمة ورثة الميت الاول او بعضهم ولم يقع في القسمة تغيير فانه
يقسم المال قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك خمسة اخرة
اشقاء ثم مات احدهم عنهم ولا وارث له سواء سمة فانه يقسم مجموع التركة
بين الباقيين * الحالة الثانية ما اذا كان ورثة الميت الثاني هم بقيمة ورثة
الميت الاول او بعضهم لكن وقعت المغايرة في القسمة بين الباقيين كما اذا
ترك ابنان من امرأة وثلاث بنات من اخرى ثم ماتت احدي البنات عن
الاخ لآب والاختين الشقيقتين فان ورثة الثاني هم ورثة الاول الا ان
قسمتهم من الاول للذ كرمثل حظ الاثنين ومن الثاني للشقيقتين
الثلاثين وللأخ لآب ما بقي وهو الثلث فقد تغيرت القسمة فيحتاج في هذه
الحالة الى العمل الآتي: الحالة الثالثة ما اذا كان ورثة الميت الثاني غير
ورثة الاول او بعض ورثة الاول وغيرهم ويلزم منه المغايرة في القسمة كما
لومات عن ابني بنتين ثم مات احد الابنين عن زوجة وابن فيحتاج في
هذه الحالة ايضا الى الآتي: افقدت بين عماد كران مدار عمل المناسبة
على المغايرة قسمة سواء تغايروا اذا تاولا * وكيفية العمل هو ان تصح
مسئلة الميت الاول وتعرف نصيب الثاني منها ثم تصح للميت الثاني ايضا

مسئلة اخرى وتنظر الى نصيبه من التصحيح الاول فان كان منه شي على
تصحيحه فتصح المسئلتان من التصحيح الاول وانقسام نصيبه على تصحيح
يكون بسبب المداخلة ويكون بسبب المداخلة وان كان نصيب الميت
الثاني من التصحيح الاول غير منقسم على مسئلته فلا يخلو اما ان يوافقها
او يباينها فان وافقها فاضرب التصحيح الاول في وفق التصحيح الثاني
فيحصل به ما تصح منه المسئلتان ويسمى الجامعة وان باينها فاضرب كل
التصحيح الاول في كل التصحيح الثاني فيحصل به ايضا الجامعة واذا اردت
ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ فاضرب سهام
ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلته في وفق التصحيح الثاني على تقدير
الموافقة وفي كله على تقدير المباينة فيحصل نصيب الوارث وتضرب سهام
ورثة الميت الثاني من تصحيحه في وفق حظه على تقدير الموافقة وفي كله
على تقدير المباينة فيحصل نصيب ذلك الوارث فاذا كان ورثة الميت الاول
يرثون من الميت الثاني فيكون ضرب سهامهم مرتين ولذا كرر اربعة
امثلة في المثال الاول لانقسام النصيب بسبب المداخلة كما اذا مات عن
زوجة وشقيقة وجمدة ثم ماتت الزوجة عن زوج وثلاثة أبناء فالمسئلة
الاولى ردية اذا اصلها اثنا عشر وردت الى اربعة مخرج فرض الزوجة
فاذا عني لها واحد من ابي ثلاثة فلا تستقيم على الاربعة التي هي سهام
الشقيقة والجمدة بل بينهما مباينة فتضرب هذه السهام التي هي عنزلة
الرؤس في ذلك المخرج فيحصل ستة عشر للزوجة منها اربعة وللشقيقة
تسعة والجمدة ثلاثة والمسئلة الثانية من اربعة وتنقسم عليها تلك الاربعة
التي للزوجة من تصحيح المسئلة الاولى فلزوجها واحد ولابنائها الثلاثة
ثلاثة ولكل واحد منهم واحد في المثال الثاني لانقسام النصيب بسبب
المداخلة كالومات عن زوجة وابنين وست بنات من غيرها فتسئلته من
ثمانية للزوجة ثمنها واحد فيبقى سبعة والابنان كاربعة بنات بسطها فيهما
مع الست البنات كعشرة والسبعة لا تنقسم عليها وبينها مباينة فعدد
رؤسهم اعني العشرة وجزء السهم ضرب بناء في اصل المسئلة فحصل ثمانون
فنها تصح المسئلة اذ كان للزوجة واحد ضرب بناء في جزء السهم فكان
عشرة فهي لها والباقي يقسم بين الابنين والبنات فلكل ابن اربعة عشر
ولكل بنت سبعة فاذا مات أحد الابنين عن ثلاثة أبناء وبنت فتكون
مسئلته من سبعة ونصيبه من التصحيح الاول اعني الاربعة عشر منقسم

(قوله الاربعة
التي هي سهام
الشقيقة والجمدة)
اعني لان الشقيقة
تلك النصف والجمدة
لها السدس والمجموع
اربعة اسداس
(قوله من غيرها)

عليها بسبب المد اجلة فلكل ابن اثنان وللبنت واحد هو المثال الثالث
 لعدم الانقسام مع الموافقة كالومات عن ابنتين وبنتين ثم مات احد
 الابنين عن زوجة وبنت واحد شقيق فالمسئلة الاولى من ستة لكل
 واحد من الابنين اثنان واحد لكل بنت واحد والمسئلة الثانية من ثمانية
 عن واحد للزوجة ونصفها اربعة للبنت والباقي ثلاثة للشقيق وسهام
 الميت الثاني من المسئلة الاولى وهي الاثنان لا تستقيم على مسئلته
 لكن توافقها بالنصف فاضرب وفق التصحيح الثاني وهو اربعة في التصحيح
 الاول وهو ستة فيحصل اربعة وعشرون فهي الجامعة ومنها تصح
 المسئلتان فالابن من الاول اثنان تضربها في وفق التصحيح الثاني اعني
 اربعة فيحصل ثمانية وله ثلاثة من التصحيح الثاني بكونه اخا تضربها في وفق
 سهام الميت الثاني وهو واحد فتكون ثلاثة ومجموع الثمانية والثلاثة
 اربعة عشر فهي له ولكل من البنين من الاول واحد تضرب به في الاربعة
 فيكون اربعة فلكل واحد منها اربعة وللزوجة من الثاني واحد
 تضرب به في وفق سهام ميتها من الاول وهو واحد ايضا فيكون واحد فهو
 لها وللبنت من ورثة الثاني اربعة تضربها في وفق سهام ميتها من الاول
 وهو واحد فتكون اربعة فهي لها هو المثال الرابع لعدم الانقسام مع
 المبانيه كالومات عن زوجة وثلاث اخوات متفرقات اي احد من
 شقيقة والثانية لاب والثالثة لام ثم ماتت الاخوات الشقيقة عن اخيهما
 وعن زوج فالمسئلة الاولى من اثني عشر وتعدل الى ثلاثة عشر للزوجة
 منها ثلاثة وللأخت الشقيقة ستة وللأخت لاب اثنان وللأخت لام
 اثنان والمسئلة الثانية من ستة وتعدل الى سبعة للزوج ثلاثة
 وللأخت لاب ثلاثة ايضا وللأخت لام سهم واحد وسهام الشقيقة من
 التصحيح الاول اعني الستة لا تستقيم على سبعة وتباينها فنضرب كل
 التصحيح الاول وهو ثلاثة عشر في كل التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل
 احد وتسعون وهي الجامعة ومنها تصح المسئلتان فالزوجة من التصحيح
 الاول ثلاثة تضربها في كل التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل احد
 وعشرون فهي لها وللأخت لاب من الاول اثنان تضربها في السبعة
 فيحصل اربعة عشر ولها من الثاني ثلاثة تضربها في نصيب ميتها من
 التصحيح الاول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر ومجموعها اثنان وثلاثون
 لها وللأخت لام من الاول اثنان تضربها في السبعة فيحصل

قيد به لثلاث دخل
 في ورثة الميت الثاني
 بكونها اماله فلا تتم
 صورة المد اجلة

أربعة عشر ولها من الثاني واحد تضرب في ستة فيكون ستة ومجموعها
عشرون فهي لها والزوج من الثاني فقط ثلاثة تضرب بها في نصيب
مئة من الصحيح الأول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر فهي له
(واجعل موت ثالث ذي الجامعة ~~هو~~ مسألة أولى وصحيح شافعه)
أي ان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل هذه الجامعة مسألة
أولى وصحيح للبنت الثاني مسألة واعتبرها شافعة أي ثانية لما جعلتها أولى
فكان الميت الأول والثاني صار أميتا واحدا واستخرج جامعتهما وكذا
لومات رابع تكون هذه الجامعة مسألة أولى ومسألة الميت الرابع
مسألة ثانية ويستخرج لها جامعة وعلم جرا مثال جامع للاستقامة
والموافقة والباينة وفيه أربعة أموات وهو ماتت هند مثلاً عن زوج
وبنتها من زوج آخر وعن أم فهذه المسألة ردية إذا أصلها اثنا عشر وردت
إلى أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الزوج فاذا عين للزوج واحد
بقي ثلاثة ولا تستقيم على الأربعة التي هي سهام البنات والام بل بينهما
مباينة فتضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرأس في ذلك المخرج أعني
الأربعة فيحصل ستة عشر فالزوج منها أربعة وللبنات تسعة وللأم ثلاثة
ثم مات الزوج قبل القسمة عن امرأة وأبوين ولو كان الميت من زوج آخر
لم تعد في ورثته فمسئلته من أربعة للزوجة واحد وللأم ثلث ما بقي وهو
واحد وللأب الباقي وهو اثنان وسهام الزوج من الصحيح الأول أعني
الأربعة منقسمة على ورثته المذكورين بسبب المماثلة فلزوجه واحد
منها ولا أمه ثلث ما بقي وهو أيضاً واحد ولا يبيها اثنان فالمسألة الأولى
هي الجامعة للمسئلتين ثم ماتت البنت بعد الزوج قبل القسمة عن ابنين
وبنت وحيدة هي أم هند فنصيبها من الصحيح الأول تسعة ومسئلتها
من ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب وفق مسئلتها وهو اثنان
في الصحيح الأول وهو ستة عشر فيحصل اثنان وثلاثون فهي الجامعة
للمسائل الثلاث وقد كان لام الميت الأول وهي هند ثلاثة من ستة عشر
نضرب بها في اثنين وفق الصحيح الثاني تبلغ ستة فهي لها وكان للزوج
منها أربعة نضرب بها في ذلك وفق فيحصل ثمانية فهي له ومنقسمة على
ورثته فلزوجه منها سهمان ولا أمه سهمان هما ثلث ما بقي ولا يبيها أربعة
أسهم وكان له كل واحد من ابني البنت التي هي الميت الثالث سهمان
من مسئلتها وهي الستة فاذا ضربناهما في وفق نصيبهما من الصحيح

(قوله من زوج آخر)
فيديبه حتى تكون
من ورثة الميت
الأول فقط (قوله
على الأربعة التي
هي سهام البنات
والام) انما كانت
أربعة لان نصيب
البنت النصف
نصيب الأم
سدس والمجموع
أربعة اسداس

قوله (قسمة التركة) أي على قدر الفروض والتعصيب قال الاستروشي في الفصل الرابع والعشرين من فصوله ما نصه وقسمة التركة بين الذكور والإناث على السوية لا تصح لانها تغير الم شروع بالكتاب لكن تصح بطريق الهمة ولا تكون ٧٧ ميراثا وفي فوائده مستند

الاسلام طاهر بن
محمود مريض له بنون
وبنات قال لهم
اقتسموا تركتي
بينكم بالسوية
ومات فقسّموا
التركة بينهم
بالسوية وقبض
كل واحد نصيبه ثم
أراد واحد منهم أن
ينقض القسمة
هل لك ذلك فقد
قيل ليس له ذلك
لأن قول المريض
لورثته اقتسموا ولا
تركتي بينكم بالسوية
وصية منه لهنّاته
ببعض ماله والقسمة
بين البنين والبنات
أجازة لتلك الوصية
فنفذت فلا يكون
لواحد منهم بعد
ذلك نقضها انتهى

الاول أعني ثلاثة حصل ستة فلكل منها ستة وكان لبناتها من مسئلتها
سهم واحد فاذا ضرب في وفق نصيبها كان ثلاثة فهي لها وكان لجدها من
مسئلتها ايضا واحد يضرب في ثلاثة فيحصل لها ثلاثة ولها باعتبار كونها
أما الهندسة ستة من اثنين وثلاثين فيكون لها حينئذ تسعة ولو فرضنا أن
الجدة ماتت قبل القسمة ايضا عن زوج وأخوين فان الذي كان لها
تسعة وتصح مسئلتها اربعة وبينها مباينة فاذا ضرب حينئذ اربعة في
التصحيم السابق أعني الاثنين والثلاثين فيحصل مائة وثمانية وعشرون
فهى الجماعة للمساؤل اربع فن كان له نصيب من الاثنين والثلاثين
يضرب في اربعة التى هى مسئلة الجدة ومن كان له نصيب من اربعة
يضرب في جميع ما كان للجدة وهو التسعة وقد كان لامرأة من مات
ثانيا وهو زوج الميت الاول مهران من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في
الاربعة بلغا ثمانية فهي لها وكان لبيه منها اربعة فاذا ضربتهما في اربعة
تصير ستة عشر فهي له وكان لامه مهران فاذا ضربتهما في اربعة فيحصل
ثمانية فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت
الاول ستة من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في اربعة تبلغ اربعة
وعشرين فلكل واحد منها اربعة وعشرون وكان لبناتها ثلاثة من
الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في اربعة تبلغ اثني عشر فهي لها وكان
لزوج من مات رابعا وهي الجدة من اربعة التى هى مسئلتها مهران فاذا
ضربتهما في التسعة التى كانت لها بلغا ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد
من اخويها من مسئلتها سهم واحد فاذا ضرب في التسعة يكون تسعة
فلكل واحد منها تسعة

وقسمة التركة وفيها ثلاثة اوجه

كذا في القواكه الشهية للكارروني (قوله وفيها ثلاثة اوجه) هى مبنية على الاعداد الاربعة
المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهى التى نسبة اولها الى ثانيها كنسبة ثالثها الى رابعها كائنين
وثلاثة وأربعة وستة ومن خواصها ان مسطح الطرفين يساوى أبداً مسطح الوسطين والطرفان
فى الوجه الاول سهم الوارث من التصحيح والتركة والوسطان التصحيح وحصّة الوارث من التركة
فاذا جهل أحدهما الوسطين كما هنا وهو حصّة الوارث من التركة قسم مسطح الطرفين وهو الحاصل

القسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدد اقسام
المقسوم عليه ولكن القسمة هنا على قدر الفروض والتعصيب وهي
الثمرة المقصودة بالذات وما مر من التصحيح ولو احقه وسيله اليها لان
الفرض قد يصح المسئلة من عدد والتركة دونه او فوقه فلا يكون مفيدا الا
بقسمة التركة

في الوجه الاول الطريق المشهور

(ان وافق التصحيح مال الميت * فقسمة اذن بضرب الخمسة)
(في وفق تركة وحاصل على * وفق الذي صححت قسمة علا)
(وان يمكن بينهما تبين * فضربها في كل مال كائن)
(واقسم على صحيح ما قد حصل * قدر نصيب وارث له انتقل)
(لكل فرد ان اردت حصته * ومثله الفريق فاعلم قسمة)

القسمة اما ان تكون فيما يحز حقيقة كالدرهم او تقديرا كالعقار
فهى نوعان وقسمة النوع الاول اما بالعدد كالنقود والوزن كساتر
الموزونات او السكيل كالحبوب والذرع كالثياب والارض المتشابهة
الاجزاء وقسمة النوع الثاني بفرضه أربعة وعشرين قيراطا ثم ان
القسمة لها اعتبار بالنسب الاربع بين التصحيح والتركة ثلاث
كيفية * الاولى فيما اذا كان بين التصحيح والتركة تماثلة والعمل
فيها ظاهر * الثانية فيما اذا كان بينهما ما وافقه وكيفية العمل ان
تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في وفق التركة ثم تقسم
الحاصل من الضرب على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث
ويعتبر في المتداخلين وفق * الثالثة فيما اذا كان بينهما مباينة وكيفية
العمل ان تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في جميع التركة
ثم تقسم المبلغ على كل التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث
ولنذكر ثلاثة أمثلة انسان منها المايحز حقيقة والثالث لما يحز تقديرا
* مثال الموافقة لما يحز حقيقة زوج واخوان لام وشقيقتان اولاد
أصل المسئلة من ستة وتقول الى تسعة فاذا كانت التركة ستة عشر قرشا
يكون بينها وبين التصحيح موافقة بالثلث فالزوج من التصحيح أعنى
النسبة ثلاثة فاضربها في عشرة بن وفق التركة يكن الحاصل ستة عشر
فاقسمها على وفق التصحيح وهو ثلاثة يخرج عشرون فهي له من التركة
ولا أحد الاخوان سهم فاضربها في الوفى اعنى عشرة بن يحصل عشرون
فاقسمها على الثلاثة يخرج ستة وثلثان هي له ولاخيه مثلهما ولاحدى

من ضرب السهام
في التركة على
الوسط المعلوم وهو
التصحيح يخرج
الوسط المجهول وهو
حصة الوارث من
التركة وقد
يستخرج بعضها
ذكر ومن ثمة كان
في قسمة التركات
خمس أوجه
أشهرها الثلاثة
الذكر في المتن

الشقيقة بين اثنين فاضربهما في الوفاق يحصل اربعون فاقسمها على الثلاثة يخرج ثلاثة
عشر وثلاث هي لها ولاختها مثلها ~~التركة~~ لو ضربت حصة كل وارث في كل التركة
وقسمت الحاصل على كل التصحيح كما سيأتي في المباني لصح ذلك ولكن فيه طول ولو
كانت التركة سبعة وعشرين كان بينهما وبين التصحيح مداخلة ولكن الانحصار اعتبار
الموافقة بينهما بالتسع فضرب السهام يكون حينئذ في وفق التركة وهو ثلاثة وقسمه
الخارج على وفق التصحيح وهو واحد مثال المباني لما يجزأ حقيقة زوج وام وشقيقتان
اصل المسئلة من ستة وتعدل الى ثمانية فالزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من
الشقيقة سهمان فاذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا كان بينهما وبين التصحيح
الذي هو ثمانية مبانيه فاضرب نصيب الزوج الثلاثة في كل التركة يحصل خمسة
وسبعون ثم اقسام هذا المبلغ على التصحيح الثمانية يخرج تسعة قروش وثلاثة أعنان
قرش فهي نصيب الزوج من التركة واذا ضربت نصيب الأم وهو واحد في جميع
التركة يكون خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة قروش وعنان قرش
فهو نصيب الأم من التركة واذا ضربت نصيب كل أخت من المصحح وهو اثنان في
كل التركة يحصل خمسون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة قروش
وربع قرش فلكل أخت ستة ورابع * مثال الموافقة فيما يجزأ تقدير الزوج
وبنتان وشقيق أصل المسئلة من اثني عشر وتصح منها فالزوج ربعها ثلاثة وللبنتين
ثلثاهما ثمانية وما بقي وهو واحد للشقيق فاذا فرض العقار أربعة وعشرين قيراطا
يكون بينهما وبين التصحيح موافقة بالربع فيضرب نصيب الزوج الثلاثة في وفق
التركة وهو ستة يحصل ثمانية عشر فتقسم على وفق التصحيح وهو ثلاثة فيخرج ستة
قيراط فهي للزوج من العقار واذا ضربت ثمانية نصيب البنتين في الستة
وفق التركة تبلغ ثمانية وأربعين فتقسم على ثلاثة وفق التصحيح فيخرج ستة عشر
قيراطا هي نصيب البنتين فلكل واحدة منها ثمانية قيراط واذا ضرب واحد
نصيب الشقيق في الستة يحصل ستة فاذا قسمت على الثلاثة خرج اثنان فهما
قيراطان للشقيق ~~فيها اذا كان في التركة كسر~~

(وان يكن في المال كسر فاضرب * في مخرج الكسر محيها نصيب)

(وضم ذا الكسر لحاصل محي * واضرب محيها بذلك المخرج)

(فالحاصل لان أول كالتركة * والثاني كالتصحيح عند القسمة)

(ثم التوافق به قد يوجب * فاعمل به وما حكاها السيد)

اذا كان في التركة كسر فيضرب المصحح منها في مخرج ذلك الكسر ثم يضم ذلك
الكسر الى الحاصل من الضرب فيصير المجموع كأنه التركة ويضرب التصحيح في

ذلك المخرج والحاصل كأنه التصحيح ثم يقسم كما مر مع مراعاة الموافقة كما سيأتي
وقد ترك السيد الموافقة هنا فإذا خلفت زوجا وحنة وأختين تكون المسئلة
من ستة وتعمل إلى ثمانية فالزوج ثلاثة وللحنة واحدة ولكل من الأختين اثنان
فإذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا وثلاثا يكون مخرج الكسر ثلاثة فتضرب
الخمسة والعشرين العجيبة في ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون فإذا ضمت إليها الكسر
يحصل ستة وسبعون فهي كالتركة ثم تضرب الثانية التي هي التصحيح في ثلاثة أيضا
فيحصل أربعة وعشرون فهي كالتصحيح وبينها وبين الستة والسبعين موافقة
بالباع فإذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في وفق التركة وهو تسعة عشر
يحصل سبعة وخمسون فإذا قسمناها على ستة وفق التصحيح خرج تسعة ونصف فهي
نصيب الزوج من التركة وقس عليه من بقي ولو ضربنا السهام في كامل ما هو
كالتركة وقسمنا الحاصل على كامل ما هو كالتصحيح فخرجت تلك الأنصباء بعينها
كما لو كان بينهما مائة إلا أن فيه طولا

الوجه الثاني النسبة

(أو المصحح أنسب السهم ومن * مال يمثل نسبة له أبن)

اعلم أن القسمة بالنسبة تجري فيما بين أحقية وتقدير أو هو أن تنسب حصة كل
وارث من المصحح إلى المصحح وتأخذ من التركة بمثل تلك النسبة ومعناه أنك
تقسم نصيب كل وارث من المصحح على المصحح وتضرب الخارج في التركة لأن
النصيب المنسوب أقل من المصحح وقسمة القليل على الكثير تسمى نسبة * وفي
زوج وأم وأخت شقيقة أولاد يكون أصل المسئلة من ستة وتعمل إلى ثمانية
فالزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخت ثلاثة فإذا كانت التركة ستة عشر قرشا
ونسبنا الثلاثة حصة الزوج إلى المصحح تكون ربعا وثلاثة أرباع التركة وثلاثا
وسبعة ومثلها للأخت لأن نصيبها كنصيب الزوج وإذا نسبنا الاثنين حصة الأم
إلى المصحح نجد ما ربعا فلها ربع التركة وهو أربعة ومجموع الأنصباء ستة عشر
ولو كانت التركة عقارا وفرضا ثمانية وأربعة وعشرين قبرا طائفا يكون للزوج ربعها وثلاثا
وهما تسعة قراريط وللأخت مثله إذ نصيبها كنصيبه وللأم ربعها وهو ستة
قراريط والمجموع أربعة وعشرون

الوجه الثالث تقرير المسائل

(وفي العقار والذي لا يتقسم * قدره أربعة وعشرين يتم)
(بقسم تصحيح على المال اعلم * وخارج عليه قسم الأسهم)
(فتخرج المظوظ للوراث * وهي قراريط من التراث)

هذا الوجه يجري في كل تركة سواء كانت بما يجزأ حقيقة أو تقديرًا إلا
أنه في العقار أكثر ويسمى تقريظ المسائل أذ يقسم فيه التصحيح على
أربعة وعشرين يخرج القيراط وخارج القسمة هو قيراط المسئلة فيقسم
عليها أسهام كل وارث فيحصل النصيب من التركة ففي زوجتين وبنات
وإن تكون المسئلة من ثمانية وتصح من ثمانية وأربعين فلان زوجتين
ثمانية فلكل واحدة ثلاثة ولان ثمانية وعشرون وللبنت أربعة
عشر ثم إذا قسمنا التصحيح على أربعة وعشرين قيراطا يخرج اثنتان
فهى قيراط المسئلة فإذا قسمنا عليه نصيب الزوجتين وهو ستة خرج ثلاثة
فهى قراريط لهما وإذا قسمنا نصيب الابن وهو ثمانية وعشرون على
الاثنتين خرج أربعة عشر فهى قراريط له وإذا قسمنا نصيب البنت
وهو أربعة عشر على الاثنين خرج سبعة فهى قراريط لهما وقس على ذلك
بقسمة التركة على الغرماء

(وان أردت قسمة للغرماء فلتفرض الدينون فيها أسهما)

(وجعلها محجما والعمل في فرض ما يخص السهام الأول)

(وأحمد الله على الاتمام وأرضيه بحكمه في العذب التماس)

اعلم ان الباقي من التركة بعد تجهيزان وفي بالديه والاب حتى رقيق لم يخرج
تعدد الغرماء فالطريق الى معرفة نصيب كل غريم

يحول كل دين لغريم بمنزلة سهام وارث من تصحيح المسألة ثم يحول مجموع

الدينون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل ههنا في فرض ما يخص السهام العمل

الأول الذي مر لتعدين نصيب الوارث فلو مات شخص وترك تسعة

قروش مثلا وكان لواحد عشرة قروش ولآخر خمسة قروش وجعلنا

الدينين كان المجموع خمسة عشر فهى بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة

عشرة موافقة بالثالث فإذا ضربنا دين من له عشرة في ثلث التسعة الذي هو

وفقا وهو ثلاثة حصل ثلاثون فإذا قسمناها على وفق التصحيح وهو خمسة

خرج ستة فهى نصيب من كان له عشرة وإذا ضربنا دين من له خمسة في

وفق التركة الثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث

التصحيح وهو خمسة خرج ثلاثة فهى نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا

ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان دين التصحيح والتركة

مباينة فيكون ضرب السهام في كامل التركة والقسمة على كامل التصحيح

يقس على ذلك

قوله وتصح من

ثمانية وأربعين

أى لأن الزوجتين

ثمانية أصل

المسئلة وهو واحد

ويباينهما فحفظ

اثنين عدد رأسهما

وللان والبنت

سبعة ولا تنقسم

عليهما لان الابن

ثمانية ببسطة فيها

الدينين

وبين الاثنين

المحفوظين وهذه

الثلاثة مباينة

فنضرب الاثنين

في الثلاثة فيحصل

ستة فهى جزء السهم

نضربها في أصل

المسئلة فيحصل

ثمانية وأربعون

مبررة في مسائل وقع فيها الخلاف بين الشوافع والاحناف
 (الاولى) ان الزكاة عند الاحناف تسقط بالموت الا اذا اوصى بها فتتخذ من الثلث
 وعند الشوافع تقدم على مؤن التجهيز كما في الشنشوري (الثانية) كفن المرأة على
 زوجها مطلقا عند أبي يوسف وعليه الفتوى وعليه فلو ماتت زوجة وكان معسرا
 تلزمه الاستدانة لكفنها خلافا للمحمد لو كان معسرا وعند الشافعي عليه كفنها
 لو معسرا كما في العذب الفاضل (الثالثة) ان اوصى لاحد بنصيب أحد ذورته من
 غير أن يصرح بلفظ المثل صحت الوصية عند الشافعي ويحول على ارادة الموصي مثل
 النصيب وأنه ارتكب محاربا محذوف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كقوله تعالى
 واسئل القرينة أما عند أبي حنيفة وصاحبيه فتبطل كما في العذب الفاضل (الرابعة)
 ان المطلقة بائنا في مرض موت الزوج بالقيود التي مرت في أحوال الزوجة ترثه
 عندنا ما لم تنقض عدتها خلافا للشافعية كما في الشنشوري (الخامسة) الارث
 عندنا بالاقرار بوارث لم يثبت نسبه كما تقدم لا عندهم (السادسة) ان مولى المولاة
 يرث عندنا لا عندهم (السابعة) الارث عندنا بالاقرار بولاء العتاقة كما تقدم
 لا عندهم (الثامنة) القتل المانع من الارث عندنا هو الذي موجب له القصاص أو
 الكفارة أو الازالة
 في التسمية بالنسبة تجري في كل حال وامام الى آخر ما في الشنشوري (التاسعة)
الدور الثاني المصحح الى المصحح وتاخذ من موانع الارث كان يقرأ حائرا بن لبيت
 فثبت نسبه ولا يرث كما في الشنشوري **والمعتمد** فان الميراث يكون للابن ولا
 يثبت النسب كما تقدم في الموانع (العاشر) الا كذا يترتب تقدمت في أحوال
 الانحوات (الحادية عشرة) المشرقة وقد تقدمت أيضا في أحوال الاخوات
 (الثانية عشرة) حب الاخوة بالجد عندنا على قول الامام وهو المفتى به خلافا
 للصاحبين وعند الشافعية يرثون معه (الثالثة عشرة) الجدة القربى وارثة أو
 غير وارثة من جهة الام أو الاب عندنا تحجب البعدي من جهة الام أو الاب وعند
 الشافعية اذا كانت البعدي من جهة الام كام أم الام والقربى من جهة الاب كام
 الاب فلا تحجب القربى البعدي (الرابعة عشرة) يرث الرقيق عند الشافعية في
 مسئلة صورتهما مستأمن بحفي عليه ولمحق بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا بغير اية نكاح
 الجناية وديته لو رثته عندنا ليس لو رثته مطالبة الجاني بشئ
 ولا لسمده كما في ردالمحتار ولم يرث الرقيق عندنا (الخامسة عشرة) الميراث عندنا
 ان مات قبل اداء الكتابة ورك ما لا يزيد عن الوفاء حكم بعثته في آخر حياته ويؤدي
 بدل كتابته من ماله وما بقي منه فهو ميراث لو رثته اذ الكتابة لم تفسخ والمراد بورثته

ولد اخون معه في الكتابة وغيرهم واذا مات للكاتب مورث قبل عتقه
 لم يرثه بحال اما عند الشافعية فلا يرث ولا يرث عنه مطلقا كما في العوائد
 السنبلية وفي العذب القائن تفسخ الكتابة موت الكاتب قبل
 أداء كل مال الكتابة لأنه مات قبل البراءة من مال الكتابة كما لو لم
 يخاف وفاء وما حواه الكاتب يرجع الى سيده (السادسة عشرة)
 البعض لا يرث عند الامام اذ هو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم وهو
 الصحيح كما في العوائد السنبلية خلافا للصاحبين كما تقدم وعند
 الشافعية يرث عنه جميع ماله كما به بعضه الحر على الارح كما في
 السنشوري (السابعة عشرة) ترجح العصبية في الولاء بجهة الام
 عند الشافعية كما لو مات عتيق عن ابني عم المعتقد أحدهما اخو المعتقد
 من أمه فالأرجح عندهم ان المال كله لابن العم الذي هو اخ من أم كما في
 العذب وعندنا المال بينهما سواء (الثامنة عشرة) اذا كانت الام
 عتيقة والاب حر الاصل وكان غير عربي فعند أبي حنيفة ومحمد يكون
 ولأولاد لقوم الام كما في الدرر وعند الشافعي لا ولأولاد عتقه
 واذا كان الاب عتيقا والام حرة الاصل فلا ولأولاد على الولد لقوم الاب عند
 الاحناف اما عند الشافعي فالولاء لولي أبيه كما في العذب (التاسعة
 عشرة) لو كان المعتقد بفتح التاء جدا للولد أبيا أبيه والاب حي رقيق لم ينجر
 ولأولاد ولده عن موالى أمه الى موالى أبيه عند أبي حنيفة وأصحابه وينجر
 الى موالى الجد في الأصح من مذهب الشافعية كما في العذب (العاشر)
 (التمهة عشرين) ان المستأمن والمعاهد عندنا كالحربي وقبيلته
 يدفع مال المستأمن لو ارثه الحربي وعليه فلا يرث من الذي يبيع له
 عند الشافعية انه كالذي يبيع لهما ويرثانه ولا توارث بينهما (الحادي عشر)
 (الحادية والعشرون) مال المرتد الذي اكتسبه في حال اسلامه لو رثته
 ومال المرتدة لو رثتها سواء اكتسبته في حال اسلامها أو رثتها ما لم تلحق
 بدل الحرب عندنا اما عند الشافعية فهو في مطلقا (الثانية عشرة)
 (العشرون) لحوق المرتد بدار الحرب والحكم بذلك للحاق كالموت عندنا
 كما تقدم خلافا للشافعية قال السنشوري ولا ينزل لحوق المرتد بدار
 الكفر بمنزلة موته (الثالثة والعشرون) اذا ارتد أهل ناحية باجمعهم
 يتوارثون عندنا كما في الكفار الاصلين اما عند الاثمة الثلاثة فلا
 توارث بينهم كما في العوائد السنبلية (الرابعة والعشرون) الرد عندنا

قوله وكان غير عرب
 أي اموالهم
 عربيا فلا ولأولاد
 الولد لقوم الام

(قوله واذا كان
 الاب عتيقا) مثله
 مالو كان في اصله
 عتيق واذا كان
 الاب والام عتيقين
 أو في اصلهما عتيق
 فالولاء لقوم الاب
 قوله المستأمن
 والمعاهد الخ في
 العذب القائن
 المعاهدة هي عقد

نزل القتال مدة
 معلومة والامان هو
 ضد الخوف فلو
 مات عن اربعة
 أبناء أحدهم معاهد
 والثاني مستأمن
 والثالث حربي
 والرابع ذمي قسم
 ماله على أولاده
 معاهد الحربي عند
 الشافعي وعلى
 معاهد الذمي عند
 أبي حنيفة

على ذوى الفروض غير الزوجين كما تقدم مقدم على بيت المال انتظم اولم ينتظم اما
عند الشافعية فقد قال الشنشورى والذي أفتى به المتأخرون من الشافعية وهو
المذهب انه اذا لم ينتظم أمر بيت المال لسكون الامام غير عادل فبرد على أهل الفروض
غير الزوجين وان انتظم أمر بيت المال فالمال له دون الرد (الخامسة والعشرون)
تقديم الشافعية بيت المال ان انتظم أمره على ذوى الارحام وأما عندنا فذوو
الارحام مقدمون مطلقا (السادسة والعشرون) مذهبنا في ذوى الارحام يعتبر فيه
الاقرب فالأقرب ومذهب الشافعية ينزل فيه كل فرع منزلة أصله (السابعة
والعشرون) اذا اجتمع جهتان فرض في شخص وكانتا بحيث لو فرقنا في اثنين لا يجب
أحدهما بالأخرى بررت بهما عندنا والافيا الحاجة فقط وعند الشافعية الأثر بأقوى
الجهتين (الثامنة والعشرون) الخنثى له عندنا اسوأ المحالين كما تقدم وما زاد فلباقى
الورثة أما عند الشافعية فتقسم التركة بين الورثة والخنثى على التقدير الأقل
لكل من الورثة والخنثى ان ورث بتقديرى الذكورة والانوثة متفاضلا كابن خنثى
مع ابن واضح فالأقل نصيب الاثني للخنثى وللواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى
الثلث والواضح النصف ويوقف السدس الى الاتضاع أو الصلح بتساو أو تعاضل كما
في الشنشورى (التاسعة والعشرون) تقدير الحمل واحد الفضل الولدين هو المفتى به
عندنا كما تقدم أما عند الشافعية فن يختلف نصيبه وهو مقدار على الأقل وان
~~مما لا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا يضبط لعدد الحمل~~
على الأصح ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين كما في الشنشورى (التممة ثلاثين) اذا
استلحق الاب ولده المنفى ولو بعد موت الولد وكذب نفسه يلحق الولد به عند الشافعي
ولا فرق بين كون أحدهما غنيا أو فقيرا وعندنا ان كان الولد حيا حين التكذيب
ثبت نسب به وكذا ان مات وخلف ولدا أو أخا ولد معه وتنقض القسمة فيهما للحاجة
الداعية الى ثبوت نسب ولده أو الاخ الموجود من النساق والاملا ثبوت ولا ارث لانه
لا حاجة الى ثبوت النسب كما في العذب (الحادية والثلاثون) ما يوضع في بيت المال
يكون على سبيل الحفظ عندنا أما عند الشافعية فعلى سبيل الارث ان كان منتظما
على الأرجح كما في الشنشورى قال الخضرى وأحق انه ارث مراعى فيه المصلحة لانه
يصرف لمن طرأ وجوده أو حر يته أو اسلامه بعد الموت ولا يفضل الذكور على الانثى
ويصرف للرجل مع ابنه ولو كان ارثا محضا الماصح ذلك ولانه لا يجوز صرفه للكافر
ولا للمكاتب وكذا اللقطة لقيام المانع بهم ولو كان مصلحة محضة لجاز افاده في الترتيب
انتهى بقى ان يقال هل يحرم منه القتال عندنا أولا لم أره نصا فان قيل بالشأن وهو عمرة
المخلاف وان قيل بالاول فالخلاف لفظي والمجمل هو رب العالمين